الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الدكتور الطاهر مولاي – سعيدة–
كلية الحقوق و العلومالسياسية
قسم العلوم السياسية
تخصص دراسات مغاربية
مذكرةتخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

الإرهاب واليات مكافحته دراسة حالة التجربة الجزائرية

من إعداد الطالب: تحت إشراف االدكتور:
* نايلي شهرزاد * بن عيسى أحمد

لجنة المناقشة:
*الأستاذ: الدكتور بن عيسى احمد .....مشرفا مقررا
*الأستاذ:.....رئيسا
*الأستاذ:.....عضوا مناقشا
*الأستاذ:.....عضوا مناقشا

السنة الجامعية :1435هـ - 1436هـ / 2014م- 2015

إهداء

إلى من عهدت فيها الصبر و الحنان إلى التي داعبتها أشهر فداعبتني سنين ،

إلى قرة عيني التي أبصر بها ، إلى من أعتبرها خليلتي و أختي و ليست أمي فقط

... أمي الغالية.

إلى من غطاني بوشاح العناية في السراء و الضراء

إلى من لا تستطيع الكلمات أن تقدر مكانته ، إلى من علمني أن الحياة الجهد و الاجتهاد للوصول

إلى مبتغاي إلى أبي العزيز أطال الله في عمره

إلى قبسات نور حياتي و عمادها:

أخوتي و أخواتي

إلى أستاذي الذي أشرف على هذا العمل المتواضع

شـهـ ز اد

كلمة شكر وتقدير

قال الرسول صلى الله عليه وسلم: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله و من أسرى إليكم معروفا فكافئوه فإن لم تستطيعوا فادعوا له"

أولا وقبل كل شيء نحمد المولى سبحانه وتعالى الذي ثبت أقدامنا و شد عزمنا و متن عودنا و زرع في ذواتنا صبرا و زاد في نفوسنا عزما في الإقبال على هذا العمل إلى آخر حرف منه مذللا كل العقبات و مهونا علينا كل الصعوبات، فاللهم لك الحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه ملئ السموات و الأرض و ما بينهما.

كما نتقدم بخالص الشكر و التقدير للأستاذ المشرف: بن عيسى أحمد الذي أشرف على هذا العمل عرفانا بفضله و تقديرا لمجهوداته لما أولاه لنا من العون و التوجيه و التشجيع كمشرف و كأستاذ في مرحلة التخرج .

كما نشكر كل من ساهم من قريب أو بعيد في تقديم المساعدة ولو بكلمة طيبة مشجعة في انجاز هذا البحث

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	عدد القتلى و الجرحى لسنتي 1993 و 1994	61
02	يُوضح عدد الجرحى و القتلى ما بين 1995 إلى 1997	62
03	يُوضح عدد الجرحى و القتلى ما بين 1998 إلى 2000	63

شـــكر و عرفـــان

إهـــــــــــــداء

مقدمـــــــــــــــة

الفصل الأول: البنية المؤسساتية للنظام الإقليمي المغاربي 07

المبحث الأول: النظم الإقليمية في المجتمع الدولي 08

المطلب الأول: مـــــاهية الإقليمـــــية 09

المطلب الثاني :جغرافية المنطقة المغاربية 16

المبحث الثاني: اتحاد دول المغرب العربي و الأمن الإقليمي 29

المطلب الأول : نشأة إتحاد المغرب العربي و هيكله التنظيمي 29

المطلب الثاني: ماهية الأمن و الأمن الإقليمي 46

الفصل الثاني: أثر المتغيرات الدولية و الإقليمية الراهنة على النظام الإقليمي المغاربي 83

المبحث الأول :واقع البيئة الدولية و الإقليمية 85

المطلب الأول :المتغيرات الدولية وأثرها على النظام الإقليمي المغاربي 86

المطلب الثاني :المتغيرات الإقليمية وأثرها على النظام الإقليمي المغاربي 123

المبحث الثاني :أفاق النظام الأمني الإقليمي المغاربي 158

المطلب الأول :واقع النظام الاقليمي المغاربي..... 158

المطلب الثاني :إستراتجية تفعيل النظام الاقليمي المغاربي..... 169

خـــــــــــاتمة 179

ملـــــــــــحق 183

قـــــائمة المصـــادر و المراجـــــع..... 192

الفـــــــــــهرس..... 205

مقدمة

مقدمـــــــــــــــة

تواجه المنطقة المغاربية في دوائرها الجيوسياسية المختلفة تحديات أمنية متشابكة تمثلت تاريخيا في عدد كبير من التهديدات الصعبة المتمثلة في الجريمة المنظمة وتجارة و جمع أنواع السلاح وصولا إلى تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية و انتشار الأمراض المختلفة ،و هذه الأزمات الأمنية المهددة للفضاء المغاربي الواحد ، أعادت النظر في مبادئ و مفاهيم الرؤية الأمنية الجماعية ، و العقيدة الأمنية المشتركة، والتعاون و الإعتماد المتبادل أمنيا .

و تتربع دول المغرب العربي على مساحة تتجاوز 6ملايين كلم^2 مشكلة وحدة جغرافية منسجمة تضاريسياً و مناخياً جعلت منها فضاءاً جيوسياسياً وثقافياً متجانساً لا تتخلله أية حدود و حواجز اثنية أو حضارية ، وهذا ما يستدعي أهمية بناء مقاربة مغاربية أمنية مشتركة لمجابهة التحديات المختلفة خصوصا ما بات يعرف بتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي ، و الأجنحة المسلحة المختلفة التي تقوض بناء الدولة و ترهن عملية الاستقرار.

ومنذ سقوط شمال مالي بيد التنظيمات المسلحة في أفريل 2012 ازداد الحديث عن التهديدات الأمنية الصلبة الزاحفة من منطقة الساحل و الصحراء.

إن الدائرة الجيوسياسية الإفريقية للأمن المغاربي هي ذلك الجزء الذي يشمل منطقة عبور بري من شمال إفريقيا إلى إفريقيا جنوب الصحراء و الممتد على مسافة 3862كلم من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا أي من داكار إلى جيبوتي مرورا بموريتانيا و مالي ، النيجر ، تشاد و السودان.

أهمية الدراسة :

يكتسي موضوع الدراسة أهمية كبيرة في كونه يحاول التركيز على ما يهدد استقرار كثير من دول المنطقة و الوقوف على محطات وأسئلة جوهرية تفرض نفسها بإلحاح على الدول المغاربية لمجابهة ما يحمله المستقبل من إعادة صياغة للخارطة الأمنية ، و إعادة بناء بعض الأنظمة المهددة بالفشل .

كذلك تكمن أهمية هذا الموضوع في كونه يتضمن تطلعات وآفاق مستقبلية لهذا الكيان المغاربي وفق سيناريوهين الأول يفترض تحقيق الأمن المغاربي ضمن إستراتيجية بديلة، والثاني يفترض بقاء

الوضع كما هو بالنسبة للواقع الأمني المغاربي بمعنى استمرار حالة الهاجس الأمني وهذا السيناريو ينطلق من الواقع المغاربي الذي لا يجسد إلا استمرار جمود و تعطيل مساعي إعادة إحياء الإتحاد المغاربي.

أهداف الدراسة :

- **الأهداف العلمية :**

يمكن تلخيصها في مجموعة الأهداف التالية:

- تهدف هذه الدراسة من الناحية العلمية إلى محاولة توضيح المفاهيم التي لها علاقة بالظاهرة المدروسة أي الأمن الإقليمي المغاربي من خلال التركيز على الجانب السياسي للمفاهيم.
- محاولة تحديد إطار نظري مناسب لتفسير الواقع الأمني في منطقة المغرب العربي.
- الرغبة في الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات والبيانات عن الأمن المغاربي من خلال معرفة طبيعة التهديدات وكذلك أهم التحديات التي وقفت في وجه مسيرة الإتحاد المغاربي والإطلاع عن أهم الاستراتيجيات و السيناريوهات المستقبلية لأجل بعث أمن إقليمي مغاربي يعكس ثقل هذه المنطقة على المستوى الدولي.
- إثراء مكتبة الجامعة بأحد المواضيع الهامة ألا وهو موضوع الأمن الإقليمي المغاربي والذي يعد من أبرز المواضيع المطروحة على الساحة العلمية الأكاديمية وكذلك على المستوى الواقعي العملي المتعلق بانتشار التهديدات غير المباشرة و إستراتيجية مواجهتها .
- الرغبة في الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات مغاربية.

- **الأهداف العملية:**

تساهم ثمرات هذه الدراسة في لفت أنظار الباحثين والمهتمين والمقررين سيما في الدول المغاربية، من أجل طرح تصورات ووضع إستراتيجيات، لأجل إعادة إحياء الإتحاد المغاربي لتجاوز معضلات الحاضر

و الاستعداد للتحديات المستقبلية من خلال إنشاء ورشات بحث أكاديمية علمية تعمل على تجسيد حلم الشعوب المغاربية في تحقيق الوحدة و الأمن المغاربيين.

إشكالية الدراسة :

لدراسة هذا الموضوع تم تحديد الإشكالية الرئيسية التالية :

- ما هو واقع الأمن الإقليمي المغاربي في ظل التطورات الراهنة و المتسارعة و تحديدا في منطقة الساحل و الصحراء بعد التدخل العسكري في كل من ليبيا و مالي ؟ و ما هي تداعيات و أبعاد هذا التدخل على دول الجوار بشكل عام و على دول المغرب العربي بشكل خاص ؟ و هل أضحت الحاجة ماسة إلى بلورة و صياغة عقيدة أمنية مغاربية مشتركة ضرورة ملحة ؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات الجزئية التالية:

- ما أثر المتغيرات الإقليمية و الدولية على التفاعلات الداخلية ذات العلاقة المباشرة بالأمن الإقليمي المغاربي ؟
- ما هي العوامل والتحديات الحقيقية التي حالت دون تحقيق الأمن المغاربي ؟
- هل الشراكة مع الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية خطوة إيجابية لتحقيقه ؟

الفرضيات :

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية تم اعتماد الفرضيات التالية:

- كان للمتغيرات الإقليمية و الدولية الأثر البالغ في إعادة صياغة مفهوم الأمن و إدراك طبيعة التهديدات المختلفة له.
- هناك عدة عوامل داخلية و خارجية أهمها غياب الإرادة السياسية الحقيقية لصناع القرار السياسي المغاربي المشترك و التي شكلت تحديا حقيقيا للأمن المغاربي.
- يمكن أن تكون الشراكة مع الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية خطوة إيجابية لتحقيق الأمن المغاربي لكنها لا تعدو أن تكون خدمة لمصالحهم - بالدرجة الأولى - على حساب المصلحة المغاربية المشتركة.

منهج الدراسة :

إن منهج الدراسة تتعلق بالمنهج الذي سيتبع في تحقيق أغراض الدراسة، من إجابة على تساؤلاتها و و بلوغ الأهداف التي رسمت لها، ففي هذا الصدد اعتمدت في هذه الدراسة على المنهجين التاريخي و الوصفي التحليلي، لأنهما منهجان مناسبان لتحقيق أهداف الدراسة و منسجمان مع طبيعتها، فالمنهج التاريخي يركز على دراسة الماضي لأجل فهم الحاضر و التمكن من استقراء المستقبل، كما يهتم بدراسة الحاضر من خلال تفسير أحداثه و ظواهره بالرجوع للماضي لمعرفة أصول هذه الظواهر و الأحداث التي تتمحور على شكل تحديات للنظام الإقليمي المغاربي، و متابعة و دراسة تطور فكرة النظام الإقليمي المغاربي عبر الفترات الزمنية المختلفة ، أما المنهج الوصفي التحليلي فهو يعنى بتحليل الأسس و المرتكزات و المبادئ التي يقوم عليها النظام الإقليمي المغاربي، من خلال الرجوع إلى الوثائق و الأوراق الرسمية المتعلقة بهذا المفهوم و هذه الفكرة، للوصول إلى نتائج تساعد في فهم الواقع الراهن ليتم تطويره مستقبلا و هذا ما ينتظر من المنهج عند تطبيقه على ضوء واقع التحديات الداخلية و الخارجية التي تعصف بالمغرب العربي.

الصعوبات التي واجهت إعداد البحث:

لا يخلو أي بحث علمي من الصعوبات، فهناك صعوبات تعترينا أثناء الدراسة تكون من طبيعة البحث العلمي، لكن هناك عراقيل تعيق بحثنا و تؤثر في دقته تتمثل في ندرة المراجع التي تتناول الأمن الإقليمي خاصة في منطقة المغرب العربي و رغم تزايد اهتمامات الباحثين العرب بهذا الموضوع، إلا أن هذا لم يسخر لنا عددا من المراجع المفيدة و التي تصب في الموضوع، حتى المراجع باللغة الأجنبية لم تتوفر لنا بكثرة.

خطة البحث:

لقد قسمت هذه الدراسة إلى فصلين ، وقد خصص الفصل الأول للإطار المفاهيمي والنظري للبنية المؤسساتية للنظام الإقليمي المغاربي ، حيث تناولنا في المبحث الأول النظم الإقليمية في المجتمع الدولي، وقد قسم هذا المبحث إلى مطلبين تم في المطلب الأول التطرق لتعريف الإقليمية و قد قسم المطلب

بدوره إلى ثلاث فروع، الأول تناولنا فيه مفهوم الإقليمية و المنظمات الإقليمية و الفرع الثاني تطرقنا فيه لأسباب ظهور الإقليمية و الفرع الثالث خصصناه لتحديد معايير الإقليمية ، أما المطلب الثاني فقد خصص لجغرافية المنطقة المغاربية و بدوره قسم إلى فرعين الأول تطرقنا فيه للأهمية الاستراتيجية لمنطقة المغرب العربي و الفرع الثاني خصص للمسار التاريخي للمنطقة المغاربية.

كما تناولنا في المبحث الثاني إتحاد دول المغرب العربي و الأمن الإقليمي في مطلبين، المطلب الأول خصص لنشأة إتحاد المغرب العربي و هيكله التنظيمي في فرعين الأول خصص لنشأة إتحاد المغرب العربي و أهدافه و الثاني خصص للهيكل التنظيمي لمؤسسات إتحاد المغرب العربي ، أما المطلب الثاني فيتطرق لماهية الأمن و الأمن الإقليمي في ثلاث فروع، الأول خصص للضبط المفاهيمي لمصطلح الأمن، و الفرع الثاني خصص لمفهوم الأمن الإقليمي أما الفرع الثالث فتطرقنا لعلاقة الأمن الإقليمي بإتحاد المغرب العربي.

الفصل الثاني : بعنوان أثر المتغيرات الدولية و الإقليمية الراهنة على النظام الإقليمي المغاربي،

وقد قسم إلى مبحثين، المبحث الأول تم تخصيصه لواقع البيئة الإقليمية و الدولية وقد قسم إلى مطلبين، الأول خصص للمتغيرات الدولية و أثرها على النظام الإقليمي المغاربي، في فرعين الأول خصص لتبيان أهم هذه المتغيرات و الفرع الثاني خصص لأثر هذه المتغيرات الدولية على النظام الإقليمي المغاربي، و المطلب الثاني تم التطرق فيه للمتغيرات الإقليمية و أثرها على النظام الإقليمي المغاربي، في فرعين الأول خصص لتبيان أهم هذه المتغيرات و الفرع الثاني خصص لأثر هذه المتغيرات الإقليمية على النظام الإقليمي المغاربي ، أما المبحث الثاني فقد تطرق لآفاق النظام الأمني الإقليمي المغاربي وقسم بدوره إلى مطلبين، المطلب الأول خصص لدراسة واقع النظام الإقليمي المغاربي في فرعين، الأول بين أهم مظاهر ضعف النظام الإقليمي المغاربي والفرع الثاني تكلم عن أهم تهديدات النظام الإقليمي المغاربي ، أما المطلب الثاني فقد جاء كإستراتيجية لتفعيل النظام الإقليمي المغاربي حيث تم التطرق فيه لأهم الاستراتيجيات من خلال فرعين، الفرع الأول خصص لإستراتيجية تفعيل الآليات المؤسساتية للنظام

الإقليمي المغاربي الفرع الثاني خصص لدراسة استشرافية لمستقبل النظام الإقليمي المغاربي في ظل الظروف الراهنة.

الفصل الأول

البنية المؤسساتية للنظام الإقليمي المغاربي

الفصـــــــــــــــل الأول:

البـــــنيـــــــة المـــــــؤسســـــــــــاتية للـــــنظـــــــــــــام الإقـــــليـــــــــــمي المغـــــــــــــاربـــــــــي

إن النظام الإقليمي أحد المفاهيم المتداولة في علم السياسة و الذي يشكل في واحدة من جوانبه النظام الدولي، و يشكل النظام الإقليمي إذا ما تناولنا موقعه من التنظيم الدولي جانبا فرعيا من عدة جوانب تتصل بالتنظيم الأعم و الأشمل و الموسوم بالنظام الدولي، و قدشهدت الساحة الدولية والإقليمية عدّة تحولات مع نهاية العقد الأول من الثمانينات، ومن إفرازاتها أنها دفعت بالدول نحو التكتل لمواجهة التحديات في شكل جماعي، ودول المغرب العربي ليست منفصلة عن هذا السياق رغم ما لها من رصيد تاريخي طويل، فقد ارتبطت فكرة الاتحاد بالتحولات الدولية والإقليمية في المنطقة.

إن خصوصية النظام الإقليمي المغاربي تتجلى بوجود منظومة من القيم السياسية التي تربط بين أعضاء النظام و التي هي مجموع الدول القطرية المغاربية و ما يربطها من قيم بالشعور المشترك لحجم التحديات التي تحول دون تحقيق الآمال المتطلعة للوحدة المغاربية، إلا أن النظام الإقليمي المغاربي اليوم في وضع متردد جدا يقف في وجه المحاولات الرامية لتفكيكه و الذهاب بهيكليته، و قيام نظم أخرى بديلة عنه كنظام الشرق الأوسط و غيرها ...

المبحث الأول: النظم الإقليمية في المجتمع الدولي

إن المجتمع الدولي في حاجة ماسة دائما للسلم والأمن الدوليين، كما هو أيضا في حاجة للحفاظ عليهما واستقرارهما، وفي سبيل هذا المطلب أوجد وطبق كل الآليات و الخطط المتاحة أمامه، كما استعان بكل الفاعلين الدوليين تحقيقا لهذه الغاية [1] ، وعلى رأسهم المنظمات الإقليمية، هذه الأخيرة التي لها دور كبير إلى جانب المنظمات العالمية في بناء نظام أمني إقليمي يصون بشكل فردي وجماعي السلام والأمن في العالم ، ويظهر هذا الاتجاه أيضا من خلال مواثيق هذه المنظمات (إقليمية ودولية) التي منعت اللجوء إلى القوة في العلاقات الدولية كأصل عام، وأكدت على تحريم اللجوء إلى الحرب كوسيلة لحل النزاعات وإفساح المجال واسعا أمام الحلول السلمية .

1- عباس محمود المحارمة، **أثر التحديات الداخلية على النظام الإقليمي العربي،** (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، 2010)، ص 13.

المطلب الأول: مـــــــاهية الإقليمـــــــية

تقوم فكرة الإقليمية على أساس أ ن الدول الواقعة في إقليم جغرافي معين لها اهتمامات و مشاكل متشابكة و هي أكثر قدرة على تفهم طبيعة هذه المشاكل و لا سيما في مجال الأمن و الدفاع عن المصالح المشتركة[1].

و الإقليمية من المصطلحات السياسية و القانونية التي ليس لها تحديد دقيق، و مما زاد في تعقيد هذه المشكلة أن ميثاق الأمم المتحدة الذي كرس دور التنظيم الإقليمي و رسم له دورا في حفظ السلم و الأمن الدوليين لم يأت بتعريف واضح و دقيق للإقليمية، مما أدى إلى تضارب الآراء و ظهور مفاهيم عديدة للإقليمية قدمها الفقهاء و الباحثون[2].

الفرع الأول : مفهوم الإقليمية والمنظمات الإقليمية

1 - مفهوم الإقليمية

لقد تباينت الآراء حول مفهوم الإقليمية، و لكنها تمحورت حول مجموعة من المحاور أهمها[3]:

1 1 - المفهوم الجغرافي:

يمثل العامل الجغرافي، القاسم المشترك في مختلف التعريفات التي خلص إليها الفقه الدولي فيما يتعلق بالإقليمية، باعتبار أنها فكرة جغرافية أصلا، و الروابط الجغرافية المقصودة، تتمثل في علاقات التجاور الجغرافي أو المكاني، و هذا يعني أن التنظيم الإقليمي يجب أن لا يضم بين أعضائه دولا من خارج المنظمة التي يشملها الاختصاص المكاني، بينما يعتبر آخرون أن دخول دولة من خارج جغرافية الإقليم لا يصطدم بالضرورة بمفهوم الإقليمية جغرافيا.

1 - بوزنادة معمر، **المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص35.

2 - المرجع نفسه، ص 41.
3 - خليل حسين، **نظام الأمن الإقليمي في القانون الدولي العام**، نقلا عن الموقع:
Drkhalilhussein.blogspot.com/2009/.blog-spot-1982-html

1 2 - المفهوم الثقافي - الحضاري:

لا بد للعامل الجغرافي من عناصر أخرى تعززه، و هي تتمثل بالروابط الثقافية و التاريخية المشتركة و التي تربط بين عدد من الدول التي تتجاور أقاليمها جغرافيا، و عليه فإن التنظيم الإقليمي أو المنظمة الإقليمية هي تلك التي تضم في عضويتها مجموعة من الدول تتميز فيما بينها، ليس فقط بالتجاور الجغرافي و إنما أيضا بالترابط التاريخي و التشابه في الظروف و الأوضاع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية.

1 3 - المفهوم السياسي:

يركز هذا المفهوم على المصالح السياسية و الاقتصادية لمجموعة من الدول، بغض النظر عن مواقعها الجغرافية أو انتماءاتها الثقافية و الحضارية، و بالقدر نفسه أن تتعارض المصالح فيما بين مجموعة من الدول المتجاورة جغرافيا و المترابطة حضاريا. و قد سعت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى الالتزام بروح أحكام الفصل الثامن(*) من ميثاقها، في التعامل مع مصطلح الإقليمية و المفهوم الذي يحكمه، و ذلك بإيلاء أهمية خاصة، و لو بطريقة غير مباشرة للتداخل بين معياري التجاور الجغرافي و الترابط الحضاري- الثقافي.

1 - مفهوم المنظمات الإقليمية

يمكن تعريف المنظمة الإقليمية على أنها: تلك التي تشرف على الشؤون الدولية أو بعضها في نطاق إقليمي معين، مثل جامعة الدول العربية، فهي تشرف على الشؤون المشتركة للدول العربية.

(*) تنص المادة 52 من ميثاق الأمم المتحدة على ما يلي: ليس في هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات إقليمية تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدولي ما يكون العمل الإقليمي صالحاً فيها ومناسباً ما دامت هذه التنظيمات أو الوكالات الإقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد "الأمم المتحدة" ومبادئها.

كما تم تعريفها بأنها: هيئة تتمتع بالإرادة الذاتية، و بالشخصية القانونية الدولية، و تنشأ بالاتفاق بين مجموعة من الدول يربط بينها رباط جغرافي، أو مذهبي أو حضاري كوسيلة من وسائل التعاون الاختياري بينها في مجالات معينة يحددها الاتفاق المنشئ للمنظمة في إطار مقاصد الأمم المتحدة و مبادئها.

و تعرف المنظمة الإقليمية أيضا على أنها: مجتمع إقليمي يضم مجموعة من الدول المتجاورة المتضامنة التي تعمل من أجل حفظ السلم و الأمن الدوليين و دعم التعاون في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية[1].

و عرفت المنظمة الإقليمية من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة على أنها: " تلك الهيئات الدائمة التي تضم في منطقة جغرافية معينة عددا من الدول تجمع بينها روابط التجاور و المصالح المشتركة و التقارب الجغرافي و اللغوي و التاريخي و الروحي، و تتعاون جميعا على حل ما قد ينشأ من منازعات حلا سلميا، و على حفظ السلم و الأمن الدوليين في منطقتها و حماية مصالحها و تنمية علاقاتها الاقتصادية و الثقافية[2].

1 -مفيد محمود شهاب، **المنظمات الدولية**، دار النهضة العربية، القاهرة، ط5،1985، ص 411.
2 - أحمد الرشيدي، ناصف يوسف حتي، **الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن** ، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1999، ص220.

وفق هذا التعريف يمكن استخلاص مجموعة من المميزات الخاصة بالمنظمة الإقليمية ممثلة في أنها :

- هيئة دائمة مشكلة من دول.
- تجمع بين الدول روابط جغرافية و مصالح مشتركة و روابط حضارية ثقافية.
- هدفها إحلال السلم و الأمن في النظام الدولي.
- العمل على تنمية العلاقات الاقتصادية و الثقافية مما يساعد على خلق شبكات حوار و اتصال بين الدول و هو ما يعزز من الاستقرار الدولي.
- أساس الإقليمية أو تجسيدها يكون من خلال إقامة منظمات إقليمية.

الفرع الثاني : أسباب ظهور الإقليمية

هناك العديد من الأسباب التي دفعت الدول إلى تحالفات و تكتلات إقليمية خصوصا في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية التي شهدت ظهور العديد من التكتلات الاقتصادية على المستوى الإقليمي، من بين هذه الأسباب[1] :

1 - الأسباب السياسية:

- ✓ اقتناع العديد من الدول أن تشابك العلاقات الاقتصادية من خلال التكامل سيساعد على ارتباط الدول الأعضاء و زيادة الثقة بينها في المنطقة التكاملية، بذلك تتجنب الدول خطر الصراع السياسي فيما بينها، و خير مثال على ذلك حل الصراعات الحدودية التي كانت قائمة بين فرنسا و ألمانيا بعد إقامة المجموعة الأوربية للفحم و الصلب عام 1951.

1- نابي عبد القادر، **دور جامعة الدول العربية في الحفاظ على السيادة الإقليمية للدول الأعضاء**، (أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة تلمسان، 2014- 2015)، ص 20.

- ✓ تيقن الدول و الحكومات بعدم قدرتها على العمل انفراديا سواء سياسيا أو اقتصاديا، و ذلك نظرا لتعدد و تعقد المشاكل التي تواجهها من جهة، و قصور الإجراءات الوطنية على معالجتها معالجة صحيحة، فأصبحت الاتفاقيات و التكاملات الإقليمية الحل الأمثل لهذه الدول من أجل التعامل بجدية و كفاءة لحل المشاكل المختلفة و ذلك بتبني سياسات تعاونية لحل المشاكل المتجانسة و المشتركة.
- ✓ فشل نظام الأمن الجماعي- الذي ظهر بعد الحرب العالمية الأولى الذي أفضى إلى تأسيس عصبة الأمم و الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية – في الحفاظ على الأمن و السلم الدوليين كما كان منتظرا خاصة قيام الحرب العالمية الثانية و وشوك قيامها خلال الحرب الباردة، كل هذه الظروف دفعت الدول إلى محاولة حماية نفسها عن طريق تشكيل التحالفات الإقليمية.
- ✓ استمرار تضارب المصالح و الصراع بين القوى الكبرى خلال الحربين أدى بالدول للتيقن بأن تحقيق التوافق و الانسجام في المصالح على المستوى العالمي و بين جميع الدول خصوصا الكبرى منها، هو أمر صعب إن لم يكن مستحيلا، و بالتالي فإن الأسهل و الأضمن هو توحيد المصالح في إطارها الإقليمي بطريقة أكثر فعالية.

2 - الأسباب الاقتصادية:

- ✓ إن قيام أي تكتل إقليمي يحتاج إلى تماثل الخصائص بين الدول خاصة الخصائص المتعلقة بالمستويات الاقتصادية منها، مما يدفعها إلى الرغبة في تطوير علاقات تعاونية للاستفادة من هذا التماثل على أكمل وجه[1].

1 - نابي عبد القادر ، مرجع سابق، ص 20.

- ✓ يربط الكثير من المحللين و خصوصا الاقتصاديون منهم، ميل و سعي الدول لبناء تكتلات إقليمية بالوضع الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة الذي يعد من أسمى مراحل العولمة، حيث أنه من بين نتائج عولمة الاقتصاد الدولي دفع الدول نحو تعميق صيغ التعاون الإقليمية و التكتل من أجل مواجهة أي تحدي خارجي أو تدخل في شؤونها الداخلية بسبب آلية من آليات العولمة خاصة عن طريق المنظمات الدولية.
- ✓ و في السياق نفسه، تهدف الدول من خلال التكامل إلى التمتع بوفرة الإنتاج الكبير، و هذا عند قيام التكامل الذي يؤدي إلى اتساع الأسواق، كما يؤدي التكامل إلى ارتفاع نسبة التجارة البينية بين الدول المتكاملة و هذا ما يجعلها تخفض من التبعية الاقتصادية، أو تكون لها درجة عالية من الاستقلالية الاقتصادية بالنسبة للدول الخارجة عن المنطقة التكاملية، و هذا ما يؤدي إلى الارتباط أكثر بين الدول المتكتلة من خلال تشابك اقتصادياتها و أسواقها.

الفرع الثالث: معايير تحديد الإقليمية

برزت عدة تعريفات لمفهوم الإقليمية ارتبطت بتعدد المعايير المحددة لها: [1]

فهناك اتجاه يربط الإقليمية بالمنظمة الإقليمية ، أي انه لا يفرق بينهما ، فهما مرادفان لنفس الشيء ، و يستند في ذلك إلى تعريف خاص للإقليمية مفاده أنه بجوار المنظمات الدولية العالمية يمكن إنشاء منظمات دولية إقليمية تضم في عضويتها الدول التي ترتبط فيما بينها بروابط تاريخية و جغرافية و حضارية أكثر

من غيرها و تهدف إلى العمل على حل ما قد ينشا بينها من منازعات بالطرق السلمية و بالتالي تدعيم الأمن و السلم الدوليين على حد سواء.

و هناك اتجاه آخر يعرف الإقليمية على أساس أنها مجموعة من العلاقات التي تنشا بإرادة الدول بغض النظر على عنصر التجاور ، فيحكمها التعاون و التضامن المشترك المتوقف على المنظمة التي تشملها

1- نابي عبد القادر، مرجع سابق، ص 20.

رغبة الدول ، و يعتبر عنصر الإرادة أساسي لإنشاء التنظيم إقليميا[1] ، على أن تكون أهدافها و مبادئها متفقة مع مضمون ميثاق الأمم المتحدة.

و يركز الاتجاه الثالث في تعريفه للإقليمية على المعيار السياسي ، حيث أن الانتماء السياسي و الإيديولوجي هو أحد العناصر المهمة في تحديد مفهوم الإقليمية ، ذلك أن الغاية من التجمعات الإقليمية هو تحقيق أهداف معينة سياسية أو اقتصادية أو عسكرية ، و بالتالي فتح المجال للأحلاف العسكرية القائمة على الأساس الإيديولوجي بغض النظر عن التجاور الجغرافي أم لا.[2]

أما الإقليمية الجغرافية فهي تعني التجاور الإقليمي في رقعة جغرافية واحدة كتجاور لبنان و سوريا و مصر و السودان و هو ما تعبر عنه بوضوح منظمة الدول الأمريكية و منظمة الوحدة الإفريقية، في حين تتحدد الإقليمية الحضارية بحدود توافر روابط ذات طابع حضاري من شأنها أن تقوي أي رابط سياسي بين الدول و تعمق ذاتيته، فعلى سبيل المثال كان إنشاء جامعة الدول العربية نموذجا لتوافر مثل هذه الروابط كوحدة اللغة و الثقافة و التاريخ و الدين.

1- الحاج المبطوش، **الأمن الوطني القومي و نظام الأمن الجماعي**، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، كلية الحقوق، قسم الحقوق، جامعة البليدة، 2005)، ص 62.

2- بعد الحرب العالمية الثانية انتشرت الأحلاف العسكرية كحلف شمال الأطلسي الذي تأسس سنة 1949 بين الولايات المتحدة الأمريكية و دول أوربا الغربية ، و حلف وارسو سنة 1955 الذي جمع بين الاتحاد السوفيتي سابقا و دول شرق أوربا.

المطلب الثاني : جغرافية المنطقة المغاربية

الفرع الأول: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة المغرب العربي

يشكل المغرب العربي كمجال جيوسياسي أهمية بالغة اقتصاديا و استراتيجيا، و شديد الحساسية أمنيا، كما أنه بما يتمتع به من مقومات طاقوية و موارد طبيعية يمثل منطقة جذب للقوى الكبرى، إضافة إلى ان جغرافيته جعلت منه عبر التاريخ منطقة مفتوحة للأطماع الأجنبية، و لهذا فموقع المغرب العربي الجغرافي يتحكم في تاريخه و هو يتحكم في مستقبله.

1 - التعريف بمنطقة المغرب العربي:

توصف منطقة المغرب العربي بشمال إفريقيا لكونها تقع في الجزء الشمالي من القارة الإفريقية المواجهة للقارة الأوربية، و التي يفصلها عنها البحر الأبيض المتوسط ، و قد ظهر هذا المصطلح أثناء الحرب العالمية ألأولى عند الانتداب الفرنسي للمغرب سنة 1912 الذي جاء بعد الانتداب على تونس سنة 1881 و احتلال الجزائر سنة 1980، فأصبحت بذلك دول شمال إفريقيا تحت السيطرة الفرنسية تشكل إقليما جغرافيا سياسيا و ثقافيا أكثر وضوحا و تميزا من السابق كما أن هذه التسمية يفضلها الأوربيون لأنها تهدف إلى إنكار عروبة هذه الدول و كأنها جسم غريب عن الأمة العربية و بالتالي إهمال الإرث الحضاري لدول المنطقة و امتدادها الثقافي العروبي الإسلامي.[1]

و يعد المغرب مصطلحا عربيا يترجم على أنه "الغرب" أو "بلاد الغروب" تاريخيا أطلق أول الأمر على تلك الأقاليم الواقعة غرب وادي النيل حتى الساحل الأطلسي لشمال إفريقيا و هي : ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب و موريتانيا.

1 - صفية نزاري، **الأمن الثقافي لمنطقة المغرب العربي في ظل تنامي العولمة: دراسة مقارنة لحالات الجزائر –تونس- المغرب،** (مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة،2011)، ص 60.

و يعتبر المغرب العربي جزءا من الأمة العربية و هو الجناح الغربي المقابل للجناح الشرقي (المشرق العربي). من جهة أخرى يرى البعض أن كلمة "مغرب" تعني المملكة المغربية و لكي يعطوا وصفا عاما للضفة الجنوبية من البحر المتوسط، فإن الباحثين و السياسيين أطلقوا عليه اسم المغرب العربي أو المغرب الكبير[1]، أما في الفترة الأخيرة فقد اتخذ تسمية ذات طابع سياسي و هي بلدان" الإتحاد المغاربي"(*) الذي ظهر رسميا سنة 1989م .

1 - الموقع الجغرافي لإقليم المغرب العربي:

تشكل منطقة المغرب العربي كتلة جغرافية متناسقة ذات خصائص متماثلة، لا وجود لحواجز طبيعية فاصلة بين أجزاءها و يمثل البحر الأبيض المتوسط أداة وصل لها.

يقع المغرب العربي في شمال قارة إفريقيا و يطل على البحر الأبيض المتوسط الذي يحده شمالا بساحل طوله 4837 كم و على المحيط الأطلسي غربا بساحل طوله 3146 كم، يحده من الشرق مصر و السودان، و من الجنوب دول الساحل الصحراوي، و يفصله عن أوربا مضيق جبل طارق (14 كلم) و مضيق صقلية (140 كلم) ، و هذا الموقع الجغرافي أعطى أهمية بالغة للمنطقة.

تبلغ مساحة المغرب العربي حوالي 5.782.140 كلم² و تشكل ما نسبته 42 % من مساحة الوطن العربي، يبلغ طول شريطه الساحلي حوالي 6505 كلم، أي نسبة 28% من سواحل الوطن العربي بأكمله.

1 - مومن العمري، **شعار الوحدة و مضامينه في المغرب العربي اثناء فترة الكفاح الوطني**(أطروحة دكتوراه ، قسم التاريخ، جامعة منتوري قسنطينة، 2010)، ص 25.

* الإتحاد المغاربي: هو مصطلح يطلق على دول المغرب العربي الخمسة و قد أعتمد بتاريخ 19 ماس 1983 أثناء توقيع معاهدة الإخاء و التعاون بين تونس و الجزائر و رسم سنة 1989 بحيث أصبح عن كتلة سياسية و إقليمية واحدة.

تتميز تضاريس كل من الجزائر و المغرب و تونس بوجود سلسلتين جبليتين هما: التلي في الشمال و الأطلس الصحراوي في الجنوب. أما ليبيا و موريتانيا فيعتبران بلدان صحراويان أساسا هذا إضافة إلى مجموعة السهول الداخلية التي تفصل بين الأطلس التلي و الأطلس الصحراوي، و كذا وجود السهول الساحلية الممتدة على طول السواحل الشمالية و الغربية المحاذية لكل من البحر الأبيض المتوسط و المحيط الأطلسي على التوالي.

أما على المستوى المناخي، فيتجانس المجال المغاربي و يتميز بالتنوع في الوحدة نظرا لاتساعه الكبير حيث يسيطر مناخ البحر الأبيض المتوسط في الشمال بينما يتميز الجنوب بالمناخ الصحراوي[1].

و عليه فإن إقليم المغرب العربي، مثلما وصفه الدكتور مصطفى الفيلالي أنه : **" متسع جغرافي متصل المفاصل، متجانس الخصائص المناخية و السمات الطبيعية، متكافئ في الموارد و منابع الرزق، متجانس العمران، و متقارب في الملامح البشرية، يشكل على الضفاف الجنوبية من سواحل الحوض الغربي للبحر المتوسط جبهة عمرانية عريضة في أفق حضاري موصوف، و يمتد على خطوط المواصلات التجارية و على طرق الترابط الاجتماعي و التفاعل الثقافي بين الشمال و الجنوب. و من الغرب إلى الشرق، فيكسب الجهة المغاربية موقعها هذا عمقا إفريقيا إلى جانب امتدادها العربي الإسلامي و مجاورتها لمشارف الغرب الأوربي فينطبع العمران البشري فيها بملامح التجانس و التقارب الثقافي و التمازج الاجتماعي".**[2]

1 - عبد الحميد ابراهيمي، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**, مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، ديسمبر 1996, ص 27.

2 - مصطفى الفيلالي، **المغرب العربي، نداء المستقبل**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ط3، ماي 2005، ص 19.

1 - المقومات الطبيعية و الاقتصادية لمنطقة المغرب العربي:

تتميز منطقة المغرب العربي بتنوع بيئتها الزراعية و تنوع المحاصيل النباتية و الحيوانية، و تمتد بلدان المغرب العربي على مساحة تقدر ب 468,8 مليون هكتار و تشكل الأراضي الزراعية المتاحة للاستغلال نسبة 30 % من المساحة المزروعة في العالم العربي و تبلغ 21 % مليون هكتار.

و يسخر جنوب المغرب العربي بثروات باطنية هامة إذ يتوفر على مخزون هام و وافر من النفط و الغاز الطبيعي في ليبيا و الجزائر و تونس حيث يتوفر على احتياطي بترول يتجاوز 5 مليار طن و احتياطي غاز يزيد عن 6000 مليارم^3 حسب إحصائيات 2004، إضافة إلى مناجم الحديد و الفوسفات الموجودة في موريتانيا و المغرب الأقصى إذ يحتل المغرب العربي المرتبة الأولى عالميا في إنتاج الفوسفات، حيث تصل احتياطاته إلى أزيد من 6 مليار طن مع احتمالات لاكتشاف احتياطات أخرى في معظم دول المغرب العربي، كما يتوفر على إمكانيات مائية معتبرة، إضافة إلى الثروة البشرية التي تمثل منها الشباب 90 % و هي القوة الضاربة و المؤثرة في أي مجتمع[1].

2 - الأهمية الإستراتيجية لمنطقة المغرب العربي:

تكتسي منطقة المغرب العربي أهمية إستراتيجية و اقتصادية بالغة، فهي همزة وصل جيوحضارية و نقطة التقاء القارات الثلاث: أوربا، إفريقيا و آسيا، و نقطة تواصل بين المحيط الأطلسي و الهندي و مهد الحضارات الثلاث، و هي مصدر فعلي لاهتمام تنافسي للقوى الكبرى.

و قد عززت إطلالة دول المغرب العربي على البحر الأبيض المتوسط من مكانتها، و قد جعلت هذه الأهمية من منطقة المغرب العربي محط أطماع الدول الأوربية و التي حاولت مند عهود مضت السيطرة عليها.

1 -رضوان عيناد ثابت، مقال: **"تصورات حول المغرب الكبير"**، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية ، العدد6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987، ص 46.

و تعد منطقة المغرب العربي ذات أهمية خاصة بالنسبة لفرنسا، فإلى جانب البعد الاقتصادي و السياسي و بعد التنافس الدولي الذي يرتبط بخصوصية علاقة فرنسا بهذه المنطقة، هناك أيضا العامل الجغرافي بوضعه في سياق الإرث التاريخي المرتبط بالتاريخ الاستعماري الذي حكم علاقـــة فرنسا بدول المغرب العربي (الجزائر- تونس- المغرب الأقصى).

الأهمية الإستراتيجية للمنطقة تترجمها أيضا الأهمية السياسية باعتبار دول المغرب العربي أعضاء رئيسيين في الكثير من المنظمات السياسية على غرار جامعة الدول العربية، الإتحاد الإفريقي، منظمة المؤتمر الإسلامي و مجموعة الساحل الإفريقي[1]. و هكذا أصبح واضحا من الناحية الجيوبوليتيكية أنه من يسيطر على منطقة المغرب العربي يستطيع التحكم في البحر المتوسط و من يسيطر على المتوسط يستطيع أن يحتوي العمق الإفريقي و منه يمكن التحكم في أهم مركز للتواصل بين القارات الثلاث.

و نظرا لهذه الأهمية الجيوبوليتيكية للمنطقة برزت إلى الوجود الكثير من المشاريع التنافسية الهادفة إلى تسجيل السبق في السيطرة على المواقع الحيوية للثروات و مناطق النفوذ.

1 -لعجال أعجال محمد الأمين، **استراتيجية الإتحاد الأوربي اتجاه دول المغرب العربي**(أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، حامعة الجزائر، 2006)، ص 114.

الفرع الثاني: المسار التاريخي للمنطقة المغاربية (الاستعمار)

في الربع الأول من القرن التاسع عشر، تعرضت أقطار المغرب العربي إلى ضغوطات كبيرة من طرف الدول الاستعمارية و قد قامت تلك الدول بالعديد من المحاولات لبسط نفوذها على الأقطار المغاربية.

لقد كان وراء الاستعمار الأوربي لأقطار المغرب العربي دوافع عديدة و متعددة كانت أهممها دوافع سياسية و اقتصادية، خاصة بالنسبة لفرنسا التي احتلت الجزائر، تونس، المغرب و موريتانيا، و لإيطاليا التي احتلت بدورها ليبيا.

1 -الاحتلال الفرنسي للجزائـــــــــــر:

إن للجزائر تاريخ عريق يعود إلى أقدم العصور و قد كانت تسمى بالمغرب الأوسط، و قد شهدت العديد من الحضارات كانت آخرها فترة حكم الأتراك العثمانيون، و في الفترة الأخيرة من عهد الدايات كانت الجزائر تعيش حالة من الاضطراب و الفوضى، فضلا عن الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية السيئة التي كانت تشهدها مما جعل الدول الاستعمارية الكبرى كفرنسا تطمح و بشدة للاستيلاء عليها.

و قد كان مشروع احتلال فرنسا للجزائر قد نضج من أوائل القرن التاسع عشر[1]، فقد كان نابليون الأول يعتبرها سوقا ضروريا لتطوير الصناعة الفرنسية، و التعطش الفرنسي لأسواق جديدة و الرغبة في إحياء السياسة التوسعية الفرنسية.

1 - أحمد إسماعيل راشد، **تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث و المعاصر(ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا)**، دار النهضة العربية، بيروت، 2004، ص133.

تتصل ظروف و دوافع الاحتلال الفرنسي للجزائر – ذلك الاحتلال الذي استمر مائة و ثلاثين عاما تقريبا- بعوامل متعددة تتعلق بظروف فرنسا الداخلية و علاقاتها الدولية، و بالتنافس الدولي على البحر المتوسط ذلك الشريان الحيوي للملاحة و الذي شهدت شواطئه و موانئه صراعات مريرة في عصور التاريخ

المختلفة قديمها و وسيطها و حديثها[1]. و تمثلت دوافع فرنسا عند احتلالها للجزائر في دوافع سياسية، اقتصادية و أخرى دينية.

- **الدوافع السياسية:** نظرا للهزائم المتلاحقة التي منيت بها فرنسا في أوربا جعلت من الضروري لها أن تتطلع لآفاق جديدة و احتلال بلاد أضعف قوة منها، و هذا ما جعلها في حالة استعداد لاسترجاع مكانتها و هيبتها المفقودين، خاصة في ظل استحواذ منافستها بريطانيا العظمى على الهند, و بعض الأقطار الآسيوية و الإفريقية الغنية بالموارد الطبيعية.

كما أن مؤتمر فيينا الذي عقد عام 1815، و ضم الدول الاستعمارية الأوربية، دعم نية فرنسا في رغبتها باحتلال الجزائر بهدف التخلص من النوايا الفرنسية التوسعية في القارة الأوربية[2]، إضافة إلى رغبة الفرنسيين في توثيق العلاقات مع الجزائر من أجل تحقيق مكاسب سياسية تعيد لهم بعضا من الهيبة السياسية المفقودة.

- **الدوافع الاقتصادية:** مع بداية القرن التاسع عشر- خاصة بعد الثورة الصناعية – ازداد التسابق بين الدول الاستعمارية الكبرى للحصول على المواد الخام و تصريف البضائع الزائدة، و فرنسا كإحدى هذه الدول الاستعمارية، كانت تهدف هي الأخرى من وراء احتلالها للجزائر إلى الحصول على المواد الخام اللازمة لصناعتها و تصريف منتجاتها الزائدة في الجزائر، و ذلك من خلال فتح أسواق جديدة لتصريفها.

---

1 - شوقي عطا الله الجمل، **المغرب العربي الكبير في العصر الحديث(ليبيا-تونس-الجزائر-المغرب)** مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط1، 1977، ص 253.

2 - أحمد إسماعيل راشد، مرجع سابق، ص 133.
و في الوقت الذي كانت فيه الجزائر تمول فرنسا بالحبوب و المواد الغذائية و بعض الضروريات الحربية في حروبها ضد أوربا، إضافة إلى الديون الكبيرة التي استدانتها فرنسا من الجزائر

كمساعدات، شاءت فرنسا أن ترد الجميل[1] للجزائر باحتلالها لها و سرقة ما كانت تملكه هذه الأخيرة من أموال و موارد طبيعية.

و قد عملت فرنسا على نقل الأعداد الزائدة من الفرنسيين و توطينهم في الأراضي الجزائرية، و بهذا تكون قد استفادت منهم ليؤمنوا لها فرصة كبيرة في السيطرة على الاقتصاد الجزائري، و توجيهه بما يناسب مخططاتها الاقتصادية.

- **الدوافع الدينية:** لم تكن الدوافع السياسية و الاقتصادية هي وحدها التي جعلت فرنسا تحتل الجزائر، فقد كان للدافع الديني هو الآخر دور كبير في ذلك، فقد كانت فرنسا منذ القدم تأمل بالتحكم الديني و بسط النفوذ المسيحي في القارة الإفريقية، محاولة إرضاء المسيحيين و ذلك بإبادة المسلمين اشد أعدائهم طغيانا.

و في الخامس من شهر جوان 1830، دخل الفرنسيون الجزائر، العاصمة، و رفعوا الأعلام الفرنسية مكان الأعلام الجزائرية معلنين بذلك خضوع الجزائر لفرنسا و أنها أصبحت مستعمرة فرنسية تخضع للسياسة الاستعمارية الفرنسية في جميع المجالات: السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية.

لقد تمكنت فرنسا من تحقيق دوافعها السياسية و الاقتصادية بعد احتلالها للجزائر، لكن هدفها الديني بتحويلها من دولة عربية إسلامية إلى تابع فرنسي لم ينجح، و حافظ الجزائريون على عروبتهم و إسلامهم و هذا ما جسدته الثورات الجزائرية المتعاقبة الحديثة و المعاصرة و التي كانت تنطلق أساسا من منطلقات عربية إسلامية.

---

1 - أحمد إسماعيل راشد، مرجع سابق، ص134.

2 - الحمايـــــة الفرنسيـــة علـــى تـــونـــــــس:

خضعت تونس للسيطرة العثمانية منذ النصف الثاني من القرن السادس عشر، و نظرا لموقعها الاستراتيجي و قربها من أوربا، بدأ التنافس الاستعماري يشتد حولها خاصة مع بداية القرن العشرين، و بعد احتلال الجزائر من طرف فرنسا عام 1830، بدأت هذه الأخيرة تفكر في احتلال تونس، و قد بدأ الاحتلال على شكل تدخل فرنسي في شؤون تونس المالية خاصة بعد اضطرار الباي إلى استقراض الأموال من فرنسا، ثم تلى هذا التدخل المالي إشراف فرنسا على شؤون الاقتصاد التونسي عامة، و أخيرا استطاعت احتلالها عسكريا عندما ادعت وجود اضطرابات على الحدود الجزائرية التونسية فأرسلت حملة عسكرية إلى تونس أجبرت الباي على توقيع معاهدة الحماية في شهر ماي 1881.

تمكنت فرنسا من اجتياح الأراضي التونسية و فرض نظام الحماية عليها، و الذي يعتبر أول نظام في تاريخ الاستعمار الفرنسي[1]، و قد استهدف مبتدع هذا النظام أمرين، الأول: إسكات المعارضة الدولية بحجة أن فرنسا لم تقض على كيان الدولة المحمية بالضم، و الثاني: إقناع المعارضة الداخلية بأن الحكومة لن تتورط في أعباء مالية جديدة، لأن من ميزات الحماية أنها تحمل الدولة المحمية نفقات الاحتلال و جميع ما يترتب على الإصلاحات الإدارية و الاقتصادية المفروض إدخالها بواسطة الدولة الحامية[2].

و قد اعترفت الدول الاستعمارية بالحماية الفرنسية على تونس باستثناء ايطاليا و الدولة العثمانية، حيث اعتبرت هذه الأخيرة أن تونس جزء منها، لكن الشعب التونسي لم يعترف باتفاقية الحماية حيث أبدى مقاومة عنيفة ضد المستعمر الفرنسي، و كانت القبائل التونسية القاطنة في الجنوب أول من أعلن الثورة خاصة في المدينة الإسلامية "القيروان"، و امتدت الثورة الشعبية لتشمل باقي المدن التونسية الأخرى: صفاقس، قابس، قفصة والقصرين، و غيرها من المناطق الأخرى,

1 - أحمد اسماعيل راشد، مرجع سابق، ص 95.
2 - صلاح العقاد، **المغرب العربي**، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1969، ص 205.

و كان من أبرز قادة الثورة التونسية علي بن خليفة، محمد السنوسي و علي بن عمار....، و قد تمكن الثوار من إلحاق خسائر كبيرة في صفوف الفرنسيين، إلا أن الثورة الشعبية انتهت في تلك المرحلة بسبب ضعف التنظيم و ندرة السلاح و الأموال.

لقد أدى توطيد نظام الحماية الفرنسي في تونس، إلى استغلال شعبها استغلالا تاما و نهب ثروات البلاد الطبيعية، زيادة على ذلك، حولتها السلطات الفرنسية إلى سوق لتصريف بضائعها و جعلت منها مصدرا مهما لتغذيتها بالمواد الخام، و تمكنت من استغلال مناجم الفوسفات و الحديد و الرصاص و تصديرها إلى الخارج و لحسابهم الخاص[1].

و في 15 فبراير من عام 1947، عقد مؤتمر المغرب العربي في القاهرة، و الذي ضم ممثلين عن تونس و الجزائر و المغرب، حيث قرر المؤتمر توحيد كفاح المغرب العربي كله حول هدف واحد هو الاستقلال و جلاء القوات الفرنسية عن البلاد، و قد أبدت دول المغرب العربي رغبتها في الاشتراك في نشاط الجامعة العربية، و بذلك أصبحت جامعة الدول العربية تتبنى قضايا المغرب العربي و أبلغت الحكومة الفرنسية بتأييدها لحقوق شعوب المغرب العربي المشروعة.

و فيما يتعلق بتونس، فقد قرر مؤتمر المغرب العربي ما يلي: [2]

- ✓ إعلان بطلان معاهدة الحماية، و تمثيل تونس في جامعة الدول العربية.
- ✓ أن تقوم جامعة الدول العربية بعرض القضية على هيئة الامم المتحدة و الهيئات الدولية.
- ✓ إرسال لجنة تحقيق الى بلاد المغرب العربي.
- ✓ تعيين ممثلين لدول الجامعة العربية في أقطار المغرب العربي.
- ✓ العمل على نشر الثقافة العربية في كل بلاد المغرب العربي، و تسهيل وسائل الدراسة للطلاب المغاربة الذين يقدمون الى دول المشرق العربي.

1 - أحمد إسماعيل راشد، مرجع سابق، ص 98.
2 - محمد محمود السروجي، **العلاقات التونسية الفرنسية – من الحماية إلى الاستقلال**، المكتبة الوطنية، بنغازي، ص 226.

3- الحمايـــة الفرنسيـــة على المغـــرب:

مع بداية القرن العشرين، ازداد التنافس الاستعماري الدولي على المغرب، حيث كانت كل دولة من قوى الاستعمار تحاول بسط نفوذها على البلاد طمعا و حقدا، إذ لا تزال تراود طغاتها فكرة ملاحقة المسلمين، و احتلال بلادهم، و التحكم بهم، و إذلالهم: منذ أن أخرجوهم من الأندلس[1]، و تحت ضغوطات فرنسية شديدة، وقع السلطان عبد الحفيظ في 30 مارس 1912 على اتفاقية الحماية، و هكذا حرمت هذه الاتفاقية المغرب من استقلالها، حيث أن هذا الأخير قد تعرض لضغوطات سياسية و اقتصادية كانت بداية للأطماع الأوربية في احتلال البلاد، و قد تمكنت فرنسا بمخططاتها من فرض نفوذها العسكري على السلطان و فرض الحماية على المغرب، غير أن مهمة إخضاع المغرب لم تكن سهلة، فقد عمت البلاد سلسلة من المقاومات عبرت عن استماتة المغربيين في الدفاع عن استقلالهم.

لقد ارتبطت سياسة فرنسا بالمغرب برجل اسمه "ليوتي"، حيث تولى منصب المقيم العام منذ فرض الحماية عام 1912 و حتى عام 1925، و قد اشتهر بنجاحه في التغلب على المقاومة الشعبية العنيفة ووضع أسس و مبادئ الإدارة الفرنسية وفق الفلسفة التي عبر عنها في سلوكاته و أقواله[2]، و هدفت سياسته إلى إدارة شؤون المغرب بطرق سلمية أسهل و استغلال ثرواته و إمكانياته، و على الرغم من أن هذه السياسة حافظت على الخصوصيات المغربية التقليدية إلا أنها رسخت بعض المظاهر السلبية كانتشار الفساد و الاضطهاد و الجهل.

---

1 - محمود شاكر، **التاريخ الاسلامي ج14، التاريخ المعاصر لبلاد المغرب**، المكتب الاسلامي، ط2، ص 349.

2 - مقلاتي عبد الله، **المرجع في تاريخ المغرب الحديث و المعاصر(الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا)**،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 125.

4 - الاحـــتلال الإيـطالـــي للـــيبيـــــا:

لقد عانت ليبيا كغيرها من بلدان المغرب العربي من ويلات الاستعمار الأوربي عليها، خاصة و أنها استعمرت من طرف دولة لم تنل الكثير من المستعمرات في القارة الإفريقية و خصوصا شمال إفريقيا. لقد كانت فكرة احتلال ليبيا من قبل ايطاليا و ضمها إلى مستعمراتها، تراود الساسة الايطاليين قبل النصف الأول من القرن التاسع عشر، إلا أن ظروف ايطاليا الداخلية و الدولية حالت دون تحقيقها لأهدافها. و مع بداية ثمانينات القرن التاسع عشر بدأت ايطاليا تتغلغل في ليبيا، مبتدئة بالرحلات الجغرافية الاستكشافية، و التي من شانها ان توفر لايطاليا المعلومات اللازمة و التي على أساسها يمكن أن ترسم السياسة و المخططات المستقبلية لاحتلال هذا الإقليم بكل سهولة و يسر[1]، و من الأسباب التي سهلت على ايطاليا مهمتها فترجع بالأساس إلى تأييد القوى الكبرى لها و عجز الدولة العثمانية عن حماية ممتلكاتها, فقد كان موقف القوى الأوربية مناصرا لايطاليا و مؤيدا لضغوطها المسلطة على الدولة العثمانية لإرغامها على التنازل عن ليبيا، و قد عبرت السلطات الايطالية عن شكرها للدول المؤيدة لها و اعتبرته موقفا يخدم السلام الدولي، و أداة ضغط حقيقية أكثر إفادة من الضغوط العسكرية، أما موقف الدولة العثمانية المعتدى على سيادتها فقد كان رافضا لهذا السلوك العدواني، إذ اعتبرته خرقا للمعاهدات الدولية و انتهاكا لسيادة دولتهم، و طالبت من القوى الكبرى خاصة فرنسا و بريطانيا ثني ايطاليا عن خطوتها، كما أرسلت دعمها العسكري إلى ليبيا لدعم المقاومة هناك[2].

1 - أحمد إسماعيل راشد، مرجع سابق، ص 33.
2 - الطاهر أحمد الزاوي، **جهاد الأبطال في طرابلس الغرب**، دار التراث العربي، ليبيا و دار الفتح بيروت، ط 3، 1973،ص 84.

5 - الاستعمـــــار الفرنســـي لـــموريتانيـــــا:

امتدت الأطماع الاستعمارية في العصر الحديث لموريتانيا و ذلك على الرغم من فقرها و طبيعتها الصحراوية، فكانت من نصيب فرنسا التي احتلتها في بداية القرن العشرين و جعلت منها مستعمرة فرنسية، حيث طبقت فيها سياسة شبيهة بسياستها في شمال إفريقيا، و في مرحلة النضال الوطني حاولت فرنسا أن تفصلها عن محيطها العربي الإسلامي و تربطها بإفريقيا لتجعلها تدور في فلك سياستها الجديدة في إفريقيا[1]، و قد ظهر تنافس استعماري بين بريطانيا و فرنسا على احتلال البلاد، حسم لصالح الأخيرة. و قد تأخر احتلال موريتانيا إلى مطلع القرن العشرين و إن كانت الأطماع الفرنسية قديمة بحكم ارتباط صحراء موريتانيا بالجزائر و بمستعمرة السنغال، و يمكن أن نسجل أن الاحتلال الفرنسي لموريتانيا تأخر لعدة عوامل منها:

-ضآلة المغريات الاقتصادية و تأكيد أصحاب الرحلات الاستكشافية على فقر المنطقة من الثروات الطبيعية.

-تركز الاهتمام الفرنسي على احتلال السودان النيجري و ثروته المعدنية الثمينة (الذهب).

-ارتباط التوسع في موريتانيا بمضاعفات القضية المغربية التي لم يحل التنافس المحموم بشأنها بين الدول الاستعمارية قبل مطلع القرن العشرين.

إن موقع موريتانيا الاستراتيجي كان الدافع الحاسم لاتخاذ فرنسا قرار احتلالها، و ذلك بحكم أهميته في تأمين المستعمرات المجاورة، و خوفا من المنافسة الاسبانية و الانجليزية، و من أجل ربط المستعمرات الفرنسية في إفريقيا بالجزائر، و قد تم احتلال البلاد عام 1903 في ظروف صعبة بحكم طبيعتها الصحراوية، و قد لقي هذا الاحتلال لأراضي الشعب الموريتاني السخط و الثورة من جميع الاتجاهات، حيث ظهرت المقاومة الموريتانية منذ بداية هذا الاحتلال.

1 - مقلاتي عبد الله، مرجع سابق، ص 177.

المبحث الثاني: اتحاد دول المغرب العربي و الأمن الإقليمي

المطلب الأول : نشأة إتحاد المغرب العربي و هيكله التنظيمي

الفرع الأول: نشأة إتحاد المغرب العربي و أهدافه

في محاولة لإنقاذ مشروع بناء وحدة المغرب العربي من الانهيار النهائي و الزوال التام ، بدأت تظهر مع بداية ثمانينات القرن 20 محاولات لإعادة بعث هذا المشروع بعد النكسة التي أصابته مع بداية مرحلة ما بعد استقلال الأقطار المغاربية الثلاث، ثم بعد ظهور أزمة الصحراء الغربية سنة 1975، ثم الحرب التي اندلعت بين الجزائر و المغرب الأقصى في 29 جانفي 1976 و التي كانت لها آثار سلبية و خطيرة و هدامة لمستقبل وحدة المغرب العربي و على العلاقات المغاربية التي عرفت تأزما خطيرا.

و لأن مشروع وحدة المغرب العربي مسألة حيوية و إستراتيجية، فإن الدعوات و المحاولات لم تتوقف لبعث هذا المشروع مرة أخرى مع إبعاد قضية الصحراء الغربية تجنبا للأخطار و المآسي التي قد تصيب المنطقة المغاربية.

هذه الدعوات التي شددت على أهمية الوحدة لحل الخلافات و المشاكل العالقة بين دول المنطقة و الموروثة عن الاستعمار و التي تهدد المنطقة بالانهيار إذا لم تتدارك دولها الأمر و تعالجه بالحوار و الحكمة خدمة للمصالح العليا للشعوب المغاربية ، و هو ما جاء على لسان قادة الأحزاب و بعض السياسيين: " إن الأخطار الدائمة التي تهدد هذا الجزء من الوطن العربي بالدمار و التقتيل بين شعبين عربيين شقيقين لا مصلحة لهما في ذلك مطلقا.... و أن من التناقض المفجع أن ننادي جميعا بوحدة المغرب العربي و الوحدة العربية الشاملة ثم ننساق باستمرار لإقامة جدران من الحقد و نشر الحرب و الموت بين شعوبنا في قضايا يمكن أن تحل بالحوار".[1]

---

1 - عبد الإله بلقزيزو آخرون، **الحركة الوطنية و المغربية و المسألة القومية(1947-1986)، محاولة في التأريخ**: مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ط1 ،1992، ص 97.

1 - العوامل الداخلية و الخارجية لنشأة إتحاد المغرب العربي:

هناك مجموعة من العوامل الداخلية و أخرى خارجية أدت إلى نشأة الإتحاد المغاربي.

1 1 -العوامل الداخلية: إضافة إلى مجموعة الدعائم و المقومات الطبيعية و الجغرافية التي شجعت على تقارب دول إقليم المغرب العربي، هناك مجموعة أخرى من الظروف الداخلية التي فرضت عليها إنشاء إتحاد المغرب العربي منها[1]:

-التبعية الاقتصادية، حيث يعرف الاقتصاد المغاربي تبعية متعددة الأبعاد، غذائية و تكنولوجية و أخرى مالية، هذه التبعية أدت إلى عجز الدولة الوطنية عن تحقيق التنمية الشاملة و حماية أمنها، و نظرا للأوضاع الاقتصادية المتدهورة لدول المغرب العربي، و بما أن مسألة التنمية الشاملة أصبحت من أهم أهدافها، لابد لها من التفكير في العمل التنموي الجماعي لتلبية متطلبات مجتمعاتها المتزايدة، و ضمان استمرار أنظمتها في ظل وجود عدة تكتلات اقتصادية إقليمية و دولية.

1 2 -العوامل الخارجية: تتمثل في:

-التوجه الدولي نحو الإقليمية، حيث أصبحت التكتلات الإقليمية منتشرة عبر أنحاء العالم سواء في الدول النامية أو الدول المتقدمة، حيث نجد أن الدول المتقدمة تسعى لتوسيع محيطها الإقليمي، فمثلا الإتحاد الأوربي يرغب في استغلال الإطار الإقليمي بإنشائه لتكتل ما بين دول أوربا و دول جنوب المتوسط، و في هذه الظروف نشأ إتحاد المغرب العربي في عصر وصف بأنه عصر التكتلات المتوسطة و الكبيرة.

-اعتبار قضية الصحراء الغربية حجر الأساس لاسترجاع السلم و الأمن في منطقة المغرب العربي، و يعتبر حلها في إطار إتحاد المغرب العربي سدا لذرائع التدخل الأمريكي و الأوربي في المنطقة.[2]

-عامل الأخطار الأمنية و الإستراتيجية و الذي يهدد استقرار المنطقة خاصة بعد تعرض ليبيا للعديد من الهجمات المتتالية من قبل أمريكا و ما ترتب عن اعتبار مياه خليج "سرتا" مياه إقليمية ليبية و

1 - عائشة عباش ، **إشكالية التنمية السياسية و الديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس** (مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر،2008)، ص 72.

2 - صالح يحيى الشاعري، **تسوية النزاعات الدولية سلميا**، مكتبة مدبولي، مصر، 2006، ص 248-249.

هو ما تعارضه أمريكا، بالإضافة للاعتداءات الإسرائيلية على تونس بسبب تواجد مقر الهيئة الفلسطينية بها.

-ضف الى ذلك عامل مهم و هو تأزم العمل العربي المشترك خاصة بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد سنة 1978 بين مصر و إسرائيل مما أدى إلى الانقسام و التصدع بين الدول العربية و تفجر الحرب العراقية الإيرانية و غيرها من المشاكل و الأزمات التي أفقدت الجامعة العربية فعاليتها.

2 - التوقيع على معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي:

لقد سبق التوقيع على هذه المعاهدة العديد من الأعمال التحضيرية، و على هامش مؤتمر القمة العربية الطارئة المنعقدة بالجزائر من 08 إلى 10 جوان تم عقد اجتماع زرالدة التاريخي بعد إجراء عدة مقابلات و محادثات جانبية من طرف القادة المغاربة، و كانت نتيجة ذلك إنشاء الإتحاد في الاجتماع التأسيسي لقادة الدول الخمسة (*) بمدينة مراكش في 17 فيفري 1989 و التوقيع على ثلاث وثائق و هي :

-إعلان عن قيام إتحاد المغرب العربي.

-قرار المصادقة على أعمال اللجنة المغاربية و مقترحات لجانها الفرعية.

-معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي.

(*) القادة الخمس لدول المغرب العربي هم: الملك الحسن الثاني ملك المملكة المغربية، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الشاذلي بن جديد، رئيس الجمهورية التونسية زين العابدين بن علي، العقيد معمر القذافي عن الجماهيرية الليبية الشعبية الاشتراكية، رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية معاوية ولد سيدي أحمد الطايع.

3 -مبادئ و أهداف إتحاد المغرب العربي:

3 1 -المبادئ: يمكن إيجازها فيما يلي:

-مبدأ المساواة في السيادة و عدم التدخل في الشؤون الداخلية بالإضافة إلى احترام استقلال الدول الأعضاء.

- مبدأ تسوية المنازعات الدولية بطرق سلمية و التعاون الدولي.
- مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها.
- مبدأ عدم الانحياز.

2-3- الأهداف: لكل تنظيم بطبيعة الحال مصالح و أهداف يسعى لتحقيقها و أغراض وجد من أجلها، و يمكن القول أن إتحاد المغرب العربي وجد للدفاع عن مصالح الدول المغاربية ككل.

1-2-3- أهداف الدول من إنشاء إتحاد المغرب العربي:

- **الجزائـــــــــر:** يمكن للجزائر أن تحقق الأهداف التالية من خلال انضمامها للإتحاد:

- الاستفادة الاقتصادية من المشاريع المشتركة و خاصة في مجال التجارة الخارجية، للتخلص من البطالة و الأزمات اليومية، و تنمية المناطق الحدودية خاصة مع جارتها تونس عن طريق إقامة مشاريع مشتركة تستفيد منها المناطق المحرومة تؤمن لها الحدود.
- إن انخراط الجزائر في الإتحاد من شأنه أن يمهد لها للعب دور بارز و مؤثر على الساحة العربية، و الإفريقية، نتيجة ما تملكه من إمكانيات مادية و بشرية و موقعها الاستراتيجي الهام.[1]
- تحقيق وضع أفضل في تجارتها الخارجية خاصة مع الدول الأوربية، في مجال الغاز الطبيعي الذي تصدره لأوربا عبر كل من المغرب و تونس، و هذا ما يعود على الجارتين تونس و المغرب.

1 - مصطفى الفيلالي، **المغرب العربي الكبير نداء المستقبل**، مرجع سابق، ص 83-84.

- الجزائر تعتبر أن الإتحاد طبيعة و مجال مناسب لتصفية صراعاتها الخارجية، و ذلك يمكنها من إنجاح إصلاحاتها الداخلية.
  - **المغـــــــــــرب:** هدفت المغرب بدورها لتحقيق جملة من الأهداف وراء انضمامها للإتحاد:
- مواجهة مشكلة البطالة خاصة بعد استغناء الدول الأوربية عن العديد من العمالة المغربية.
- تجاوز فشل الوحدة المغربية الليبية، و محاولة استقطاب المحاور التي كانت قائمة في المغرب العربي ضد المغرب مثل المحور الليبي-الجزائري، المحور الجزائري- الموريتاني و المحور الليبي - التونسي.
- الرغبة في التوصل إلى صيغة مناسبة لتسوية خلافاتها مع دول المغرب العربي الأخرى خاصة مع الجزائر و موريتانيا بشأن حدودها و كذا مشكلة الصحراء الغربية.
- رغبة المغرب في استخدام صيغة الإتحاد من أجل تصفية الصراعات في المنطقة، عن طريق التفاوض مع جبهة "البوليساريو" و التي مثلت عبئا عسكريا و سياسيا و اقتصاديا إضافيا منذ إعلان قيام الجمهورية الصحراوية، و اعتراف منظمة الوحدة الإفريقية بها، الأمر الذي أدى لعزلة المغرب في المنطقة و لجوئها إلى الحل العسكري لمواجهة المشكلة[1].

---

1 - مصطفى الفيلالي، **آفاق إتحاد المغرب العربي**، مجلة المستقبل العربي تصدر عن مركز الوحدة العربية، بيروت، العدد 132، 1990، ص 40.

- **تـــــــــــونس:** هدفت تونس لتحقيق ما يلي:

- إن انضمام تونس للإتحاد من شأنه أن يحقق لها مكاسب اقتصادية معتبرة، نتيجة قدراتها الاقتصادية المعتبرة، و ذلك من خلال تصدير العمالة التونسية لدول الإتحاد خاصة ليبيا و التي تشكو من نقص العمالة بها.
- محاولة الوصول لموقف توازني في منطقة المغرب العربي من الناحية السياسية، من أجل مواجهة الدول المجاورة لها و القوية نسبيا كالجزائر، ليبيا و المغرب.
- بالرغم من انتقال جامعة الدول العربية إليها بعد اتفاق السلام المصري الإسرائيلي، إلا أن دورها مهمش يقتصر فقط على استضافة الاجتماعات و اللقاءات، لذا فهي تحاول من خلال انضمامها للإتحاد أن تلعب دورا معتبرا و غير مهمش.
- إن انضمام تونس لإتحاد المغرب العربي و رئاسته عن طريق الرئاسة الدورية من شأنه ان يمكنها من أن تلعب دورا رياديا في المنطقة المغاربية مما يفتح الآفاق على الصعيد العربي.

▪ **ليبيـــــــــــــا:** انضمام ليبيا للإتحاد سيمكنها من :

- فك العزلة العربية على ليبيا، خاصة بعد فشل الوحدة الليبية المغربية و محاولات الوحدة مع السودان، و توتر علاقاتها التعاونية مع تونس.
- اعتبار الاتحاد المغاربي نواة الوحدة العربية الشاملة، تستطيع ليبيا من خلاله أن تلعب دورا مؤثرا وأساسيا في المنطقة العربية، مما سيدعم دورها في المجال الإفريقي، نتيجة لصيغة معاهدة الاتحاد التي لا تقفل الباب في الانضمام بشرط إجماع الدول الخمس المؤسسة له، و هذا ما يمكن أن يحقق حلم القذافي من ضرورة إدخال مالي و النيجر وتشاد و السودان[1] .

1 - مصطفى الفيلالي, مرجع سابق, ص 42.

- **موريتانيـــــــــا:** انضمام موريتانيا للاتحاد:

ـ نتيجة ندرة الموارد الطبيعية لموريتانيا و مصائبها الاقتصادية جراء الجفاف و هجمات الجراد، جعلها البلد المحتاج للمعونة المادية من قبل دول الاتحاد، وانضمامها له سيمكنها من الاستفادة من التعاون الاقتصادي بين دوله خاصة فيما يخص المشاريع الكبرى.

ـ استطاعت موريتانيا من خلال الانضمام للاتحاد من إقامة علاقات متوازية مع كل من الجزائر و المغرب، نتيجة الحدود المشتركة، فضلا على أن البلدان (الجزائر و موريتانيا) يشكلان النواة الصلبة في الاتحاد نظرا لموقعهما الاستراتيجي و إمكاناتهما الهائلة المادية و البشرية.

ـ تهدف موريتانيا للتوصل إلى تسوية سلمية لمشكلة الصحراء الغربية، و التي تمثل عبئا عليها نظرا للحدود المشتركة، و استخدام "جبهة البوليساريو" لشمال موريتانيا كقاعدة للهجمات على القوات المغربية.

3-2-2- أهداف معاهدة إتحاد المغرب العربي:

حددتها المادة الثانية(*) من معاهدة تأسيس اتحاد المغرب العربي، و التي تتمثل في:

-تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء و شعوبها مع بعضها البعض.

-تحقيق التقدم و الرفاهية لمجتمعاتها و الدفاع عن حقوقها.

-المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل و الإنصاف.

-نهج سياسة مشتركة في مختلف المجالات و الميادين.

-العمل تدريجيا على تحقيق حرية الأشخاص و انتقال الخدمات السلع و رؤوس الأموال(*).

(*) تضمنت معاهدة اتحاد المغرب العربي (19) مادة حددت أهدافه.
(*) أنظر : معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي 1989, المادة 02.

و أضافت المادة 3 من نص المعاهدة أن السياسة المشتركة المشار إليها في المادة السابقة تهدف إلى تحقيق الأغراض التي تتطلع الدول المغاربية بلوغها و التي يمكن تصنيفها إلى: أهداف سياسية و أمنية و اقتصادية و حتى ثقافية.

-**الأهداف السياسية:** إن الأهداف السياسية للإتحاد تتمثل في:

- ✓ مجابهة المخاطر و التحديات التي تتعرض لها المنطقة المغاربية أو إحدى دولها نتيجة أي محاولة تهدف إلى تمزيق الإتحاد و إشاعة الانقسام.[1]
- ✓ تحقيق التقدم و الرفاهية لمجتمعات الدول المغاربية، و الدفاع عن حقوقها.
- ✓ إقامة تعاون دبلوماسي و الاعتماد على الحوار و التفاهم لتحقيق الأهداف و المصالح المشتركة للشعوب المغاربية.

-**الأهداف الأمنية و الدفاعية:**

- ✓ سعيا منها لتحقيق المساهمة في صيانة السلام المرتكز أساسا على العدل و الإنصاف، تعمل الدول الأعضاء في الإتحاد في ميدان الدفاع على صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء.

-**الأهداف الاقتصادية:**

- ✓ العمل تدريجيا على تحقيق حرية الأشخاص و انتقال الخدمات السلع و رؤوس الأموال فيما بين الدول الأعضاء.
- ✓ تطوير القطاع الصناعي على أساس علمي حديث.
- ✓ تطوير القطاع الزراعي و تحقيق التوازن مع القطاع الصناعي بحيث يتم توفير حاجات الدول المغاربية من المنتجات الزراعية و الطبيعية و الصناعية.

1 - أسامة بوشماخ، مرجع سابق، ص 56.

- ✓ تحقيق التنمية الزراعية و الصناعية و التجارية و الاجتماعية للدول الأعضاء، و ذلك عن طريق اتخاذ ما يلزم من وسائل لهذه الغاية، و بالأخص إنشاء مشاريع مشتركة و إعداد برامج عامة و نوعية في هذا الصدد.

-الأهداف الثقافية:

- ✓ إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على اختلاف مستوياته و الحفاظ على القيم الروحية و الخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام و صيانة الهوية القومية العربية، و اتخاذ ما يلزم لذلك من تبادل للأساتذة و الطلبة و إنشاء مؤسسات جامعية و أخرى متخصصة في البحث مشتركة بين الدول الأعضاء.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسات إتحاد المغرب العربي

لقد نصت معاهدة تأسيس اتحاد المغرب العربي من المادة الرابعة (4) إلى المادة الثالثة عشر (13) إلى مجموعة من الأجهزة منها ما هو ذو طابع استشاري و منها ما هو ذو طابع تقني، و هذا التنوع دفع بعض المحللين إلى القول بأن إتحاد المغرب العربي يظهر كبنية كلاسيكية يطبعها التمييز ما بين أجهزة سياسية و هي أجهزة التوجيه و القيادة و أجهزة إدارية تقنية و هي الأجهزة التنفيذية. [1]

I. الهيئات ذات الطابع السياسي و التقني:

أولا: الهيئات ذات الطابع السياسي:

نصت معاهدة الاتحاد على البناء الهيكلي التالي:

1 -مجلس الرئاسة: يعتبر مجلس الرئاسة أعلى هيئة في اتحاد المغرب العربي، و الوحيدة التي لها الحق في اتخاذ القرار، يتألف من رؤساء دول المغرب العربي, و تتخذ القرارات فيه بالإجماع،

1 - مختار بن وهيبة ، **استراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية -حالة البلدان المغاربية-** ، (أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة قسنطينة، 2007-2008)، ص 214.

و تتم رئاسته بالتناوب بين رؤساء الدول الأعضاء حسب الترتيب الأبجدي للأقطار و ذلك لمدة سنة، و ذلك بعد تعديل الفقرة الثانية من المادة الرابعة من المعاهدة حيث كانت فترة الرئاسة في السابق ستة أشهر فقط و تبدأ في اليوم الأول من الشهر الأول لكل سنة ميلادية.

تعقد دوراته العادية مرة في السنة و ذلك قبل تعديل المادة الخامسة في قمة نواقشط، حيث كانت مرة واحدة كل ستة أشهر في بلد الرئاسة، و للمجلس الحق في عقد دورات استثنائية كلما دعت الضرورة لذلك.

يتولى مجلس الرئاسة اختصاصات عدة جعلت منه الجهاز الأعلى ، مثل ما هو الحال بالنسبة للعديد من التجمعات الأخرى، كما أنه يقوم بوضع السياسة العامة للاتحاد و كذا الخطوط العريضة و الأساسية التي ينتهجها هذا الأخير و ذلك بإنشاء ما يراه ضروريا من لجان وزارية متخصصة و تحديد نظامها الداخلي.

بالإضافة إلى أنه يصادق على مختلف الاتفاقيات التي تقوم بين دول الإتحاد و يعين مقر هيئات الاتحاد كمقر الأمانة العامة، الهيئة القضائية و اختصاصاتها و المصادقة على نظامها الأساسي، و كذا النظام الداخلي لمجلس الشورى و تعيين الأمين العام، كما أنه يقوم بالنظر في طلبات الانضمام للاتحاد.

كما يبدي مجلس الرئاسة رأيه في أهم الأحداث الدولية و يتخذ موقفا حول علاقات إتحاد المغرب العربي مع مختلف التجمعات العربية و الإفريقية و الأوربية الأخرى[1].

1 - محمد سليم صمار، **التحديات التكاملية لدول إتحاد المغرب العربي في إطار مشروع الشراطة الأورو-متوسطية**، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2001)، ص 201.

2- مجلس الوزراء الأول: يعتبر هذا الأخير حسب المادة السابعة من المعاهدة المؤسسة للاتحاد جهازا تنفيذيا يتكون من الوزراء الأولين للدول الأعضاء أو من يقوم مقامهم، و يلاحظ على هذا الجهاز أنه نموذج متميز خلافا لمعظم التجمعات الإقليمية الأخرى مثل الاتحاد الأوربي أو مجلس التعاون الخليجي، و ترجع مسألة إنشائه إلى الاعتقاد بإمكانية أن يكون سندا للمؤسسات الأخرى للاتحاد و خاصة مجلس وزراء الخارجية، و نظرا لكثرة المشاكل بين دول إتحاد المغرب العربي، تحتاج هذه الأخيرة لإقامة جهاز مكون من مسؤولين ذوي وزن على المستوى الداخلي و لديهم صلاحيات تمثيل بلدانهم في الخارج و على علم بالمشاكل السياسية للدول الأعضاء، و هو بذلك مؤهل لفض النزاعات الدستورية الناجمة عن اختلاف وجهات النظر بين الدول الأعضاء.

3- مجلس وزراء الخارجية: نصت المادة الثامنة من معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي على إنشاء مجلس وزراء الخارجية للاتحاد و يتألف من وزراء خارجية الدول الأعضاء في الاتحاد، و يمكن تحديد اختصاصاته في النقاط التالية:

- التحضير لدورات مجلس الرئاسة، حيث يتم اجتماع وزراء خارجية الاتحاد دائما قبل دوراته العادية.
- النظر في اقتراحات لجنة المتابعة و اللجان الوزارية المتخصصة و التي تعد دائما قبل اجتماع مجلس وزراء الخارجية للاتحاد و دراسة جميع القضايا التي يكلفه بها مجلس الرئاسة. [1]

و فيما يخص مسألة التصويت فيمنح لكل دولة عضو في الاتحاد حق التصويت، و لكل دولة صوت واحد تعتمد على قاعدة الاتفاق و ليس الإجماع، مما يسمح بالنقاش و البحث في المواضيع الحساسة للوصول إلى الحلول.

1- محمد سليم صمار، مرجع سابق, ص 202.

و ينصب اهتمام وزراء خارجية أقطار المغرب العربي حول إيجاد حلول لكافة القضايا الشائكة و التي تهدد استقرار المنطقة مثل أزمة لوكربي[1]، الأمر الذي استدعى منهم إلى تكاثف الجهود بحثا عن مكانة لائقة لإتحاد المغرب العربي في المجتمع الدولي الراهن و المتسم بالتكتلات الاقتصادية الكبرى.

4- مجلس الشورى المغاربي: هو هيئة استشارية نصت على تأسيسه المادة الثانية عشر و التي جاء فيها:" يكون للاتحاد مجلس شورى يتألف من عشرة أعضاء عن كل دولة يقع اختيارهم من قبل الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفق النظم الداخلية لكل دولة"، و قد رفع عددهم إلى عشرين ثم ثلاثين يتم اختيارهم من قبل الهيئات السياسية للدول الأعضاء أو وفقا للنظم الداخلية لكل دولة، و قد حددت فترة عمل المجلس بخمس سنوات و تنتهي العضوية فيه إما بالوفاة أو الاستقالة أو بإشعار من الهيئات السياسية أو النظم المعمول بها في كل دولة.

ويتمتع كل أعضاء المجلس بالحصانة البرلمانية على إقليم الدول الأعضاء في الإتحاد و عليه فانه لا يجوز ملاحقة أي واحد منهم أو رفع دعوة مدنية أو جزائية عليه أثناء ممارسة عمله.

و للمجلس العديد من الصلاحيات نصت عليها المادة الثانية عشر من معاهدة إتحاد المغرب العربي.

1- قضية لوكربي: انفجرت في الواحد والعشرين من شهر يناير لعام 1988 طائرة الركاب الأمريكية التابعة لشركة الخطوط الجوية "بان أمريكان" في رحلة لها بين بريطانيا

والولايات المتحدة الأمريكية في أجواء بلدة "لوكربي" الإسكتلندية، مما أسفر عن مصرع 259 راكبا من بينهم طاقم الطائرة، بالإضافة إلى 11 ضحية من بلدة "لوكربي". وبعد مرور أكثر من سنتين على الحادث، تقدمت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بمذكرة إلى الحكومة الليبية تدعوها فيها إلى تسليم مواطنين ليبيين متهمين بالتورط في حادث الطائرة الأمريكية، غير أن الجماهيرية الليبية رفضت ذلك، مما كان وراء بروز أزمة "لوكربي". وقد تدخل مجلس الأمن كطرف فاعل في إدارة هذه الأزمة بالشكل الذي غير طابعها القانوني إلى طابع سياسي توارت معه كل الضوابط والمرتكزات القانونية ليحل محلها منطق القوة. للتفصيل أنظر: أحمد السيد النجار، قضية لوكربي و مستقبل النظام الدولي، مركز دراسات العالم الإسلامي، بيروت ، 1992، ص 79.

و يتكون مجلس الشورى من الأجهزة التالية:

-**المكتب:** يتكون من خمسة أعضاء، عضو لكل قطر، يتم اختيارهم كل سنة ، يتخذ قراراته بالإجماع.

-**رئاسة المجلس:** يتولى كل عضو في المكتب رئاسة مجلس الشورى بالتناوب لمدة سنة كاملة حسب الترتيب الأبجدي للأقطار.

-**اللجان الدائمة:** يتكون مجلس الشورى من خمس لجان موزعة كالآتي:

-لجنة الشؤون السياسية برئاسة المغرب.

-لجنة الاقتصاد و المالية و التخطيط و الأمن الغذائي تحت رئاسة ليبيا.

-لجنة الشؤون القانونية برئاسة موريتانيا.

-لجنة الموارد البشرية برئاسة تونس.

-لجنة البنية الأساسية برئاسة الجزائر.

ثانيا: الهيئات ذات الطابع التقني:

1 -**لجنة المتابعة:** تتكون هذه اللجنة من كتاب الدولة المعينين في حكومات دول المغرب العربي, تختص بمتابعة قضايا الاتحاد بالتنسيق مع باقي الهيئات، و متابعة تطبيق القرارات و تنشيط العمل الوحدوي.

تعقد لجنة المتابعة ثلاث دورات - بعد أن كانت خمس دورات - عادية خلال كل فترة رئاسية و بصفة دورية في كل دولة من دول المغرب العربي وفقا لنظامها الداخلي.

1- إتحاد المغرب العربي، **الأهداف و الهيكل التنظيمي**، مركز الجزيرة نت، قسم البحوث و الدراسات، على الرابط:
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/da8782d7-a52a-446b-b55e-e5dae19d48c
تاريخ الإطلاع عليه: 22- 02- 2015 على الساعة: 13:01.

2 - **اللجان الوزارية المتخصصة:** بناءا على ما نصت عليه المادة الثامنة من معاهدة اتحاد المغرب العربي, تم إنشاء اللجان الوزارية المتخصصة للاتحاد، و تشمل:

- **لجنة الأمن الغذائي:** تهتم هذه اللجنة بقطاعات الفلاحة و الثروة الحيوانية و المياه و الغابات، الصناعات الفلاحية و الغذائية، الصيد البحري، استصلاح الأراضي،تجارة المواد الغذائية و البحث الزراعي و البيطري، البيئة و مؤسسات الدعم الفلاحي.
- **لجنة الاقتصاد و المالية:** تهتم هذه اللجنة بميادين التخطيط و الطاقة، المعادن و التجارة، السياحة ، المالية ،الجمارك، المصاريف و تمويل الاستثمارات و الخدمات و الصناعات التقليدية.
- **لجنة البنية الأساسية:** تهتم هذه الأخيرة بقطاعات التجهيز و الأشغال العمومية، الإسكان و العمران، النقل و المواصلات و الري.
- **الأمانة العامة:** " يكون للاتحاد أمانة عامة تتكون من ممثل عن كل دولة عضو، و تمارس الأمانة العامة مهامها في الدولة التي تتولى رئاسة دورة مجلس الرؤساء و تحت إشراف رئيس الدورة الذي تتكفل دولته بتغطية نفقاتها"[1].

يتم تعيين الأمين العام من قبل مجلس الرئاسة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، و يعمل تحت إشراف مجلس وزراء الخارجية، و يمكن تحديد مهام الأمانة العامة من خلال إداراتها

الخمس العامة و هي: الإدارة العامة للشؤون الإدارية و المالية - الإدارة العامة لشؤون الاتحاد و العلاقات الدولية و الإعلام - الإدارة العامة للشؤون المالية و الاقتصادية - الإدارة العامة للموارد البشرية و الشؤون القانونية - الإدارة العامة للأمن الغذائي و البنية الأساسية.

---

1 - المادة الحادية عشر (11) من معاهدة مراكش المؤسسة لإتحاد المغرب العربي.

II. الهيئات ذات الطابع القضائي و التخصصي:

أولا : الهيئة القضائية:

بموجب المادة الثالثة عشر من معاهدة تأسيس اتحاد المغرب العربي، تم تأسيس الهيئة القضائية و التي يوجد مقرها بنواقشط بموريتانيا، و تنتخب الهيئة رئيسها و نائبا له لمدة سنة واحدة، و تتألف من قاضيين اثنين عن كل قطر، يعينهما القطر المعني لمدة ست سنوات، و تجدد بالنصف كل ثلاث سنوات.

تتمثل مهام هذه الهيئة في :

- النظر في النزاعات المتعلقة بتفسير و تطبيق المعاهدات و الاتفاقات المبرمة في إطار الاتحاد.
- النظر في النزاع الذي يمكن أن يظهر بين أجهزة الاتحاد و موظفيه.
- تقديم الآراء الاستشارية في المسائل القانونية التي يعرضها مجلس الرئاسة .

ثانيا: الأجهزة ذات الطابع التخصصي

1 -المصرف المغاربي للاستثمار و التجارة الخارجية: تم التوقيع على اتفاقية إنشاء هذا المصرف في الدورة الثالثة لمجلس رئاسة الاتحاد المنعقدة برأس لانوف يوم 10 مارس1991، و يعتبر المصرف مؤسسة مالية دولية مستقلة لاتحاد المغرب العربي، و هو يتمتع بالشخصية القانونية و

الاستقلال المالي اللازم للقيام بمهامه[1]، ويهدف المصرف إلى المساهمة في إقامة اقتصاد مغاربي مترابط و مندمج.

يتكون المصرف المغاربي للاستثمار و التجارة الخارجية من ثلاثة أجهزة هي : الجمعية العامة، مجلس الإدارة و مكتب المراقبة المالية.

1- أسامة بوشماخ, مرجع سابق, ص 72.

2 ـ الجامعة و أكاديمية العلوم المغاربيتان:

- **أكاديمية المغرب العربي:** تأسست الأكاديمية المغاربية للعلوم بقرار من مجلس الرئاسة في دورته الثانية بالجزائر بين 21 و 23 جويلية عام 1990، و حدد مقره بطرابلس.

و تهدف إلى: [1]

- تنمية البحث العلمي في مختلف المجالات.
- تنظيم لقاءات علمية دورية تدريبية.
- تبادل المعلومات و الأبحاث.
- إقامة إطار للتعاون بين مؤسسات البحث العلمي و التكوين العالي داخل دول الاتحاد و بين المؤسسات المماثلة في البلدان الأخرى.
- الحد من هجرة الأدمغة المغاربية للبلدان الأجنبية و توفير محيط علمي يسمح بإدماج المتخصصين في البلدان المغاربية، و حتى الباحثين المقيمين بالخارج.

و تتكون أكاديمية العلوم المغاربية من ثلاث أجهزة هي: المجلس الأعلى، مجلس الإدارة و المجلس العلمي.

- **جامعة المغرب العربي:** تأسست بموجب القرار الصادر عن مجلس الرئاسة في دورته الثانية، تعتبر مؤسسة ذات شخصية قانونية و تتمتع بالاستقلالية المالية و المؤهلات القانونية اللازمة لأداء مهمتها، يقع مقرها بطرابلس و تتوزع نشاطاتها بصفة متوازية حسب مقتضيات مهمتها على كامل الدول الأعضاء في الاتحاد.

---

1 - أسامة بوشماخ, مرجع سابق, ص 73.

تعتبر الجامعة المغاربية أهم الإنجازات التي حققها الإتحاد في مجال التعاون في التعليم العالي [1] و تتمثل مهامها في:

- المساهمة في التكوين و التعليم العالي و البحث العلمي على مستوى الدول المغاربية.
- تنظيم لقاءات علمية في مختلف الميادين.
- القيام بدراسات علمية متخصصة داخل الإتحاد و خارجها.
- إقامة صلات مع المؤسسات العلمية داخل الإتحاد و خارجه.

و تتكون الجامعة بدورها من ثلاث أجهزة أساسية : المجلس الأعلى للجامعة، مجلس الإدارة للجامعة و المجلس العلمي للجامعة.

1 - أسامة بوشماخ, مرجع سابق, ص 75.

المطلب الثاني: ماهية الأمن و الأمن الإقليمي

على الرغم من الأهمية البالغة لمفهوم "الأمن" و شيوع استخدامه، إلا أنه من أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي، لأنه نسبي و متغير و مركب ذو أبعاد و مستويات متنوعة، يتعرض لتهديدات مباشرة و غير مباشرة، في ظل اختلاف أنواع مصادر هذه التهديدات و أبعادها و توقيتها، سواء تعلق الأمر بأمن الفرد أو الدولة أو النظام الإقليمي أو حتى الدولي، فهو أحد المفاهيم المركزة في العلاقات الدولية و الذي يتسم بالغموض منذ ظهور هذه الأخيرة كحقل علمي مستقل عقب الحرب العالمية الأولى.

لقد احتلت القضية الأمنية وضعا مركزيا في السياسة الخارجية لبعض الدول, التي عادة ما تأخذ "الأمن" هدفا من أهدافها، و الذي يتم تحقيقه باتخاذ إجراءات وقائية و أخرى علاجية، و هي تهدف من ورائه إلى تغيير البيئة المحيطة، و لم يعد الأمن يقتصر على الفهم التقليدي المعني بالحدود الإقليمية أو بمعناه العسكري و إنما اتخذ أبعادا أشمل من ذلك، تنطوي على تطور المجتمع باتجاه تحقيق أهدافه التي تضمن له مصالحه. [1]

إن الأمن ليس من المفاهيم السهلة تعريفها، و لا من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة، حيث أنه من الصعب إعطاء تعريف محدد لما يعنيه مصطلح "الأمن "، شأنه في ذلك شأن الكثير من المفاهيم المتداولة

التي تفتقر إلى تعريف محدد في شكل قاطع، حيث يظل مفتقرا إلى ضبط معرفي و حتى إجماع اصطلاحي، تمثل في عدم الوصول إلى تحديد معنى ثابت رغم تعدد الدراسات المختصة في الميدان و ثرائها.[2]

1 - سليمان عبد الله حربي، **مفهوم الأمن مستوياته و صيغه و أبعاده: دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر**، المجلة العربية للعلوم السياسية تصدر عن مركز الوحدة العربية، بيروت، العدد 19، ص 9.

2 - عزيز نوري، **الواقع الأمني في منطقة المتوسط دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي**، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص دراسات متوسطية و مغاربية في التعاون و الأمن، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2012)، ص 45.

و يمكن إرجاع هذا الغموض الذي يشوب المصطلح إلى سببين اثنين: [1]

1 - غياب أرضية مشتركة في الأدبيات الأمنية المتخصصة، و عدم التوافق بين المختصين حول مضامين هذا الميدان و المتغيرات المكونة له و أيضا المصادر المهددة للأمن و أشكال تحقيقه.

2 - التواتر النظري الذي يطبع عملية التنظير في العلاقات الدولية عامة و الدراسات الأمنية خاصة.

الفرع الأول: مفهوم الأمن

أولا: تعريف الأمن

1 - التعريف اللغوي:

يعرف الأمن في اللغة العربية على أنه الاطمئنان من الخوف، و إحساس الأفراد و الجماعات التي يتشكل منها المجتمع بالطمأنينة و الاستقرار، مما يمكنهم من العمل و الإنتاج أكثر.[2]

و في اللغة الأجنبية، ترجع الكلمة الانجليزية " **security**" إلى أصلها اللاتيني securitas /securus المستنبطة من الكلمة المركبة sine-cura، حيث تعني sine: " بدون "، و تعني cura: " اضطراب "، و منه فكلمة sine-cura تعني : " بدون اضطراب ".

كما قد ورد المفهوم في القاموس الانجليزي **Oxford** بمعنيين:

المعنى الأول: الأمن هو شرط توفر بيئة آمنة للأفراد و له شروط:

- يجب ان يكون الأمن دائما.
- يجب أن يكون الأفراد محميين ضد التهديدات.
- يجب أن يتحرر الأفراد من شك وقوع تهديد ما.

---

1 - عزيز نوري، مرجع سابق، ص 45.
2 - حسن درويش عبد الحميد، **الإستراتيجية الأمنية و التحديات المعاصرة**، دار الكتاب المصري، القاهرة ، 1999، ص 25.

المعنى الثاني: الأمن هو وسيلة لتوفير بيئة آمنة، و لهذا المفهوم استعمالات عدة منها:

- هو وسيلة للحفاظ على القوة و المكانة.
- هو وسيلة للدفاع و تحقيق الحماية.
- هو ضمان و تأكيد على تحقيق الحماية.
- هو وسيلة لتأمين الأفراد أو السلع أو أي شيئ آخر.

2 - الأمن في القرآن الكريم:

لعل أدق مفهوم للأمن هو ما ورد في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿ **فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع و آمنهم من خوف** ﴾[1]، و قوله تعالى: ﴿ **و ليبدلنهم من بعد خوفهم أمنا** ﴾[2] و قوله تعالى: ﴿ **و إذا جاءهم أمر من الأمن و الخوف أذاعوا به** ﴾[3]، وهذا تأكيد على أن الأمن هو ضد الخوف الذي ظهر عند الغرب في الفترة الحديثة، بينما قد ذكر في القرآن الكريم و عرفه منذ أزمنة بعيدة.

1 - سورة قريش، الآية 3- 4.
2 - سورة النور، الآية 55.
3 - سورة النساء، الآية 83.

3 - التعريف الاصطلاحي:

بالرغم من الأهمية القصوى لمفهوم الأمن و شيوع استخدامه، إلا أنه يصعب حصره و اقتصاره على مفهوم واحد، و سنحاول فيما يلي أن نتعرف على دلالة هذا المصطلح من خلال التعريفات التي وضعها المفكرون و دارسوا العلاقات الدولية .

يرى الأستاذ Arnold Wolfers أن **الأمن** هو غياب التهديد ضد القيم المكتسبة، هذا في جانبه الموضوعي أما في الجانب الذاتي فهو غياب الخوف من أن يتم المساس بأي من هذه القيم.[1]

و يرى Barry Buzan أن **الأمن** مفهوم معقد و ينبغي لتعريفه الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل، بدءا بالسياق التاريخي للمفهوم و مرورا بالأبعاد المختلفة له و انتهاء بالغموض الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية.[2]

و يرى بعض الدارسين أن مفهوم **الأمن** يعرف بناءا على مفهوم التهديد (Threat)، لذا فإن Kenneth Waltz، قد عرف الدراسات الأمنية على أنها تلك الدراسات التي تختص بدراسة التهديد.

عرف Walter Lippman **الأمن** على أنه: حفاظ الأمة على قيمها الأساسية و قدرتها على صيانة هذه القيم حتى و إن دخلت حربا لصيانتها.[3]

و تعرف دائرة المعارف البريطانية **الأمن** بأنه: حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية.

و يعرفه Henri Kissinger و زير الخارجية الأمريكية الأسبق أنه: تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء.

1- Oliver Rihmond, **Broadening concepts of security in the post-cold war:**implication for the E U and the Mediterranean region, in http//Edg ac,uk/eis/publication (26 Mars 2000).
2- Barry Buzan,**Is intrnational security possible?**paper presented at: New Thinking about strategy and international security(conference),edited by Ken Booth, London Harper Collins Academy, 1991, p 31.
3- John Baylis and Steve Smith, **Globalization of World Politics,** second ed.oxford university press, New York, 2001,p 255.

و أكد Robert Macnamara وزير الدفاع الأسبق للولايات المتحدة الأمريكية و أحد مفكري الإستراتيجية البارزين في كتابه **"جوهر الأمن"** أن هذا الأخير يعني: التطور و التنمية سواء الاقتصادية منها أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة، أضاف قائلا: "إن **الأمن** الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد قدراتها و مواجهتها من أجل إعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات في كافة المجالات".

و قد قدم Waever هو الآخر مفهوما متخصصا **للأمن** هو الأمن المجتمعي " Societal Security "، حيث يرى أن المجتمع مهدد أكثر من الدولة بسبب جملة من الظواهر كالعولمة، و الظواهر العابرة للحدود ... و غيرها، هذه الظواهر تهدد هوية المجتمعات [1] لأنها تنافس قيمها الأصلية على أساس أن رموز الحضارات المتطورة تدل على الرفاهية و التقدم، حيث أطلق على تبني هذه المظاهر مصطلح " تحديث Modernization "، و حتى الحضارات الغربية تخاف من القيم التي تنقلها الجماعات المهاجرة الآتية من الدول المتخلفة لاسيما و أن هذه القيم – من منظور المستقبلة لهذه الجماعات- هي مصدر للعنف و اللااستقرار ، لذا فإنه في سياق العولمة و الاعتمادية بين الدول صار المجتمع مرجعية الأمن لا الدولة نفسها (هذا لا يعني أن الدولة فقدت مكانتها كمرجعية للدراسات الأمنية و إنما تراجعت فقط).

إذن يمكن القول أن **الأمن** هو عكس الخوف و هو شعور الفرد بالاطمئنان و انعدام الإحساس بالخطر، فهو مفهوم مركزي في حياة كل المجتمعات بصرف النظر عن درجة تطورها سواء كانت هذه المجتمعات متقدمة أو متخلفة.

كما يثير **الأمن** في الأذهان معاني البقاء و التكامل داخل الدولة الواحدة و بينها و بين الدول المجاورة لها، ضف إلى ذلك التماسك الاجتماعي بين طبقات الشعب و حماية مصالح الأفراد بمختلف أبعادها و جوانبها و مصالح المجتمع و الدولة ككل، ثم حماية قيم المجتمع من التهديدات. [2]

---

1 - عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، المكتبة العصرية للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2005، ص 25-26.

2 - أحمد الرشيدي و مجموعة من المؤلفين، **المدخل إلى العلوم السياسية و الاقتصادية و الاستراتيجية** ، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2003، ص....

كما يمكن أن يعرف **الأمن** على أنه مجموعة من التدابير الكفيلة بحفظ النظام و ضبط العلاقة بين الأفراد و هو عكس التهديد في كل الجوانب السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، سواء كانت داخلية أو خارجية[1] ، و أن تكون آمنا يعني أن تكون سليما من الأذى أي الحاجة إلى الإحساس بالأمن كقيمة إنسانية أساسية و شرطا مسبقا للعيش بشكل محترم. [2]

- من خلال هذه التعاريف و على الرغم من عدم حصرها، يمكننا إعطاء تعريف إجرائي و شامل **للأمن** حيث يمكن القول بأنه : " قدرة الدولة على استعمال مصادر قوتها الداخلية و الخارجية و الاقتصادية و العسكرية و الاجتماعية و باقي القدرات في شتى القطاعات في الحفاظ على المجتمع و في مواجهة التهديدات الداخلية و الخارجية في السلم و في وقت الحرب و التي تعترض استقرارها و طمأنينتها على المستوى الدولي و المحلي، و ذلك مع استمرار هذا الفعل في الحاضر و المستقبل ".

إن المفهوم الضيق لـ " **الأمن**" يتضمن الإجراءات الخاصة بحماية الأفراد داخل الدولة ضد الأخطار المحتملة و تهيئة الظروف المحيطة بهم، إشباعا لرغباتهم الأساسية و التكميلية، أي مجمل السياسات التي

تهدف إلى توفير الحماية للأفراد و ضمان حرية الاستقرار السياسي و استقلاله بوضع القوانين و التشريعات التي تكفل هذه الحماية، في ظل وجود سلطات قائمة على تنفيذ تلك القوانين.

أما الجانب الآخر للمفهوم التقليدي لـ " **الأمن**" فيؤكد على " hard security"، الذي يميزه الطابع العسكري و الذي عادة ما يتبلور من خلال موازين القوى بين الدول لعدم حيازتها على أسباب القوة المتمثلة في قدراتها الأمنية، أما إذا اقترنت بصراعات حدودية و منافسات إقليمية و النفوذ في المناطق الحيوية من العالم، فـ " الأمن الخشن" يمكن إرجاعه إلى الشؤون الدفاعية و العسكرية. (3)

---

1 - هيثم اللمع، **معجم علم السياسة و المؤسسات السياسية عربي-فرنسي-انجليزي**، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 2005، ص 77.

2 - مارتن غريفيش و غيره، **المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية**، ترجمة: مركز الخليج، دبي، 2008، ص 78.

3 - عزيز نوري، مرجع سابق، ص 49.

أما المفهوم الواسع لـ "الأمن" يشمل كل ما يحقق الاستقلال السياسي للدولة و سلامة أراضيها، كما أن الاستقلال السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي الداخلي يشمل "الأمن" ببعديه الداخلي و الخارجي، بما معناه تأمين كيان الدولة و المجتمع من الأخطار التي تهددها داخليا و خارجيا و تأمين مصالحها و تهيئة الظروف المناسبة اقتصاديا و اجتماعيا لتحقيق الأهداف و الغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع، ووفقا لهذا الطرح فإن هذا المفهوم يرتكز على ثلاثة محاور رئيسية: (1)

- تأمين كيان الدولة داخليا و خارجيا.
- تحقيق الاستقرار السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي.
- تحقيق الرضا التام لأفراد المجتمع.

كما يندرج في المفهوم الواسع لـ " **الأمن**" مفهوم "**الأمن الناعم**"، أو "Soft Security"، و الذي تندرج فيه كل التحديات غير العسكرية التي تواجه الدولة، كالتحديات الصحية و الجرائم المترتبة عن (غسيل الأموال و القتل و التهريب و اللاجئين و المشاكل العرقية و العمالة السلبية و التطرف و الإرهاب و غيرها..) ، فهي تحديات غير مباشرة في مجملها و ذات طبيعة مركبة يتداخل فيها أمن الأفراد بأمن الدولة

و المجتمع، و هذه الظاهرة تكون ممتدة جغرافيا و عابرة للحدود يتعدى تأثيرها إلى أقاليم أخرى، و قد تكاد تكون ظاهرة عالمية. كما قد يتحول الأمن الناعم إلى أمن خشن إذا عولجت هذه الظواهر بأدوات عسكرية مثل : تفاقم التحديات إلى تهديدات تستخدم من خلالها القوة العسكرية للسيطرة عليه، و عليه فلا بد من النظر إلى الطرح الكلي لمفهوم "**الأمن**" الذي يراعي التشابك بين المحددين الداخلي و الخارجي لـ "**الأمن**".

في هذا السياق حددت دراسة بحثية قام بها "المعهد الفنلندي للدراسات الروسية و الأوربية"، خمس أنواع من التهديدات لـ "الأمن" الناعم بشكل تصاعدي على النحو التالي: [2]

---

1 - سليمان عبد الله حربي،مرجع سابق، ص 11.

2 - ابراهيم عرفات، **الأمن في المناطق الرخوة: حالة آسيا الوسطى**، في هدى ميتيكس و السيد صدقي عابدين, محرران، **قضايا الأمن في آسيا**، القاهرة: جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، مركز الدراسات الآسيوية،2004، ص 222.

- ✓ **المخاطر الفردية:** تعرض عدد محدد من الأفراد إلى تهديد الجرائم و الأفراد.
- ✓ **المخاطر المجتمعية:** اتساع رقعة الضحايا لتشمل قطاعات أوسع داخل المجتمع الواحد، مثل انتشار الأوبئة و المشاكل البيئية في الدولة ذاتها.
- ✓ **تهديدات عابرة للحدود:** مشكلات الهجرة غير الشرعية و اللاجئين و الإرهاب.... و غيرها.
- ✓ **الأزمات الزاحفة:** اتساع نطاق الخطر ليصبح أزمة إقليمية تهدد الأفراد في عدة دول، كانتشار الأوبئة المعدية القاتلة.
- ✓ **الكوارث المحتملة:** تحول الأزمات الزاحفة إلى نكبات تصاحبها خسائر فادحة تمتد إلى عدة أقاليم، كالأعاصير، الكوارث النووية و المشاكل البيئية الكبرى.

ثانيا: موضوع الأمن

لقد عرف Arnold Woolfers سنة 1952 **الأمن** قائلا: " الأمن في مفهومه الموضوعي هو: غياب أي تهديد يلحق بقيم الدول المحورية ". [1]

و يعرفه Barry Buzan بأنه : " عدم تعرض حرية الدول للتهديد "، هذان التعريفان يجعلان السؤال المحوري يطرح نفسه و الذي يجب الإجابة عنه عند دراسة الأمن كمفهوم يتعلق بالدول هو : " ما هو الموضوع الذي يتناوله الأمن كمفهوم ؟"، بمعنى آخر: ماهي وحدة التحليل التي يقاس عليها عند الحديث عن القيم، هل هي: الدولة، الأمة، الإنسانية أم الفرد ؟

أما فيما يخص التهديد الذي تتحدث عنه التعريفات، فهل هو التهديد العسكري ، التهديد الاقتصادي, ... أو غيرهما [2].

1- Dario Battistella, **theories des relations internationals,** paris: presse de la fondation internationale,2003,p 432.

2 -نسيمة طويل، **الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا: دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة** ،(أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010)، ص 38.

لقد اعتبرت الدول الفواعل الرئيسية في النظام الدولي منذ معاهدة **"واست فاليا"** سنة 1648، و ذلك في غياب سلطات فوق الدول، مما يجعل منظري النهج التقليدي للأمن يؤكدون على أن هذا الأخير مفهوم مرتبط بسيادة الدول وحدها، و ذلك في ظل نظام دولي متصارع تسعى فيه الدول لتحقيق أمنها على حساب الدول المجاورة لها (لأن أهداف الدولة و طموحاتها كانت تقريبا في تلك الفترة أهدافا إقليمية أكثر منها دولية)، فالأمن كان يعتبر قوميا لكونه كان متعلقا بأمن الدولة.

أما فترة ما بعد الحرب الباردة، فقد عرفت مفهوما متطورا للأمن، حيث أصبح هذا الأخير دوليا، لأن الدول أصبحت - بالنظر إلى طبيعة النظام الدولي - تفكر من منطلق دولي عالمي ذو طابع تعاوني أكثر من التفكير القومي التصارعي الذي عرفته سابقا.[1]

و إضافة لما سبق، فمستويات التهديد التي أصبحت تعترض الدول قد تطورت هي الأخرى، من التهديد العسكري إلى مستويات و أبعاد جديدة، فظهر الأمن الاقتصادي للدول، كما ظهر أيضا مفهوم جديد للأمن و هو الأمن الإنساني.

1 - نسيمة طويل، مرجع سابق، ص 38.

ثالثا: التغير في مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة

1 مفهوم الأمن بين العداء والتهديد:

أحد ملامح التطور الرئيسية التي أحدثت في مفهوم الأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة يتمثل في التحول من مفهوم الأمن في مواجهة الأعداء إلى مفهوم الأمن من التهديد .حيث شهدت فترة الحرب الباردة صراع إيديولوجي امتد في أحيان عدة ليصبح عسكريا، بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية، حيث كان الأمن القومي لكل منهما يتحقق بالانتصار على العدو الرئيسي، ولتحقيق الانتصار قام الطرفان ببناء ترسانة عسكرية هائلة من أسلحة الدمار الشامل.[1]

رغم انتهاء الوضع الأمني القائم أثناء الحرب الباردة إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية سعت إلى تحقيق أمنها وأمن المجتمع الدولي- حسب منظريها - بمواجهة التهديدات الجديدة الذي ظهرت في التعامل على

مستوى العلاقات الدولية، مثل حالة الفوضى التي نشأت عن تفكك الاتحاد السوفياتي وانتقال الأسلحة إلى جمهورياته المستقلة.

ينتقد مفهوم الأمن القائل بانتقاله من مفهوم مواجهة العدو إلى مفهوم التهديدات بما يلي:

- ✓ أن تعايش مفهوم التهديدات كان سائدا أيضا خلال الحرب الباردة، فوجود العدو سيخلق التهديد ففي مرحلة الحرب الباردة مثلا وجود العدو الذي يتمثل في الاتحاد السوفياتي خلق التهديدات التالية: استعمال السلاح النووي، انتشار الإيديولوجية الشيوعية، ... إلخ.
- ✓ بالنسبة لأوربا فالأمن كان دائما يرتبط في مفهومه بالتهديد ، فالاتحاد السوفياتي خلال مرحلة الحرب الباردة كان يشكل تهديدا إيديولوجيا وتوسعيا أكثر من العدو الذي يجب محاربته والصراع معه.

---

1 - ابراهيم عرفات ، مرجع سابق، ص 09.

- ✓ انهيار الاتحاد السوفياتي لم ينقل مفهوم الأمن من مفهوم العدو إلى مفهوم التهديد، لأنه دائما كان هناك العدو البديل .رآه صموئيل هانتجتون في أطروحة **صدام الحضارات** [1], في الحضارات غير الغربية وخاصة الحضارة الإسلامية، ورآه آخرون في ظاهرة الإرهاب الدولي، والذي يختصره بعضهم في الإسلام.
- ✓ انتهاء مفهوم الأمن المرتبط بالعدو كان بالنسبة للولايات المتحدة فقط .ودليل ذلك استمرار انعكاسه على العلاقة بين الهند وباكستان وبين إسرائيل وبعض الدول العربية.

2 -مفهوم الأمن بين التهديدات الخارجية والتهديدات الداخلية:

جمدت الحرب الباردة الصراعات والمشكلات العرقية والطائفية في كثير من بلاد أوربا والاتحاد السوفياتي، وقد كانت نهاية الحرب الباردة سببا مباشرا في عودة هذه الصراعات الداخلية في شكل حروب أهلية أو صراعات إقليمية.

من ناحية أخرى فإن عمليات التحول الليبرالي والديمقراطي في العديد من الدول النامية تحت ضغط التطور الدولي أو الداخلي، جعل هذه الدول تعاني من عدم التناسب والتوازن بين تقدم عمليات التحول الليبرالي في المجال الاقتصادي والتحول ذاته في المجال السياسي، الأمر الذي خلق أزمات أمنية حادة داخلية عانت منها هذه الدول.

1 - نظرية أخذت شهرتها بعد انهيار الاتحاد السوفياتي عام 1990، و بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى و وحيدة في العالم.

هذه الحقائق سالفة الذكر فرضت واقع تغلب الصراعات الداخلية على الخارجية في زمن ما بعد الحرب الباردة وتجلت هذه الصراعات في الحروب العربية والطائفية والدينية التي عادة ما يكون العدد فيها غير محدد مما يجعل عملية إنهائها أو إيجاد حلول لها أمر جد صعب، هذا الأمر هو الذي جعل التدخل الأممي والأمريكي في الصومال [1] يتحول إلى مأساة إنسانية، وجعل الأزمة تستمر لمدة طويلة في كل من : رواندا، البورندي، سيراليون، ناجور نوكاراباخ وأفغانستان.

التعقيد في نوعية التهديدات الداخلية التي تعرفها الدول حاليا وصعوبة إيجاد ضبط مفاهيمي أثناء التعامل مع هذه النوعية من الصراعات الناتجة عنها، أدى إلى وجود نفس الصعوبة والأزمة في ضبط مفاهيمي لمصطلح الأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

3 - مفهوم الأمن بين الجيوسياسي والجيواقتصادي:

عرفت مرحلة ما بعد الحرب الباردة تصاعد المنافسة التجارية والاقتصادية وحلولها محل الصراعات الإستراتيجية، ومع الاتجاه المتزايد للانخراط في صراعات ومنافسات اقتصادية فإن الأشكال العسكرية للتأثير لم تعد فعالة في إدارة الصراعات الإقليمية وبخاصة مع الاندماج المتنامي لاقتصاد العالم.

وقد اتسمت مرحلة ما بعد الحرب الباردة كذلك بنقاش مستمر حول ثنائية الجيوسياسي والجيواقتصادي في مسائل الأمن، وقد ثار ذلك النقاش على مستويين:

- **المستوى الأول** :يتعلق بالتهديدات وما إذا كانت ما تزال جيوسياسية أم أنها تحولت إلى تهديدات جيواقتصادية، فالنوع الأول من التهديدات يسود مع وجود صراعات جيوإستراتيجية، أما النوع الثاني فيبرز مع تحولات الثورة العلمية (التكنولوجيا المعاصرة).

---

1 - التدخل الأممي في الصومال: بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 733 و746 تشكلت (يونوسوم 1-1 UNOSOM) التي تهدف في المقام الأول الإغاثة الإنسانية وإعادة النظام والانضباط إلى الصومال بعد انهيار حكومته المركزية. وافق مجلس الأمن الدولي بالإجماع على القرار رقم 794 في 3 من ديسمبر عام 1992 وقد نص على تكوين قوة حفظ سلام بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وسميت يونيتاف h وتهدف لاقامة السلام و الإغاثة الإنسانية خاصة بعد التقارير التي أذاعت بأن 30 ألف مدني صومالي ماتوا من المجاعة في العام الأول للحرب الأهلية وتتوجه هذه القوات في مهمة تستمر سنتين بالذات في الجنوب لمحاولة علاج الظروف المأساوية. وانتهت مهمة الأمم المتحدة في 3 مارس 1995 بفشل ذريع فلا الأمن عاد ولا الحكومة تشكلت.

- **المستوى الثاني** :فيتعلق بما إذا كانت القدرات الجيوبوليتيكية أم القدرات الاقتصادية هي الأكثر إثارة لقضايا الأمن على مستوى الدولة أو على مستوى المجتمع الدولي.

الإجابة عن هذا النقاش يعترضه حالتين للدراسة، حالة دول الشمال، أي أصبحت قضايا الأمن أكثر تأثرا بالجيواقتصادي خاصة مع التجربة التكاملية الأوربية، وتزايد المشاكل والخلافات على مستوى التبادل الاقتصادي والتجاري الدولي خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين [1] من جهة وبين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية من جهة ثانية.

أما الحالة الثانية فهي حالة الدول المتخلفة، أين لا يزال التخلف هو السمة السائدة لاقتصادياتها فهذه الدول لم تعرف أي تنمية ناجحة، ولا اندماج مع الاقتصاد العالمي ومازالت الصراعات السياسية والاقتصادية والإقليمية هي القضايا الأساسية للأمن وسياسته في هذه المنطقة.

رغم أن صيرورة الأحداث الدولية وصراعات ما بين الدول تؤكد على تزايد الوزن النسبي للجيواقتصادي على الجيوسياسي، إلا أن عناصر هذا الأخير مثل الحجم الجغرافي والموقع والجوار مازال له أثرا كبيرا على تحديد التوجهات الأمنية العامة للدول في تعاملها مع قضايا أمنها.

4 - مفهوم الأمن بين المحلي والوطني والإقليمي العالمي:

جاء في مرحلة الحرب الباردة مفهوم الأمن الوطني للدولة، من ناحية أخرى فإن كلا من الأمن الإقليمي والأمن الدولي كان يقوم على محصلة علاقات الأمن بين دول الإقليم أو دول العالم. في مرحلة ما بعد الحرب الباردة فإن الانقسامية العرفية أو الطائفية التي عرفتها كثير من المجتمعات قد أدت إلى تعدد في مفاهيم الأمن داخل المجتمع الواحد، حيث أن عجز الدولة عن توفير الأمن الداخلي، جعل مفهوم الأمن

---

1 - يعتبر المغرب العربي مكانا استراتيجيا ومنطقة جذب كبيرة للقوى الكبرى، باعتبارها خزانا كبيرا للثروات والموارد على اختلافها، هذا الثراء والغنى جعلاها تتعرض للكثير من الاستغلال والاستنزاف لفترات طويلة مرورا بأشكال عدة سواء المباشر أو غير المباشر باستهداف الاقتصاد المحلي لكل دولة، وإنشاء شركات عملاقة ومؤسسات دولية ضخمة لتكريس هذا الاستغلال بشكل شرعي، وقد كانت المنطقة محل تنازع هذه القوى، حيث وبمرور السنوات كان ميزان القوى يتغير، فتواجعت قوى ونمت قوى أخرى كالصين، وازدادت قوى أخرى شراسة كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، فكان على بقية دول العالم أن تتوافق وهذه التغيرات، ومن بينها المغرب العربي الذي أصبح مسرحا لتنافس يكون هو هدفها.

ينتقل من طابعه المحلي إلى الدولي، فلم يصبح الأمن الداخلي أو الوطني أمر يخص الدولة فقط بل أصبح شأنا دوليا، تتدخل الجماعة الدولية لتوفيره - حالة البوسنة مثلا -

مع انتهاء الاستقطاب الدولي الثنائي أصبح الأمن الإقليمي مفهوما أكثر ظهورا وتأثيرا (أمن الشرق الأوسط، أمن دول المتوسط، أمن جنوب شرق آسيا، أمن شمال شرقي آسيا)، ويرمز الأمن الإقليمي إلى إقامة ترتيبات وهياكل جديدة للأمن داخل الإقليم[1].

لتحقيق هذا الأمن قد يكون من ضمن هذه الترتيبات : خلق انتماءات وهويات غير أصلية داخل هذا الإقليم - حالة إسرائيل في الشرق الأوسط - كما يمكن أن تشمل هذه الترتيبات خلق وجود سياسي وعسكري مباشر أو غير مباشر لقوى كبرى أجنبية (التواجد الأمريكي في منطقة شمال شرق آسيا).

و الجديد في مسائل الأمن الإقليمي أيضا، أن تنظيمات التكامل الإقليمي في المجال الاقتصادي، أخذت تسعى لإيجاد سياسات أمنية مشتركة لتحقيق - في المدى البعيد - جماعة أمنية إقليمية، مثل محاولات الاتحاد الأوربي لوضع سياسة دفاعية وأمنية مشتركة.

على مستوى الأمن الدولي فإن الجديد في مفهوم الأمن قد تم على مستوى مفهوم التهديد، حيث ظهر مصطلح التهديد دون عدو، وإن وجد هذا العدو فهو ليس كائنا ماديا - الدول - بل قد يكون ظاهرة أو مجال معين، فالعدو قد يكون (الاقتصاد، المال، التكنولوجيا ... إلخ)، فتصبح ظاهرة مثل الانفجار البيئي أو قضايا البيئة العالمية تهديدا كبيرا للأمن الدولي والإنساني ككل.

كما عرف الأمن الدولي تغيرا واضحا في مفهومه بتغير طبيعة النظام الدولي في حد ذاته، حيث ظهر ما أصبح يعرف بـ" **معالجة قضايا الأمن الوطني في إطار دولي وإقليمي**" [2]، أو تدويل الأمن الوطني.

---

1 -زكرياء حسين، **الأمن القومي**، دار النهضة العربية ،القاهرة ، 2001، ص 08.
2 -و يصطلح عليه كذلك بـ " أمركة الأمن الدولي"، أي إيجاد الحلول للأزمات الدولية بوجهة نظر و تنفيذ أمريكية.

رابعا: خصائص الأمن و أبعاده

إن المفهوم الموسع للأمن، يشير إلى انه مفهوم نسبي و متغير يتسع و يضيق وفقا لطرق تناوله، كما أنه مفهوم مركب ذو مستويات و أبعاد، و له عدة آليات لتحقيقه.

1 - خصائص الأمن:

يتميز الأمن بجملة من الخصائص نذكر منها:

أولا: النسبية

تسعى الدول لتحقيق أمنها عن طريق علاقاتها التفاعلية مع البيئة الخارجية المشكلة من الوحدات السياسية التي تمثلها الدول و الوظيفية التي تمثلها المنظمات الدولية، فقد يكون أمن دولة معينة ذو طابع إقليمي و

قد يكون دوليا، و عليه فإن مفهوم الأمن متغير باستمرار تبعا لشدة التغير في البيئة الخارجية، فيصبح بذلك مسألة نسبية، فأمن دولة ما ليس بالضرورة هو أمن الدول الأخرى [1]، بما معناه أن الدولة قد تحقق أمنها في مجال معين و نادرا ما تحققه في مجالات أخرى و بمستوى عال جدا، و هذا يجعل من الأمن أمرا نسبيا.

ثانيا: الانعكاسية (المصلحة أو رد الفعل)

تهدف الدول من وراء تحقيق أمنها إلى الحفاظ على مصالح و قيم معينة، فهي ترى أن تهديد هذه الأخيرة يعتبر تهديدا لوجودها المادي، بمعنى أن دفاع الدولة عن أراضيها و أفرادها هو انعكاس ضمني للدفاع عن قيم معينة [2]، فالدولة عند توفيرها لأمنها و أمن مواطنيها فهي بذلك تعكس استمرار قيمها و مبادئها و مصالحها، فالإتحاد السوفياتي استمر في الدفاع عن نفسه و بقائه و استمرار فكره الشيوعي الاشتراكي، و بزواله زالت تقريبا أفكاره، و هذا بالضبط ما تعنيه خاصية الانعكاسية (أمن الدولة أمن قيمها و مصالحها).

---

1 - خير الدين العايب، **الأمن في حدود البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة**، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1995)، ص 27.

2 - أحمد الرشيدي و مجموعة من المؤلفين، مرجع سابق، ص 11.

ثالثا: الديناميكية أو التغير

يتخذ الأمن مفهوما مرنا، باعتباره ظاهرة ديناميكية خاضعة للتطور تتسم بالتغير السريع و الدائم، و الذي يفترض تكيفا ايجابيا معها، فالأمن ليس مفهوما جامدا و لا حقيقة ثابتة و بالتالي فهو بعيد كل البعد عن خاصية الركود و التوقف [1]، فالأمن ظاهرة تتغير و تتماشى و التطورات الدولية، و يبقى مرتبطا بهذه التحولات ما يجعله دائما في حركية مستمرة و بعيدا تماما عن الجمود.

2 - أبعاد الأمن:

إن شمولية مفهوم الأمن تقودنا للحديث عن أبعاد هذا المفهوم و تطبيقاته، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- **البعد السياسي:**

يتجسد البعد السياسي من خلال العلاقة بين الأمن كمتغير و العناصر المكونة للدولة و التي تجسدها السيادة و الوحدة الإقليمية، و هنا تهدف الدول إلى تعريف الأمن و استعمالاته بالشكل الذي يحتوي أهدافها السياسية الكبرى، والمتمثلة في حماية كيانها و صيانة مصالحها الحيوية من التدخلات الخارجية و حتى من التدخلات الداخلية.

و لذلك يعرف **الأمن** من خلال هذا البعد على أنه: سلامة أراضي الدولة و استقلالها السياسي و حمايتها من التهديدات في الداخل و من الخارج، و ذلك من أجل إيجاد الظروف الملائمة لتتمكن الدولة من تحقيق مصلحتها الوطنية[2].

1 - أحمد الرشيدي و مجموعة من المؤلفين، مرجع سابق، ص 14.
2 - أحمد ثابت، **الأمن القومي العربي: أبعاده و متطلباته،** مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 196، جويلية 1995، ص 167.

- **البعد الاقتصادي:**

يمكن القول أن البعد الاقتصادي للأمن في أبسط تفسيراته يعني توفير المناخ الملائم لتحقيق النمو الاقتصادي الذي من شأنه المحافظة على استقرار البلد و عدم تعرضه لمشاكل اقتصادية خطيرة تهدد أمنه[1]، و البعد الاقتصادي يكون بتوفير المناخ المناسب لتحقيق احتياجات الشعوب و توفير الأطر المناسبة لتقدمها و ازدهارها[2].

و للوقوف أكثر على واقع البعد الاقتصادي لـ **"الأمن"**, نشير إلى النقاط التالية [3]:

- ✓ التنافس الدولي الحاد على مصادر الطاقة و الوصول إلى الأسواق الاستهلاكية من خلال استغلال التبعية الاقتصادية أو حتى استحداث آليات الشراكة الاقتصادية أو ماشابه.

- ✓ التخوف من تكرار سيناريو الأزمات الاقتصادية العالمية، خاصة مع حساسية العلاقات الطاقوية الدولية، و التي يشكل "البترول" أحد أهم فواعلها الرئيسية.
- ✓ هشاشة الاقتصاديات الوطنية، و التي أصبحت مهددة بفعل عولمة الاقتصاد الدولي، و هيمنة الشركات الرأسمالية الكبرى.
- ✓ يمثل التناقض بين الشمال الغني و الجنوب الفقير أو ما يسمى بالمركز و المحيط، المظهر الأكثر خطورة و تغذية لـلأمن.

هذا و قد تم ربط الأمن الاقتصادي في المقام الأول - حسب التقليديين – برخاء و رفاهية الفرد، مما يعني القضاء على الفقر و الجوع، ليكون الفرد مؤمنا اقتصاديا في سياق نظام اقتصادي غير عادل و لا متوازن ما ينعكس على الاستقرار الداخلي للدول.

1- حمدوش رياض، **تطور مفهوم الأمن و الدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية**, مداخلة ضمن الملتقى الدولي **"الجزائر والأمن في المتوسط ، واقع وآفاق"**، جامعة قسنطينة، قسم العلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ، الجزائر، 2008.,ص 271.

2- محمد شلبي، **الأمن الوطني في ظل التحولات الدولية الراهنة**، عن أشغال الملتقى الدولي الأول حول: **"الدولة الوطنية و التحولات الدولية الراهنة"**، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2003، ص 163.

3- عزيز نوري، مرجع سابق، ص 52.

- **البعد الاجتماعي (المجتمعي):**

يعتبر البعد الاجتماعي الموضوع المركزي للدراسات الأمنية المعاصرة خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، فالتطور التقني الذي مس وسائل النقل و الاتصالات ساهم بدرجة كبيرة في شيوع بعض مظاهر الأزمة التي كانت في مراحل سابقة ضمن الحدود السياسية للدول مثل: الجريمة المنظمة، شبكات التجارة غير المشروعة للمخدرات و الأسلحة المحظورة، تبييض الأموال، تجارة المعدات النووية، الإرهاب البيولوجي إضافة إلى الهجرات الدولية الشرعية و غير الشرعية و ما مثله كمصدر قلق لدى الدول و المجتمعات و الأفراد بسبب مسائل الهوية المطروحة بشدة في المجتمعات الغربية، و التي لم تعد حكرا على الدول المتخلفة فحسب، بفعل موجة التدفقات السكانية و ما تثيره من توترات للبنية الديمغرافية للدول المستقبلة،

بفعل تنامي العنصرية و كراهية الأجانب، مما يهدد الاستقرار المجتمعي و الأمن العالمي على حد سواء[1].

و هنا يطرح Muller ثلاثة مستويات أساسية لفهم الظاهرة الأمنية[2]:

- ❖ الدولة: تهدد في سيادتها و قوتها.
- ❖ المجموعة: تهدد في هويتها.
- ❖ الفرد: يهدد في مسألة بقائه و رفاهيته.

كما أنه يحدد بأن المأزق المجتمعي يؤدي الى غياب الأمن المجتمعي، المرتبط بقدرة المجموعة على الاستمرار و الحفاظ على خصوصياتها، في ظل الظروف المتغيرة و التهديدات القائمة او الممكنة، خاصة من خلال إحساس المجموعة بوجود مساس بمكونات هويتها من لغة و ثقافة و دين و غيرها[3].

---

1 - صفية نزاري، مرجع سابق، ص 47.
2- زكرياء حسين، **الأمن القومي**، نقلا عن الموقع: http://www.geocities.com/lints,html
3- عزيز نوري، مرجع سابق، ص53.

- **البعد الثقافي:**

لقد اكتسبت المتغيرات الثقافية أهمية بارزة في تحليل الظواهر السياسية، حيث تعرف بوجه عام على أنها التوجهات القيمية التي تهدي سلوك الأفراد في مجتمع معين، سواء انحدرت من الماضي أو نتجت عن الواقع الاجتماعي ذاته، و عليه فإن البعد المكون لمفهوم الأمن يرتبط بشكل وثيق بالبعد الاجتماعي انطلاقا من الارتباط الوثيق بين الثقافة و المجتمع، و ربما يكون البعد الثقافي أكثر الأبعاد حساسية نظرا لوضعية التفاعل في إطار النظام الدولي الجديد الذي انتقل نحو الصدام الحضاري بعد نهاية الحرب الباردة.

يتطلب هذا البعد وجود نمط ثقافي لتوجيه المجتمع نحو الاتجاه الصحيح للتفاعل بين مختلف أفراده، إضافة إلى ذلك يتطلب الأمن وفقا لهذا البعد التوفيق بين الثقافات الكلية السائدة لدى المجتمع ككل من جهة، و تلك الثقافات المعروفة باسم الثقافات الفرعية.

غير أن ما يمكن أن يهدد الأمن هو النتائج النهائية لعملية التثاقف [1]، و ما يمكن أن تحدثه من تغيرات في النمط الثقافي السائد في المجتمع [2]، أو تهديد التجانس الاجتماعي و الثقافي، و منه نتيجة اتساع الأمن أصبح يشمل الجانب الثقافي و أصبح هناك بعد ثقافي للأمن يتمثل في تأمين الفكر و العادات و الثقافات.

- **البعد النفسي:**

هو الذي يتعلق بتصور الأمن باعتباره تحررا من الخوف و انتقاء التهديد، أي أنه حالة شعورية تجد الدولة نفسها فيها بمنأى عن تهديد الوجود و البقاء، و لذلك تكون أمام ذاتية أمنية تتعلق بشعور الأفراد و المجتمعات، و التحرر من الخوف أو الحاجة إلى الأمن هي أولى الحاجيات التي يسعى الإنسان إليها بعد إشباعه لحاجاته البيولوجية الأساسية، فالأمن من خلال بعده النفسي هو اختصار للتحرر من شعورية الانعدام الأمني كبديل لاحتمالية التهديد الأمني.

---

1 - التثاقف: كثرة الثقافات داخل المجتمع واختلافها يؤدي إلى حدوث صراعات وعدم الانسجام، على عكس وجود فكر واحد سائد يساعد على التلاحم ويساهم في تحقيق الأمن.

2 - محمد الميلي، **الأبعاد الثقافية و الاجتماعية للأمن القومي العربي**، في: **الأمن العربي: التحديات الراهنة و التطلعات المستقبلية**، مركز الدراسات العربي الأوربي، باريس، 1996، ص 117.

- **البعد العسكري:**

لقد هيمن البعد العسكري على تعريف الأمن خلال الحرب الباردة و في نهاية التسعينات تقريبا، فقد كان الأمن -خلال هذه الفترة- لدى مختلف الأطراف يعني تجميع الوسائل و القدرات العسكرية لمواجهة الأخطار الخارجية سواء كانت تلك الأخطار ضربات عسكرية نووية أو حتى هجومات تقليدية، و عليه فقد اعتلى البعد العسكري سلم ترتيب الأولويات في حين احتلت الأبعاد الأخرى مراتب ثانوية، حيث تهدف الدول إلى مضاعفة قدراتها العسكرية الدفاعية منها و الهجومية، بقدر يكفي لمواجهة رغبة الدولة الأخرى

في تهديد مصالحها الحيوية أو وجودها المادي أو حتى إجبار باقي الدول على انتهاج سياسات أو القيام بسلوكات معينة، مثل: التهديدات التي توجهها الولايات المتحدة الأمريكية لباقي الوحدات، بتوجيه ضربات عسكرية ضدها في حالة عدم الاستجابة لمطالبها الخاصة بنزع أسلحة الدمار الشامل أو مكافحة الإرهاب[1].

إن البعد العسكري يتضمن مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تحقيق حد مقبول من الأمن، إذ نجد مثلا اعتماد منظومات أو برامج للتسلح أين تعمل الدول على زيادة قدر القوة من حيث العدد (القوة البشرية و الأسلحة)، و من حيث النوع أو الفعالية (رفع القوة التدميرية للأسلحة المكتسبة) أي تحقيق الردع، كما يمكن أن تتضمن تلك الإجراءات الدخول في عضوية منظمات ذات طابع أمني أو دفاعي مثل: الأحلاف العسكرية سواء كانت دائمة أو مؤقتة[2].

---

1 - طارق رداف، **الإتحاد الأوربي-من استراتيجية الدفاع في إطار حلف شمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية المشتركة** ، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2002)، ص 14-15.

2 - المرجع نفسه, ص ص 15-16.

- **البعد البيئي:**

يهدف إلى حماية البيئة من الأخطار التي تهددها كالتلوث و بخاصة في التجمعات السكنية القريبة من المصانع التي تنبعث منها الغازات التي تتسبب في تلوث الهواء، و الإضرار بعناصر البيئة الأخرى من نبات و مياه، إضافة إلى محاربة التلوث البحري الذي يضر بالحياة المائية و الثروات السمكية و التي تشكل مصدرا من مصادر الدخل الوطني و هذا ما تنص عليه التشريعات المتعلقة بحماية البيئة و

الإجراءات المتبعة للحد من مصادر التلوث، و يمكن التعبير عن قضايا البيئة على الأمن عندما تصبح هذه القضايا ذات خطر يهدد معيشة البشر على نطاق واسع[1].

و بالتالي فقد أصبح للبيئة تأثير على الأمن فأصبحت بذلك بعدا من أبعاده، لتدخل بذلك في معادلة الأمن و السلم لتشكل لنا ثلاثية **(السلم، الأمن و البيئة)**[2].

عموما توجد ثلاثة تصورات أساسية للأمن البيئي[3]:

- ✓ تعد ندرة الموارد الطبيعية و الإيكولوجية سببا مشتركا لعدد من الأسباب السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية في انعدام الأمن الذي يكون بعده بيئيا في الأساس، إذ أن ندرة المياه على سبيل المثال في الشرق الأوسط أو ندرة البترول و الغاز في الدول العربية يمكن أن يسبب خلافا و أزمات حول كيفية تقاسمها و استغلالها.
- ✓ يمكن للمشاكل البيئية أن تشكل تهديدا مباشرا لأمن الدولة، المجتمعات أو الأفراد, حيث نجد بفعل الكوارث الطبيعية تهدد الدول الواقعة في أقاليم منخفضة، و بالتالي تؤثر مثل هذه المشاكل على الأمن البشري و المجتمعي نتيجة تهديد بقاء الفرد و حياته.

---

1 - رفيق بن حصير، **الأمازيغية و الأمن الهوياتي في شمال إفريقيا:دراسة حالة الجزائر و المغرب،** (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة،2013)، ص 39.

2 - مصطفى كمال طلبة، **الأخطار البيئية و مسؤولية المجتمع الدولي،** مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية, القاهرة، العدد 163، جانفي,2006، ص 52-57.

3 - سمية أوشن، **دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي:دراسة حالة الجزائر** ، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010)، ص 49.

- ✓ التغيرات المناخية التي تسبب فيها التلوث و الاحتباس الحراري و إتلاف مظاهر الحياة، يمثل عاملا أساسيا تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية، مما يستدعي الاهتمام بالأمن البيئي، و اعتباره قضية تتطلب تعاونا دوليا و سياسات رشيدة للحيلولة دون وقوع التلوث بجميع أنواعه.

- **البعد الإيديولوجي:**

هو القدرة على الحفاظ على الأنساق العقائدية " Belief Systems " ، و تأمين الفكر و العادات و التقاليد من الثقافات الدخيلة أو الفاسدة خاصة، غير أن هذا البعد و مع نهاية الصراع بين المعسكرين الإيديولوجيين، تطور إلى بعد حضاري ضمن عدة أطروحات حول هذا الموضوع أهمها أطروحة "صاموئيل هينتكتون" حول صراع الحضارات، حيث أن نهاية الصراع الإيديولوجي أعطت الانطباع بأن هناك مناخا جديدا و حقلا متجددا للتنافس الدولي، و نموذجا مختلفا للعلاقات الدولية، حيث أدت أزمة الخليج الثانية إلى إدراك مجتمعات الشمال باحتمال انفجار لعوامل الفوضى في العلاقات الدولية، إن التهديد بانفجار عوامل الفوضى في دول العالم الثالث عموما ليس تهديدا بالمعنى العادي و إنما تهديد لذات أصول و مرتكزات الحضارة الغربية و أسلوب و نمط الحياة الغربية، و ذلك بالتركيز على ما يسمى "الإرهاب المنتظر" كرد فعل للتدخل[1].

و يمثل الخطر الإسلامي حسب النظرة الأمريكية و الغربية عموما خطرا شديدا محتملا يهدد أصول الحضارة الغربية، باعتبارهم أثبتوا قدرتهم على نقل جانب من الصراعات و الأزمات داخل المجتمعات الغربية بشكل مباشر، و لقد عمدت القوى الكبرى في الشمال إلى صياغة استراتيجيات بما يتفق و رؤية "الإسلام السياسي" و "الإرهاب الدولي" كتهديد داهم، سواء للأمن أو الحضارة بالمعنى الواسع للكلمة[2].

---

1 - حسن حاج علي أحمد و آخرون، **حرب أفغانستان:التحول من الجيواستراتيجي إلى الجيوثقافي** ، في أحمد بيضون و آخرون، العرب و العالم ما بعد 11 سبتمبر 2001، سلسلة كتب المستقبل العربي،33، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص 252-253.

2- Michael Emerson and others, **Islamist radicalization the challenge for Euro-Mediterranean relations**, Brucssel, center for European policy studies, 2009, p 46.

خامسا: مستويات الأمن و آلياته

1 - مستويات الأمن:

يمكن إيجاز ثلاث مستويات أساسية للأمن و هي:

- **المستوى الوطني :**

الأمن في هذا المستوى يعني: توفير الآليات و الإمكانيات وكذلك الإرادة لمكافحة كل أشكال التغيير العنيف أو المخل بجوهر وجود المجتمع أو الذي يتم بواسطة طرق غير مقبولة أو غير شرعية عن تلك المتوافقة مع القيم السائدة في المجتمع و المقبولة من طرف الجميع.

و يقوم هذا المستوى على متغيرين أساسيين هما:

- ✓ مدى سيطرة السلطة السياسية على تفاعل الوحدات في البيئة الداخلية، و القدرة على ضمان استمرار الأوضاع سواء من خلال فرض احترام مختلف الفاعلين لقواعد العمل السياسي، أو توقيع عقوبات في حالة خرق هذه القواعد.
- ✓ العملية التي يتم فيها تحويل المطالب الخاصة بمختلف أطراف البيئة سواء كانت أفرادا أو جماعات إلى بدائل أو قرارات تكون متلائمة مع حاجات الأغلبية أي خلق حالة من الرضا العام و تتعلق كذلك بالقدرة على ضبط مختلف ردود الأفعال غير المؤيدة في حالة العكس.

فالأمن على المستوى الداخلي يعني: كيفية تعامل السلطة السياسية مع مختلف المؤثرات التي تؤثر عليها من البيئة الخارجية، سواء كانت تستهدف التأثير المباشر على الأمن الوطني مثل: التهديدات الصريحة أو الاستعدادات العسكرية ذات النزعة الهجومية، أو تؤثر بصفة غير مباشرة بشكل ملموس على أمن الدولة مثل: قضايا الهجرة غير الشرعية، تلوث البيئة، الجريمة المنظمة... الخ[1].

---

1 - طارق رداف ، مرجع سابق، ص 23-24.

- **المستوى الإقليمي :**

ظهرت أهمية هذا المستوى خلال الحرب الباردة، فيمكن الحديث عن المستوى الإقليمي للأمن في إطاره التفاعلي، أي افتراض وجود انسجام الأمن الوطني للدولة مع أمن دول المنطقة المحيطة بها، و هذا ما

يدفع بالدول إلى الدخول في اتفاقيات إقليمية تضمن أمنها كجزء من الأمن الإقليمي، مثل الحديث عن: الأمن العربي، الأمن الإفريقي و الأمن الأوربي.

- **المستوى الدولي:**

يعتبر شكلا من أشكال الأمن الجماعي، و قد ظهر هذا المستوى بعد الانفتاح الذي ميز النظام الدولي و العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى ، و بذلك أصبح من الصعب على الدول البقاء بمعزل عن القضايا الدولية و نتيجة لذلك أصبح ما يحدث في مختلف أنحاء العالم يمس مصالح و أمن الدول بشكل مباشر حتى و إن كانت الأحداث بعيدة عنها من الناحية الجغرافية أو خارج محيطها الإقليمي.

و حتى يتحقق الأمن الدولي، لابد للدول من إدراك مجموعة من المبادئ أو الأفكار "العلاقات ما بين الدول Interstate relations " ، منها[1]:

- ✓ التخلي عن استعمال القوة العسكرية و استبدالها بالطرق السلمية كالمفاوضات.
- ✓ توسيع إدراكاتها للمصالح الدولية، و الأخذ بعين الاعتبار مصالح الدول ككل.

و قد ارتبط الأمن الدولي بالمنظمات الدولية، و اتصف بثلاث صفات:

- ✓ وجود جهاز دولي لردع العدوان (مجلس الأمن الدولي).
- ✓ وجود تنظيم لتجريم العدوان (القانون الدولي).
- ✓ وجو إجراءات لمحاسبة الدول المعتدية (القضاء الدولي).

---

1 - تباني وهيبة، **الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة: ظاهرة الإرهاب**، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،جامعة تيزي وزو، 2014)، ص45.

- **المستوى الفردي:**

جاء نتيجة التحولات التي عرفتها فترة ما بعد الحرب الباردة، حيث ظهرت مجموعة من التهديدات أثرت على الفرد استدعت وجوب تحقيق أمن إنساني جوهره الفرد، و هو الحالة التي يشعر فيها بالاستقرار و السكينة و الطمأنينة و ذلك لانعدام ما يهدده.

2 - آليات الأمن:

هي تلك الوسائل المختلفة التي توفرها الدولة لتطبيق الإجراءات التي تمس الجوانب الإستراتيجية، العسكرية، السياسية و الاقتصادية ...، و ذلك حسب تصور كل دولة لمستويات أمنها المختلفة.

- **الآليات العسكرية:**

تستعمل هذه الآليات في إطار الإستراتيجية العامة للدفاع الوطني، و تحقيق السياسة الأمنية في شقها العسكري، و تتضمن هذه الآليات القدرات العسكرية للدولة، و تتشكل من قسمين أساسيين:

الأول: هو التصور الفكري أو الإيديولوجي أو العقيدة الإستراتيجية التي تقوم عليها مختلف العمليات العسكرية : تخطيط، دفاع، هجوم ... الخ.

الثاني: فهو ذو طبيعة مادية تقنية، يتكون من المعدات الحربية و الأسلحة سواء كانت تقليدية أو إستراتيجية إضافة إلى كل ما يدخل ضمن إطار الجوانب اللوجيستيكية للقوات المسلحة. [1]

1- رداف طارق، مرجع سابق، ص 27- 28.

- **الآليات الاقتصادية:**

تتمثل الآليات الاقتصادية المساهمة في تجسيد سياسة الأمن المسطرة في كل الهياكل الاقتصادية الموجودة في الدولة، و تؤدي مهام حيوية أهمها[1]:

- ✓ خلق الثروة و الموارد الاقتصادية، و توفير المصادر المادية من أجل تمويل النشاط العام للدولة و منها الإستراتيجية العامة الهادفة لتحقيق أمنها.
- ✓ التسيير العقلاني للموارد و مصادر الثروة.
- ✓ التفاعل الخارجي- الايجابي، أي علاقات الاعتماد المتبادل و المساومات باستعمال الوسائل الاقتصادية.

- **الآليات السوسيوسياسية:**

و نقصد بها تفاعل الشؤون السياسية مع البيئة الاجتماعية بشكل يساعد على الاتفاق حول القضايا المحورية المواجهة للمجتمع، و ذلك عن طريق خلق الإحساس بعدم التعارض بين الأهداف الوطنية العامة و الأهداف الفردية، و محاولة تقليل التجاء الأفراد إلى السلوك العدواني و غيرها من الآليات التي تهدف إلى تحقيق التوازن و الاستقرار.

1 - عبد المنعم المشاط، **"نحو صياغة عربية لنظرية الأمن القومي "**، مجلة المستقبل العربي تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 54، أوت 1983، ص 9.

الفرع الثاني: الأمن الإقليمي

انتشر استعمال هذا المفهوم أو المصطلح في أدبيات العلوم السياسية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، لا سيما بعد بروز ظاهرة التكتلات الإقليمية كإطار للتنظيم الإقليمي بعيدا عن المعسكرين الغربي و الشرقي، و لا يمكن للأمن الإقليمي أن يكون منفصلا عن الأمن الدولي، نتيجة للتداخل و التفاعل بين وحدات النظام الإقليمي و النظام الدولي، و يتخذ الأمن الإقليمي عدة مسميات و ذلك حسب المنطقة أو الإقليم الذي يتصف به، ففي إطار النظام الإقليمي العربي يطلق عليه الأمن القومي العربي، في حين يطلق عليه فيما يتعلق بأوربا بنظام الأمن الأوربي و هكذا ...[1].

1 - مفهوم الأمن الإقليمي

يقصد بالأمن في إطاره الإقليمي : تكامل مجموعة من الدول و التي يجمع فيما بينها مجموعة من المصالح و الأهداف المشتركة، و تنشأ فيما بينها تحالفات اقتصادية و عسكرية كوسيلة لضمان أو بناء الأمن الإقليمي[2].

و يعرف الأمن الإقليمي أيضا على أنه: مفهوم سياسي يطلق على السياسة الأمنية المشتركة التي تبلورها الوحدات السياسية المشكلة للنظام الإقليمي لمواجهة مخاطر التهديدات الخارجية المشتركة للإقليم[3].

إن الأمن الإقليمي لا يعدو أن يكون مستوى من مستويات الأمن المتعددة، فقد اعتبره البعض: «اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف وصولا إلى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد و سبل مواجهتها»[4].

---

1 - ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة علم السياسة**، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، لبنان ، ط1، 2004.
2 - تباني وهيبة، مرجع سابق، ص 42.
3 - ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة المصطلحات السياسية و الفلسفية و الدولية**، دار النهضة العربية، ، بيروت، ط1، 2008، ص123.
4 - حسن أبو طالب، **نظم التعاون الفرعية بين الدول العربية و إحياء النظام العربي**، ورقة قدمت إلى: **أعمال ندوة مستقبل الترتيبات الاقليمية في منطقة الشرق الأوسط و تأثيرها على الوطن العربي**، تحرير: سمعان بطرس فرج الله (القاهرة: معهد البحوث و الدراسات العربية، 1998)، ص495.

إن الأمن الإقليمي القائم على تعاون مجموعة من الدول المجاورة هو سمة هذه المرحلة، فالمحاور الإقليمية الناشئة مهمتها ضمان استقرار دول المنطقة و العمل على حل نزاعاتها الداخلية و الحدودية و تعزيز التعاون فيما بينها والحد من التسلح التقليدي و الانتشار النووي و التعاون المشترك لمكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة و تجارة المخدرات ... ، كذلك محاصرة الدول التي تشكل حاضنا للجماعات الإرهابية[1].

و يعرفه آخرون على أنه: سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى إلى الدخول في تنظيم و تعاون عسكري لدول الإقليم لمنع أي قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم.

إن الأمن الإقليمي يعمل على تأمين مجموعة من الدول داخليا، و دفع التهديدات الخارجية عبر صياغة تدابير محددة بين مجموعة من الدول ضمن نطاق إقليمي موحد، حيث لا يرتبط برغبة بعض الأطراف فحسب، و إنما بتوافق إرادات أساسها المصالح الذاتية لكل دولة و المصالح المشتركة بين مجموع دول النظام[2].

كما يقصد بالأمن الإقليمي ما تعلق بأمن مجموعة من الدول المرتبطة ببعضها البعض، و الذي يتعذر تحقيق أمن أي عضو فيه خارج إطار النظام الإقليمي.

---

1 - قريب بلال، **السياسة الأمنية للإتحاد الأوربي من منظور أقطابه-التحديات و الرهانات**،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة،2011)، ص30.

2 - سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص19.

فالأمن الإقليمي يتعلق بإقليم يكون بين وحداته تعاون، تبادل ثقة و تجانس، فتحقيق أمن إقليمي يتطلب توافر مسبق لعلاقات تعاونية بين وحدات النظام الإقليمي، و هو ما تعمل الدول على تحقيقه من خلال إقامة بنى ترمي لغرس الثقة بين أعضاء النظام الإقليمي.

إن الأمن الإقليمي لا يشكل مجرد حاصل جمع الأمن الوطني لكل من الدول الواقعة في نطاق ذلك الإقليم، فهو يندرج تحت مفهوم قناعة جميع الأطراف داخل الإطار الإقليمي، و التي لها مصالح متبادلة و مستمرة لإيجاد حلول مشتركة لقضايا مشتركة، بحيث تضمن حقوق و مصالح جميع الأطراف بصورة متكافئة و متوازنة.

من خلال ما تقدم، يمكن أن نميز ثلاثة خصائص للأمن الإقليمي[1]:

- ✓ أنه مرتبط بشعور جميع الأطراف التي لها مصالح متبادلة داخل الإطار الإقليمي.
- ✓ يصف المصالح المتبادلة لجميع أطراف النسق الإقليمي بأنها لابد و أن تكون لها صفة الاستمرار.
- ✓ يلزم الحلول المشتركة أن تضمن و أن تصون حقوق جميع الأطراف، فلا يمكن لأي طرف أن يفرض إرادته[2].

1 - جصاص لبنى، **دور التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن الإقليمي دراسة حالة: رابطة دول جنوب شرق آسيا**، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2010)، ص51.

2 - مصطفى كامل محمد، **الأمن الإقليمي و استقرار الشرق الأوسط: المخاطر و الفرص** ، مجلة السياسة الدولية تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 126, أكتوبر 1996، ص203.

2 - مفهوم نظام الأمن الإقليمي

يرتبط مفهوم الأمن الإقليمي بمفهوم النظام، ما ينتج عنه نظام أمن إقليمي، و الذي يجمع بين خصائص النظام من جهة خاصة على المستوى الإقليمي، إلى جانب خصائص التعاون الأمني من جهة أخرى، فالنظام مرتبط بالمفهوم المتفق عليه للأمن، إذ أن كل تنظيم إقليمي لا بد من فهم فلسفته الأمنية و مفهومه للتهديدات و التحديات و الأخطار، حتى ندرك طبيعة النظام الأمني المنتهج، إن كان يتطلب سياسات تعاونية فقط أم يتطلب إقامة مؤسسات خاصة.

يعمل نظام الأمن الإقليمي، على تأمين مجموعة من الدول داخليا و دفع التهديد الخارجي عنها، بما يكفل لها الأمن و الاستقرار، إذا ما توافقت مصالح و غايات و أهداف المجموعة، أو تماثلت التحديات التي تواجهها، و ذلك عبر صياغة تدابير محددة بين دول المجموعة ضمن نطاق إقليمي واحد انطلاقا من توافق الإرادات، المصالح الذاتية و المصالح المشتركة.

و يرى البعض ضرورة توافر خصائص معينة للحصول على تعاون أمني يؤدي إلى إقامة منظومة أمنية مؤسسية, تتمثل هذه الخصائص في[1]:

- ✓ وجود نخب سياسية تلتزم بهذا التعاون الأمني و مؤمنة بفوائده.
- ✓ وجود رأي عام ضاغط لتحقيق هذا التعاون.
- ✓ توافر عناصر خارجية إيجابية ذات مصلحة في قيام و استمرار هذا التعاون.

1 - خليل حسين, مرجع سابق.

3 - ركائز و مقومات نظام الأمن الإقليمي

بالمعايير الدولية المتعارف عليها, فإن النظام الأمني الإقليمي يحتاج إلى مجموعة من الركائز و المقومات، أبرزها[1]:

- ✓ وضع حلول عملية و حاسمة للصراعات و النزاعات في الإقليم، و عدم إثارة القضايا الخلافية، أو حلها بالطرق السلمية و التفاهم المشترك، لضمان الاستقرار الداخلي لدول الإقليم و منعا للتدخل الخارجي, الذي يشكل تهديدا لأمن الإقليم و سيادته.
- ✓ تخلي دول الإقليم عن استخدام القوة العسكرية، في سعيها إلى تغيير الوضع القائم، و الابتعاد عن التدخل في الشؤون الداخلية، و نبذ استخدام القوة أو التهديد بها.
- ✓ العمل على تفعيل العلاقات بين دول الإقليم على كافة الأصعدة، و تشجيع التعاون و التكامل, في مختلف الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.
- ✓ احترام حقوق الإنسان و الحريات العامة، و إشراك المجتمع المدني في النشاطات السياسية و الاقتصادية و الأمنية، بما في ذلك المشاركة في إدارة مؤسسات النظام الأمني الإقليمي.
- ✓ اتخاذ إجراءات حاسمة للسيطرة على التسلح و نزع السلاح.
- ✓ اعتبار الأمن الإقليمي جزءا لا يتجزأ من الأمن الدولي.

1 - خليل حسين، مرجع سابق.

الفرع الثالث: علاقة الأمن الإقليمي بإتحاد المغرب العربي

من خلال تتبع ظاهرتي التكتلات الإقليمية و الأمن نجدهما يعكسان بشكل واضح ثنائية تعاون/صراع، فوجود تكتلات إقليمية ذات درجة عالية من الاعتماد المتبادل بين فواعلها، يساهم بشكل كبير في تحقيق الأمن في الإقليم، كما أن توفر عامل الأمن ضمن الإقليم يفسح المجال واسعا أمام تطور التكتلات الإقليمية هيكليا و وظيفيا، أين تصبح الوحدات مطمئنة على أمنها و تواجدها، ما يدفعها إلى البحث عن رفاهها من خلال إقامة مشاريع تنموية.

فالعلاقة هي علاقة طردية، و مثال على ذلك فرنسا و ألمانيا اللتان استطاعتا أن تتجاوزا الحساسيات التاريخية و سنين من الحروب، من خلال إقامة الجماعة الأوربية للفحم و الصلب، و التي تطورت إلى الاتحاد الأوربي, و هو يعمل حاليا على بناء هوية أمنية و سياسة خارجية مشتركة[1].

1 - التكتل الإقليمي كدافع نحو تحقيق الأمن الإقليمي

إن التكتلات الإقليمية لها دور بارز في ضبط الصراعات و الحد من تأثرها بالصراعات الدولية, كما أن هذه المنظمات تكون على دراية بشؤون الإقليم، و خلفيات الصراع فهي الأقدر على التعامل مع النزاعات من المنظمات الدولية [2]. كما أن الرؤى حول تأثير علاقة الجوار على ثنائية التعاون و الصراع بين الدول تباينت، فالبعض يرى أن التجاور الجغرافي يمكن أن يشكل دافعا للصراع، في حين يرى آخرون أن استغلال التقارب الجغرافي في إقامة صلات وثيقة بين دول الإقليم يمكن من خلالها تجاوز الصراعات خاصة الحدودية منها، فالتكتل الإقليمي من شأنه أن يحد من النزاعات بحكم أن حدود دول التكتل تذوب فيما بينها، و تصبح المصالح متوافقة و أن أي تهديد لأحد دول الإقليم سواء كان اقتصادي، سياسي، اجتماعي أو حتى عسكري، هو تهديد لكل دول الإقليم، فضعف التماسك بين دولتين متجاورتين يرفع معدل الصراع و العكس صحيح[3].

1 - جصاص لبنى، مرجع سابق، ص67.
2 - محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية**، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية، مصر ،ط1، 2001، ص 33-34.
3 - المرجع نفسه، ص 67.

إن إنشاء نظم أمنية إقليمية يتم بعد المرور بعدة مراحل بداية بإجراءات بناء الثقة، مرورا بالتعاون الأمني، وصولا إلى التكامل الأمني الذي يعد المرحلة اللاحقة على تحقيق التكامل السياسي[1]، إضافة إلى ذلك فإن حل المنازعات بالطرق السلمية يتم من خلال التكتلات الإقليمية، فالدول ضمن هذه التكتلات تسعى للحفاظ على مصالحها المشتركة، فكلما زادت المصالح و تعمق التماسك كلما كانت هناك فرص أفضل للأخذ بهذا التوجه، أي النهج السلمي بدلا من الوسائل العسكرية، كذلك فإن وجود تنظيم إقليمي يلعب دورا كبيرا في نجاح التوجه السلمي لحل المنازعات، كما أن المنطقة التي يتواجد بها تنظيم إقليمي يساعد ذلك على إبعاد تلك المنطقة عن الصراعات الدولية الكبرى، إذ يساعد على عزل القضايا الإقليمية عن القضايا الدولية العالمية[2]، إضافة إلى أن مثل هذه التكتلات تساهم في تفعيل مسار الدبلوماسية الوقائية، إذ تكون منبرا هاما لها، فلا بد من تبني نظرة شاملة و إدراك الترابطات بين القضايا[3]، فليس صحيحا الفصل بين دراسات الأمن و الشؤون الاقتصادية و القضايا الإقليمية و المشاكل الدولية، فكثيرا من قضايا الأمن مثل تحديد مصادر و طبيعة التهديد و أساليب مواجهته، عرفت تغيرا كبيرا يتطلب آليات جديدة لمعالجتها، فالتهديدات الأمنية لا تشمل التهديدات العسكرية فحسب، و إنما أيضا عددا من الظواهر الإضافية التي أضفى عليها الطابع الأمني، و منها التهديدات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية، كما أن عوامل الخطر عديدة فهناك الجوع، الأخطار البيئية، الفقر، العنف ...إلخ، و لهذا فإن معظم المخاطر على الحياة الإنسانية لا يمكن تجنبها و الحد منها باستخدام الأسلحة أو الإنفاق العسكري على العموم، و إنما يتطلب تدخلات وقائية غير عسكرية[4].

1 - سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص 26.
2 - جصاص لبنى، مرجع سابق، ص 70.
3 - أحمد الرشيدي، ناصف يوسف حتي، مرجع سابق، ص 291.
4 - شارون ويهارتا و كريسن سورد، **بعثات السلام المتعددة الأطراف، في التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي**، ترجمة حسن حسن و آخرون، مركز الوحدة العربية، لبنان، 2006، ص 39.

هذه التدخلات لو تتم من طرف دولة واحدة، قد يعتبر تدخل في الشؤون الداخلية، لكن إذا تم على مستوى جماعي و بإشراف كل الأطراف بما فيها دول الخطر، ستكون هناك نتيجة ترضي كل الأطراف و تقضي على الخطر، فيجب عدم النظر إلى التهديد الذي يلحق بدول الجوار على أنه تهديد خاص بها، ففي ظل سرعة انتشار كل شيء، حتى التهديد قابل للانتشار و بصورة فائقة ما يتطلب ضرورة العمل الجماعي الذي ينعكس من خلال عمل التكتلات الإقليمية التي تجسد معنى الإتحاد.

و عموما هناك أربعة أدوار تستطيع المنظمات الإقليمية القيام بها في سياق الأمن، تتمثل في:

- ✓ تفادي الصراع ضمن الإقليم و احتواءه و حله.
- ✓ السعي للتعاون العسكري و الأمني عمليا.
- ✓ تشجيع الحكم الصالح في ميدان الدفاع و الأمن.
- ✓ معالجة مسائل وظيفية بما فيها ما يسمى التهديدات الجديدة[1].

إن إقامة تكتل إقليمي قائم على التكامل بين أعضائه في العديد من المجالات، من شأنه أن يحد و يمنع التوترات بين الدول و تحقيق ما يعرف بالأمن الشامل،على الأقل على المستوى الإقليمي بصورة أولية، ثم ينتشر على المستوى العالمي، ففي النهاية العالم ما هو إلا مجموعة من الأقاليم، فإذا تحقق الأمن في أحد الأقاليم يمكن أن يتحقق الأمن و الاستقرار في مختلف الأقاليم الأخرى.

1 - شارون ويهارتا و كريسن سورد، مرجع سابق،ص 266.

2 - الأمن الإقليمي يعزز إعادة إطلاق الإتحاد المغاربي

اعتبارا لما تشهده منطقة المغرب العربي من تحولات و تطورات و تحديات أمنية، و نظرا للأوضاع الأمنية الطارئة في محيطها الإقليمي، و خاصة منطقة الساحل و الصحراء و ما ترتب عنها من تداعيات على أمن و استقرار المنطقة، و التزاما بمعاهدة مراكش لإنشاء إتحاد المغرب العربي، خاصة المادتين 14 و 15، و تأكيدا على أن إتحاد المغرب العربي خيار استراتيجي لبناء فضاء سياسي و اقتصادي، يستجيب لطموحات و تطلعات الشعوب المغاربية في التكامل و الاندماج، و أداة للحوار مع الشركاء الإقليميين و الدوليين، فإن إعادة إحياء الإتحاد المغاربي، أصبحت حاجة أمنية ملحة بالنظر إلى الأخطار المتعددة التي تحيط بالمنطقة و بأمنها الجماعي و استقرارها من قبيل الإرهاب و الهجرة غير الشرعية و تخريب البشر و المخدرات و الأسلحة، و هي أخطار عابرة للحدود لا يمكن لأية دولة بمفردها مواجهتها في غنى عن التنسيق و التعاون مع الدول الأخرى [1]، إنه خطر واحد يستوجب إستراتيجية موحدة و تحركا جماعيا، إذ أصبح الهاجس الأمني قضية مشتركة بين دول الإتحاد.

ويبدو أن المسألة الأمنية في منطقة المغرب والوضع في منطقة الساحل، خصوصا في مالي، أعاد إطلاق إتحاد المغرب العربي.

فقد شدد وزراء خارجية المغرب العربي في "بيان الجزائر " بتاريخ 09 يوليو 2012 على ضرورة العمل على سياسية أمنية مشتركة، وذلك اثر الاجتماع الذي خصص لمسألة الأمن في المنطقة. وقال الوزير الجزائري المنتدب للشؤون الإفريقية و المغاربية عبد القادر مساهل أن :" المهم هو أنه للمرة الأولى، يجتمع وزراء خارجية لتصور إستراتيجية مشتركة في مسألة الأمن ".

1- عبدالله تركماني،" **تحديات مغاربية**"، الحوار المتمدن - العدد: 2500 - 2008 / 12 / 19،المحور: اليسار ، الديمقراطية والعلمانية في المغرب العربي، نقلا عن:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=15678 5articl

وأضاف " نحن معنيون بالأحداث التي تجري في دول المغرب ، لقد حصلت تقلبات كان لها بضعة مفاعيل على الصعيد الأمني "، داعيا إلى تحسين التنسيق بين دول المغرب لمواجهة التحديات الأمنية.

وعند افتتاح الاجتماع، ذكر وزير الخارجية الجزائري مراد مدلسي بـ " التحديات الحالية " التي تتطلب " المزيد من الجهود لصالح تعزيز التعاون الثنائي والإقليمي ".

وقال مدلسي في افتتاح الاجتماع الذي شارك فيه وزراء خارجية المغرب وتونس وليبيا وموريتانيا :

" سنعمل على تشخيص المخاطر التي تهدد الأمن بمنطقة المغرب العربي والخروج بمفهوم موحد للتهديدات التي تشكل مصدر الخطر والعمل على بلورة رؤية متكاملة ومتجانسة لتعاون مغاربي يقوم على أسس جدية وفعالة ".

وأضاف أن " النشاط الإرهابي في منطقة المغرب العربي يمثل تهديدا كبيرا على الأمن والاستقرار الإقليميين "، وتحتل مسألة الأمن موقعا أساسيا من ضمن هذه التحديات.

و اتفق وزراء خارجية اتحاد المغرب العربي الجزائر- تونس – المغرب- موريتانيا – ليبيا في ختام اجتماعهم بالجزائر[1] على ضرورة التعاون المشترك لمواجهة التهديدات المختلفة التي تهم المنطقة.

وقال الوزراء في بيان في ختام اجتماعهم الذي خصص لبحث إشكالية الأمن في المنطقة أن " الإرهاب والجريمة المنظمة بما فيها الاتجار بالمخدرات والأسلحة والبشر والهجرة غير الشرعية والجماعات المسلحة الإجرامية وتمويل الإرهاب بكل أشكاله وما بينها من علاقات وثيقة متلازمة فضلا عن ظاهرة تبييض الأموال، تشكل جميعها أخطارا تهدد الأمن المغاربي ومحيطه الإفريقي والمتوسطي ".

وشدد الوزراء على " ضرورة العمل من أجل مكافحة كل هذه المخاطر والتصدي لها وتكثيف الجهود على المستويات الثنائية و المغاربية والإقليمية والدولية ".

---

1 - أعلن الوزير الجزائري المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية و الإفريقية عبد القادر مساهل و بدعوة من الحكومة الجزائرية، أن وزراء الشؤون الخارجية لبلدان إتحاد المغرب العربي سيعقدون إجتماعا لهم يوم الإثنين 09-07-2012 بالجزائر العاصمة، و يتمحور هذا الإجتماع حول:" دراسة التهديدات التي يواجهها الأمن بمنطقة المغرب العربي وتقييمها وتحديد المحاور الكبرى للتعاون في هذا المجال ".

وكان وزير الخارجية الجزائري مراد مدلسي شدد خلال الاجتماع على أهمية الخروج بمفهوم موحد للتهديدات التي تشكل مصدر الخطر والعمل على بلورة رؤية متكاملة ومتجانسة لتعاون مغاربي يقوم على أسس جدية وفعالة.

بدوره قال وزير الخارجية المغربي سعد الدين العثماني " إن المنطقة المغاربية تواجه تحديات كبرى سواء على صعيد التنمية أو على مستوى التهديدات المحدقة بها "، معتبرا أن " معالجة القضايا الأمنية والتنموية بالمنطقة تستدعي تعاونا على المستويات الثنائية و المغاربية والإقليمية ".

من جانبه شدد وزير الخارجية التونسي رفيق عبد السلام، على التحديات الأمنية التي تواجه المنطقة المغاربية خاصة تلك المتعلقة بانتشار الجماعات الإرهابية وتنامي الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية [1] والتي اعتبرها " مخاطر تفرض على بلدان المغرب العربي التنسيق والتعاون "، مشيرا إلى " خطورة الوضع الأمني في منطقة الساحل ".

وقال وزير الخارجية والتعاون الليبي عاشور بن خيال أن " الأمن والاستقرار في المنطقة المغاربية يتطلب من بلدانها وضع منهجية عاجلة لتعزيز التعاون الأمني من أجل مناهضة التطرف والجماعات المسلحة ومحاربة الجريمة وتهريب السلاح والاتجار بالبشر وكذا تبييض الأموال والهجرة السرية ".

أما وزير خارجية موريتانيا حمادي ولد حمادي، فقد اعتبر أن " الوضع في منطقة الساحل أضحى يشكل خطرا على منطقة المغرب العربي برمتها "، داعيا إلى " صياغة مقاربة مغاربية موحدة تشكل إطارا قانونيا لإقامة تعاون أمني فعال بهدف ضمان الاستقرار في المنطقة ".

1 - تعتبر منطقة المغرب العربي منطقة عبور رئيسية للاجئين والمهاجرين القادمين من إفريقيا خاصة من منطقة البحيرات الكبرى ، فالمملكة المغربية تعد نقطة عبور رئيسية إلى إسبانيا ، سنويا هناك حوالي **100 شاحنة** تعبر مضيق جبل طارق ، وقد سجل بين سنتي **1997 و 2001** حوالي **3286 ضحية** غرق في المضيق ، كما تعد الجزائر وتونس وليبيا هي الأخرى مناطق عبور للمهاجرين القادمين من إفريقيا السوداء حيث بدأت هذه الدول تعرف انتشارا ملفتا للمهاجرين الأفارقة.

الفصل الثاني

أثر المتغيرات الدولية و الإقليمية الراهنة على النظام الإقليمي المغاربي

الفصـــــــــــــل الثانـــــــــــي:

أثـــــر المـــتـــغيـــــــــــــرات الدولـــــــــــية و الإقليـــــــــــــمية الراهنـــــــــة علـــــى النظـــــــــــام الإقليـــــــــــــمي المغـــــــــــاربـــــــــي

يشهد العالم في الفترة الأخيرة مجموعة من المتغيرات و التحولات الهامة و الخطيرة التي أثرت و مازالت تؤثر على مفهوم الأمن و على النظام السياسي و الاقتصادي العالمي و العلاقات المتشابكة بين الدول،

و لا بد من الوقوف على آثار هذه المتغيرات و غيرها من التراكمات السابقة و الآليات الجديدة للنظام الرأسمالي العالمي على الأمن العربي و بصفة خاصة المغاربي، فقد أصبح اليوم منطق القوة هو المتحكم في تسيير العلاقات الدولية، فالدول الكبرى تتحكم في مقدرات دول العالم الثالث بما فيه منطقة المغرب العربي فبات من المستحيل مواجهة التحديات التي يعرفها المغرب العربي بغير تطوير التنسيق المغاربي في إدارة علاقاتها و التكيف الإيجابي مع المتغيرات الإقليمية و الدولية على حد سواء.

و تمثل البيئة الخارجية الإطار و المحددات التي يتم من خلالها مواجهة هذه التحديات، فالتطور و التعاون المغاربي يتأثر بما يجري في العالم من متغيرات سياسية و عسكرية و تكنولوجية و اقتصادية ... يشكل بعضها تهديدا للوطن العربي بأكمله بما في ذلك المغرب العربي، كما أن البيئة الخارجية تمثل مصدرا للمخاطر فهي أيضا ساحة للفرص و الإمكانيات يتوقف حسن استخدامها على القدرات المغاربية ذاتها.

و عليه، فإنه ينبغي أن تحتل انعكاسات المتغيرات الإقليمية و الدولية على الأمن الإقليمي المغاربي مكانة متميزة في العمل المغاربي المشترك و في وضع إستراتيجية مغاربية في العقود القادمة و ذلك لعدة اعتبارات:

- أن المغرب العربي يخوض صراعا مصيريا ضد غزو عالمي هو حلقة من سلسلة أطماع الدول الكبرى في المنطقة المغاربية.
- تواجه الدول المغاربية مشكلات حادة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و لقضية التنمية علاقة وثيقة بأمنها الإقليمي الذي هو محور سياستها الخارجية.
- دراسة تأثير المتغيرات الإقليمية و الدولية السلبي أو الإيجابي على الأمن المغاربي و الآفاق المستقبلية للأمن الاقتصادي المغاربي في ظل النظام الدولي الراهن.

المبحث الأول : واقع البيئة الدولية و الإقليمية

بعد نهاية الحرب الباردة، عرف النظام الدولي تحولات مهمة، كان أبرزها على مستوى هيكل النظام الذي انتقل إلى الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أصبحت من دون عدو أو منافس

- على الأقل في حجم الاتحاد السوفيتي - الأمر الذي جعل علاقتها بمنطقة الشرق الأوسط ضمن واقع دولي غير مسبوق.

يمكن القول أن الأحداث التاريخية الجسيمة التي لحقت بالمنطقة العربية في فترة التسعينات و ما تلاها حتى الآن ساهمت في إنضاج و بلورة الملامح العامة للبيئة الدولية "العالمية" و كان من أهم هذه الملامح، التوجه نحو إعادة هيكلة بعض الأحلاف و التكتلات الاقتصادية و الدولية و الإقليمية، و الإعلاء من شأن الجغرافية الاقتصادية، و السمات التعاونية على حساب الهندسة السياسية، و مفاهيم المصلحة القومية و توازن القوى، و التفتت و الصراع. لقد اتخذت هذه الملامح صفة الشراكة، سواء من اجل السلام كما في إطار التفاعلات شرق-غرب، أو في إطار تفاعلات حلف الأطلنطي مع دول شرق ووسط أوروبا سابقا وروسيا الاتحادية، أومن خلال شراكة اقتصادية بين دوائر و أقواس النظام العالمي، و كذلك تغير النظرة إلى مفهوم الأمن الذي لم يعد أمن الدولة كما كان سائدا، و ليس هناك حديث عن أمن إقليمي بل إن الحديث الذي برز في إطار النظرية الليبرالية الجديدة و الذي يرى أن الأمن الإقليمي لا يرتكز فقط على البعد السياسي بمعناه التقليدي المعروف و إنما تعداه إلى أبعاد اقتصادية و سياسية و ثقافية و اجتماعية... ترتكز على المصالح المتبادلة و تبادل المنافع و النظر إلى هذه الأبعاد نظرة تكاملية [1].

---

1 - الشريف، **" المؤتمرات الاقتصادية الشرق أوسطية وأخطارها على التكامل الاقتصادي العربي"**، مجلة معلومات دولية، السنة 8، العدد 64، ص 33-34.

المطلب الأول: المتغيرات الدولية وأثرها على النظام الإقليمي المغاربي

تقتضي المنهجية العلمية للبحث التعريف بالمفاهيم الأساسية له، و في هذا المجال يبرز مفهومان رئيسيان يتمثلان في:

- **التعريف بمفهوم المتغيرات الدولية " العالمية "**

1 - التعريف الاسمي "اللغوي":[1]

هو تبدل القواعد و الأسس التي كانت تحكم البيئة الدولية قبل الحرب الباردة نتيجة تغير نسق العلاقات الدولية، و تغير مواضع القوة بين الانتشار و التركيز و التي أدت إلى التأثير في البنى و الهياكل على مستوى النظام العالمي و النظم الإقليمية و الدولية.

2 ـ التعريف الإجرائي: [2]

يمكن صياغة المؤشرات التالية لمفهوم المتغيرات الدولية "العالمية" على ضوء التعريف الاسمي "اللغوي" السابق و هي:

- ✓ إعادة هيكلة بعض الأحلاف و التكتلات الدولية و الإقليمية.
- ✓ توسيع دوائر التكامل الإقليمي و الاعتماد المتبادل.
- ✓ توظيف المؤشرين السابقين لتحديد الأولويات و إبراز الطابع القائم على الانتقائية و التهميش و الإقصاء كصفة لازمت السياسات التي اتسمت بها ملامح النظام العالمي الجديد.

1- Fred, H. Halliday, **"The End of the Cold War and International Relations"**, in: Ken Booth and Steve smith, International Relations Theory Today, Pennsylvania University Press, 1995, p: 40-45.

2 ـ خليل ابراهيم حجاج, محمد أحمد المقداد, صايل فلاح السرحان, **أثر المتغيرات الدولية على مصادر تهديد الأمن القومي العربي بعد انتهاء الحرب الباردة: 1990-2010**, بحث قدم في معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية, جامعة آل البيت, الأردن,2013.

ـ مفهوم النظام الإقليمي

يقصد بالنظام الإقليمي و الذي يسميه أغلب الكتاب و الباحثين النظام الدولي التابع[1] هو: نظام التفاعلات الدولية في منطقة ما تحدد على أساس جغرافي و قد أخذت بهذا النمط الدراسات التي ترعرعت في منطقة الشرق الأوسط أو جنوب شرق آسيا وإفريقيا [2] .

و من خلال الفكر المتعلق بتعريف النظم الإقليمية هنالك تقيدات تعزز معايير عامة لمنظومة التعاون الإقليمية أو للنظام الإقليمي يمكن إجمالها بما يلي:

- الاتجاه الذي يركز على اعتبار التقارب الجغرافي و يجعل من هذه الاعتبارات أساس التميز بين النظم الإقليمية.
- الاتجاه الذي يركز على وجود عناصر التشابه بين الدول التي تدخل في نطاق إقليم من النواحي الثقافية و الاجتماعية و الاقتصادية [3].
- هنالك اتجاه ينتقد الاتجاهين المذكورين على أساس أن الدول المتجاورة أو المتشابه ليس بالضرورة أن تكون علاقتهما متينة فيما بينها و أن المحرك الأساسي في أي نظام إقليمي يرتبط بوجود تفاعلات سياسية و اقتصادية و ثقافية و اجتماعية بين دول الجوار و بعضها البعض دون الدخول في التفاصيل الجزئية بالنسبة لتعريف النظام الإقليمي و مكوناته [4].

1 - خضير ابراهيم، **العراق و دول الجوار الإقليمي: دور العراق كعامل توازن**، المجلة السياسية و الدولية، العراق: كلية العلوم السياسية، جامعة المستنصرية، ص 154.
2 - علي الدين هلال و جميل مطر، **النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ط5، 1986، ص 22.
3 - هاني اليأس، **العراق و محيطه العربي**، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد 6، مركز الدراسات الدولية، بغداد، 1999، ص 52.
4 - علي الدين هلال، جميل مطر، مرجع سابق، ص 24.

غير أن هناك نقاط تبين أهم عناصر النظام الإقليمي و هي كما يلي:

- ✓ أنه يشمل ثلاث دول على الأقل.
- ✓ أنه يتعلق بمنطقة جغرافية معينة، حيث أثبت الكثير من الباحثين و الكتاب أن الدول المتقاربة جغرافيا يكون حجم التفاعلات أكبر و أكثر حجما، أو الدول غير المتجاورة فقد يكون فيها مستوى التفاعلات اقل بكثير أو الدول الكبرى قد تتفاعل و بكثافة مع دول و مناطق بعيدة عنها، لأهداف إستراتيجية، عسكرية, اقتصادية.

- ✓ عدم وجود لأي من الدولتين الكبرتين بين الوحدات المكونة و ذلك لأن وجود أي منهما يربطه بالنظام الدولي مباشرة.
- ✓ اشتراك هذه الدول بصفات و مميزات مشتركة تدفعها نحو التفاعل فيما بينها بانتظام عبر نمط من العلاقات و الروابط بحيث يؤدي إلى تغير في بعض الأجزاء إلى التأثير سلبا أو إيجابا على الوحدات الأخرى[1]، ونظرا لما تقدم يشكل النظام الإقليمي نطاقا فرعيا ضمن إطار البيئة الخارجية التي يتكون منها النظام الدولي.

فالمقصود بالنظام الإقليمي هو: أسلوب للممارسة في التعامل بين الوحدات المختلفة التي تنتمي إلى إقليم واحد[2].

1 - علي الدين هلال، جميل مطر، مرجع سابق، ص25.
2 - حامد عبد الله ربيع، **الحوار العربي الأوربي و منطق التعامل الدولي الإقليمي**، قسم البحوث و الدراسات السياسية العربية، بغداد ، 1983، ص 119.

الفرع الأول: المتغيرات الدولية

- **أولا: النظام الدولي الجديد**

لقد كان من نتيجة ظهور الحرب الباردة بين الكتلتين نجاح حركة التحرر و الاستقلال لكثير من الدول النامية و محاولة كل من القطبين ضم أكبر عدد من الدول إليه و إن كان الإتحاد السوفياتي قد تفوق على الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك ساعده انهيار "نظام بريتون وودز" الذي كانت تهيمن عليه الو.الم.الأمريكية و ظهور أوروبا الغربية و اليابان كقوتين اقتصاديتين داخل المعسكر الغربي كما أدت هزيمة الو.م. الأمريكية في حرب الفيتنام إلى حدوث انقسامات داخل المعسكر الغربي صاحبها انتشار

ظاهرة عامة للنظام الدولي القائم و هي عدم التكافؤ في القوى السياسية و الاقتصادية و الإيديولوجية و استمرار الصراع و التنافس على المستوى العالمي .

و قبل أن نستعرض المتغيرات و الظروف التي ساعدت على ظهور النظام الدولي الجديد و خصائصه نناقش مجموعة مختلفة من التعريفات الخاصة بهذا النظام.

1 ـ التعريفات المختلفة للنظام الدولي الجديد :

تعددت التعريفات الخاصة بالنظام الدولي الجديد حيث شملت العديد من الأمور و التغيرات و التي منها إرساء دعائم جديدة للأمم المتحدة و شيوع الاستقرار في العالم المبني على الديمقراطية و حقوق الإنسان و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و التنسيق الجماعي في إطار عالمي[1] ،ثم سيادة المساواة بين الدول صغيرها و كبيرها ،غنيها و فقيرها و عدم التدخل في شؤونها و حقها في تقرير مصيرها و في سيادتها على ثوراتها و مقدراتها و الأخذ بمبدأ المساعي السلمية لحل المنازعات و رفض القوة أو التهديد بما يحقق أهدافا توسيعية أو أطماعا اقتصادية .

---

1 ـ سيد شوبجي عبد المولى، **المتغيرات الدولية و انعكاساتها على الأمن العربي** دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب ، الرياض ،1992، ص 82.

2 ـ ملامح النظام الدولي الجديد:

يمكن إيجاز أبرز ملامحه في مايلي:

- إنهيار وتفكك الاتحاد السوفياتي التي تبعه انهيار آليات التعاون ذات الإيديولوجية الشيوعية كحلف وارسو و مجلس التعاون و المساعدات الاقتصادية .
- زوال المحددات التي حكمت العلاقات الدولية بين القوي العظمي ببروز الولايات المتحدة كقطب وحيد في العالم بالنظر إلى نهاية الصراع الإيديولوجي وتفكك القطب السوفياتي و سيادة المنطق الليبرالي.

- الهيمنة الأمريكية على العالم من خلال التوجهات العسكرية التي ميزت السياسات الخارجية الأمريكية والتي عكستها مهامها للحفاظ على التوازن الإقليمي و حل النزاعات الإقليمية وزيادة الإنفاق العسكري و خوض الحروب الدولية.
- انتعاش فكرة الإقليمية خاصة منها التي تعنى التجمعات الإقليمية الاقتصادية [1] بسبب عدم قدرة الدول على مجابهة التطور الاقتصادي العالمي لوحدها لتعدد المراكز التجارية والاقتصادية العالمية ،وبروز أسس جديدة للتجارة و الاقتصاد كرفع القيود عن تجار ة السلع والبضائع بين الدول.
- تغير الخارطة السياسية الدولية وظهور الوحدات الدولية الجديدة في المجتمع الدولي بالإضافة لبروز ظاهرة العولمة والحرب على الإرهاب، والعمل على نشر الديمقراطية وإحلال السلام في العالم والدفاع عن حقوق الإنسان.[2]

1- اسماعيل معراف, **الوضع الإقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية :مع التركيز على قضايا الإصلاح والتحول الديمقراطي،** المؤسسة الوطنية للاتصال النشر والإشهار، الجزائر 2009 ،, ص 67.

2- عبد القادر زريق، **النظام الدولي الجديد،** ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 20-21 .

- **ثانيا: قيام الإتحاد الأوربي**

1 -تأسيس الإتحاد الأوربي:

في 09 ماي 1950 دعا "روبرت شومان" وزير الخارجية الفرنسي إلى إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم و الصلب ،و كان وراء فكرة هذا المشروع" جان مونيه " و الذي يعتبر الأب الروحي للاتحاد الأوروبي، و رئيس قسم التخطيط الاقتصادي و أحد مستشاري "شومان"، كانت الفكرة الأساسية هي عضوية كل من ألمانيا و فرنسا في هذه الجماعة و لكن ترك الفكرة

الأساسية هي عضوية كل من ألمانيا و فرنسا في هذه الجماعة و لكن ترك باب العضوية مفتوحا للدول الأوروبية. [1]

تم اعتبار معاهدة باريس في 18 أفريل 1951 بين الدول الأوروبية الستة: فرنسا، ألمانيا الاتحادية، إيطاليا، هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ, اللبنة الأولى لبناء الجماعة الاقتصادية الأوروبية.

ثم جاءت معاهدة روما التي تم التوقيع عليها في 25 مارس 1957 التي شكلت الانطلاقة الكبرى نحو إقامة الكيان الاقتصادي الأوروبي الكبير الذي كان قد تأسس في بداية الأمر من طرف نفس الدول الست الأعضاء في الجماعة الأوروبية للفحم و الصلب، و ذلك بخلق تنظيمين جديدين آخرين و يتعلق الأمر:

بالجماعة الاقتصادية الأوروبية European Economic Community,

و جماعة الطاقة الذرية الأوروبية European Atomic Community .

1- صدام مرير الجميلي، **الاتحاد الأوربي و دوره في النظام العالمي الجديد** ، دار المنهل اللبناني، بيروت ، ط1، 2009، ص 70.

2 - مبادئ الإتحاد الأوربي: [1]

- التعاون بين الدول الأعضاء و هي الطريقة التي يتم الاعتماد عليها في تأسيس الاتحاد عن طريق بقاء كل دولة مستقلة عن باقي الدول.
- احترام الهوية الوطنية للدول الأعضاء التي تقوم على نظام الحكم الديمقراطي.
- احترام الحقوق الأساسية المنصوص عليها في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان و الحريات الأساسية.

- تعزيز التعاون السياسي و الاقتصادي عن طريق إنشاء إتحاد اقتصادي و نقدي.

و رغم الصعوبات التي واجهتها الجماعة الاقتصادية الأوروبية فإنها استطاعت تحقيق الأهداف التي حددتها معاهدة روما، و تحقيق أقصى استفادة من مكاسب التكامل الاقتصادي، فقد أقر زعماء الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية في أوائل سنة 1986 الاتفاق الأوروبي الموحد الذي عدلت بموجبه المعاهدات الأساسية مبادرة السوق الموحد، هذا من خلال توافق الإطار القانوني مع الهدف المرجو و إزالة كافة القيود المالية، و في سنة 1992 اكتمل السوق الأوروبي الداخلي الموحد ليغطي 345مليون نسمة فتم تحرير انتقال الأشخاص، السلع و الخدمات و رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء دون أية قيود، ومع التوقيع على معاهدة ماستريخت في 7 فبواير 1992 دخل النظام الأوروبي مرحلة إنشاء اتحاد أوروبي الذي يحقق حالة من الاندماج التام بين الدول الأعضاء. [2]

---

1 - جمال عبد الناصر مانع، **التنظيم الدولي: النظرية العامة و المنظمات العالمية و الإقليمية و المتخصصة** ، دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر، 2006، ص 331.

2 - حسين بومدين، **مزايا و تكاليف الاتفاقيات الأورو- متوسطية** ، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة تلمسان، 2003)، ص 14.

3- مؤسسات الاتحاد الأوروبي: تتمثل مؤسساته في :

- مجلس الاتحاد الأوروبي : يتكون من وزراء الدول الأعضاء في الاتحاد، رئاسته تتم عن طريق التداول مرة كل ستة أشهر. [1]
- البرلمان الأوروبي :هو التعبير الديمقراطي للإرادة السياسية لشعوب الاتحاد الأوروبي، ينتخب لمدة خمس سنوات.

- مجلس القضاء الأوروبي :تتمثل مهامه في إيجاد الضمانات القانونية لضمان احترام القانون و في ترجمة و تطبيق المعاهدات.
- مجلس الحسابات الأوروبي : يمثل الخاضعين للضريبة و يقوم بمراقبة نفقات الاتحاد حتى تتماشى و التنظيمات المالية ووفقا لأهدافه.
- البنك المركزي الأوروبي :النظام المركزي يتكون من البنك المركزي الأوروبي و البنوك المركزية الأوروبية.
- البنك الأوروبي للاستثمار : هو مؤسسة مالية أوروبية تقترض و تقرض أموالا لتمويل مشاريع استثمارية تساهم في التنمية لدول الاتحاد أو خارجها تنفيذا لسياسات الاتحاد الأوروبي الخارجية.
- اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية الأوروبية :هيئة استشارية تسعى إلى أن تتخذ القرارات من طرف السلطات العمومية الأقرب إلى المواطنين.
- لجنة الجهات للاتحاد الأوروبي : و هي مؤسسة استشارية تسعى إلى أن تتخذ القرارات من طرف السلطات العمومية الأقرب إلى المواطنين.
- الوسيط الأوروبي :يحقق في الشكاوي المتعلقة بالتسيير السيئ من طرف مؤسسات الاتحاد الأوروبي ، و ينتخب الوسيط من طرف البرلمان الأوروبي.

1- أحمد سعيد نوفل، **الإتحاد الأوربي في مطلع الألفية الثالثة: الواقع و التحديات**، جامعة اليرموك، الأردن، ص 06.

4- بداية العلاقات الأورو- مغاربية:

لقد نظمت معاهدة روما لسنة 1957 و التي أنشأت الجماعة الاقتصادية الأوربية , العلاقات بين المجموعة و غيرها من الدول من خلال اتفاقيات التعاون، خاصة مع مستعمراتها السابقة بهدف دمجها مع المجموعة. [1]

و تقوم اتفاقيات التعاون التي عقدتها الجماعة الاقتصادية الأوروبية مع كافة الدول على أساس مادتين من مواد معاهدة روما هما: [2]

المادة 113 : التي تسمح للجماعة في نهاية الفترة الانتقالية بوضع سياساتها التجارية على أساس مبادئ موحدة و لاسيما فيما يتعلق بتغيير التعريفة الجمركية و بتوحيد إجراءات الدفاع التجاري.

المادة 232 : التي تسمح الجماعة الاقتصادية الأوربية بعقد اتفاقيات مع الدول الأجنبية أو منظمات دولية تخلق بموجبها علاقة انتساب إلى السوق الأوروبية المشتركة على أساس من الحقوق و الواجبات المتبادلة و الأعمال المشتركة.

بعدما حصلت دول المغرب العربي على استقلالها في نهاية الخمسينيات و بداية الستينات أخذت تشعر بثقل المشاكل الاقتصادية الضخمة التي تواجهها فأبدت استعدادها بإجراء مفاوضات مع المجموعة الأوروبية بغرض عقد اتفاقيات انتساب، و قد طالبت الجزائر في ديسمبر 1962 بالمحافظة على الوضع القائم سابقا و الذي كانت تتمتع فيه بموجب **المادة 227** من معاهدة روما [3] بامتيازات مشابهة للامتيازات التي تخولها المعاهدة الدول الأعضاء.

---

1 - فريد النجار، **التحالفات الاستراتيجية من المنافسة إلى التعاون خيارات القرن الواحد و العشرين**، إيتراك للنشر و التوزيع، مصر، ط1، 1999، ص 92.

2 - حسين بومدين، مرجع سابق، ص 21.

3 - الدول الموقعة على معاهدة روما هي: ألمانيا- فرنسا- إيطاليا – بلجيكا – هولندا – لوكسمبورغ.

و في ديسمبر 1963 طالبت الجزائر بإجراء مفاوضات استطلاعية لتحديد علاقاتها مع المجموعة الأوروبية لكن هذه المفاوضات ظل يشوبها التردد إلى غاية سنة1976.

أما المغرب و تونس فقد طالبتا سنة 1962 بالدخول في مفاوضات تمهيدية من أجل تحديد علاقاتهما الاقتصادية مع المجموعة الأوروبية. [1]

في مارس 1969 وقعت كل من المغرب و تونس اتفاقية تعاون مع المجموعة الأوروبية انطوت على تفضيلات لمعظم صادراتها الصناعية، و لم تشمل أية معونات مالية للدولتين، غير أن ضعف القاعدة الصناعية في هذين البلدين و هشاشتهما حالت دون استفادتها من هذه التفضيلات .و في نفس السياق تم عقد عدة جلسات حواربين الطرفين ما بين1973 - 1974، تميزت بإصدار أوربي على اقتصار الحوار على الجانب الاقتصادي دون الجانب السياسي.

و قد اتسمت هذه الاتفاقيات بمنح أفضليات في التعامل التجاري و الاقتصادي و الإعفاء الضريبي، و اعتبرت هذه الاتفاقيات أوسع نطاقا من سابقتها نظرا لاحتوائها على تقديم بعض المعونات الفنية و الاقتصادية و المالية إلى جانب التبادل التجاري لذلك أطلق عليها باتفاقيات التعاون. [2]

و من هذا المنطلق يمكن إرجاع ملامح التعاون المغاربي - الأوروبي لسنة 1969 و ذلك من خلال اتفاقيات التعاون المبرمة مع كل من تونس و المغرب.

---

1 - حسين بومدين، مرجع سابق، ص 22.

2 - عمورة جمال، **دراسة تحليلية و تقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو- متوسطية** (أطروحة دكتوراه, كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006)، ص 86.

- **ثالثا: الإرهاب**

يعد الإرهاب من الظواهر العالمية التي بدأت تعاني منها البشرية في مطلع القرن الماضي و بداية القرن الحالي، و هي ظاهرة تستخدم العنف لتحقيق أهداف معينة، منها إشاعة الفوضى في المجتمع الدولي و الانقضاض على الشرعية الدولية على مستوى الدول و المجتمع الدولي و هي ظاهرة قديمة حديثة.

1 - مفهوم الإرهاب و تعريفه:

إن تحديد مفهوم الإرهاب من المواضيع المربكة [1]، نظرا لعدم وجود اتفاق واضح لآراء المفكرين و العلماء حول مفهوم واحد لتوضيح ظاهرة الإرهاب، فهو أداة أو وسيلة بطولية عند البعض، و أداة و وسيلة إجرامية مدانة عند البعض الآخر، و من هنا صار من الصعب الوصول إلى تعريف الإرهاب و تحديد مفهومه. [2]

و قد جاء في الموسوعة البريطانية أن الإرهاب هو الاستخدام المنظم للرعب أو العنف ضد الحكومات و الجمهور و الأشخاص لتحقيق هدف سياسي.

و يرى ريمون آرون خبير العلوم السياسية أن الإرهاب: "عمل من أعمال العنف ترجح فيه كفة التأثير النفسي على كفة النتائج المادية".

أما وزارة الخارجية الأمريكية فقد عرفت الإرهاب على أنه: "العنف المتعمد ذو الدوافع السياسية ضد أهداف غير قتالية من جانب جماعات قومية فرعية أو عملاء يعملون في السر". [3]

---

1 - وائل محمود الكلوب، **دور الإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية نحو بلدان الشرق الأوسط بعد أحداث11 سبتمبر (2001-2009)**، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب و العلوم،جامعة الشرق الأوسط ، الأردن،2011) ، ص 26.

2 - ابراهيم عاصم، **الإرهاب الدولي**، مجلة الحرس الوطني، مكتبة الملك فهد الوطنية، السعودية ، العدد 262.

3 - محمد معالي،**تقرير الإرهاب السنوي الأمريكي**، مجلة دراسات شرق أوسطية تصدر عن مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، العدد 16.

و إذا كان المجتمع الدولي لم ينجح في وضع تعريف محدد للإرهاب، فقد نجحت التجمعات الإقليمية في ذلك، منها جامعة الدول العربية التي تبنت رغبة الدول العربية في تعزيز التعاون بينها لمكافحة الجرائم الإرهابية التي تهدد أمن الأمة العربية و استقرارها و تشكل خطرا على مصالحها الحيوية، و بعد مناقشات عدة اعتمد مجلسا وزراء الداخلية و العدل العرب في دور انعقاد خاص جمع بينهما في شهر أبريل عام 1998 اتفاقية عربية لمكافحة الإرهاب، عرفت الإرهاب في المادة الأولى من الباب الأول، على نحو يساير التعريف الذي وضعته للإرهاب، و جاء فيها: "كل عمل من أعمال العنف أو التهديد به أيا كانت

بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي, و يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة، أو امتلاكها أو الاستيلاء عليها، أو تعرض أحد الموارد الوطنية للخطر".[1]

2 ـ دوافع الإرهاب و أسبابه:

إن الحديث عن ظاهرة الإرهاب يدفعنا إلى التطرق للدوافع و القوى الكامنة و المباشرة لهذه الظاهرة، و البحث في الأسباب المحركة لفعله.

أولا: دوافع الإرهاب:

تتمثل في دوافع كامنة و أخرى مباشرة [2]

- **الدوافع الكامنة:**

عند فقدان السلطة الشعبية التي تمثل الإرادة الجماعية التي هي أساس وجودها و تتجاوز حدودها إلى احتكار السلطة و التعدي على حقوق الأفراد الطبيعية، فسوف يحصل هناك عدم التوازن في النظم

---

1 ـ محمد فتحي عيد، **الإرهاب و المخدرات**، مركز الدراسات و البحوث، الرياض، ص 117.
2 ـ حسن عقيل أبو غزالة، **الحركات الأصولية و الإرهاب في الشرق الأوسط**، ، دار الفكر، عمان، ط 1، ص 75.

السياسية و الاجتماعية و تعم الاضطرابات و الاحتجاجات على ممارسة السلطة و بالتالي تؤدي لاستخدام العنف، كما أن المخاطر المحدقة في أسس الدولة و مشروعية الحكم يدفع باتجاه الخلل و عدم التوازن الناتج في العلاقة القانونية لوجود السلطة و شرعيتها المستمدة من إرادة الأفراد المكونين للمجتمع السياسي و الاجتماعي.

- **الدوافع المباشرة:**

إن انعدام العدالة و القانون و انتهاك حقوق الإنسان، و الممارسات المتسلطة الخاطئة لبعض الحكام، و الميل للثأر من الخصوم و العمل لصالح فئة معينة على حساب فئة أخرى، و كذلك الإجراءات التعسفية التي تقوم بها بعض الأنظمة السياسية القائمة على الديكتاتورية لفرض النظام دون الرجوع إلى أي سلطة

مؤسسية أو تشريعية بشكل يعرض هذه الأنظمة و حكوماتها للخطر، كما و يعد الإرهاب المضاد من قبل الضحايا نتيجة الاضطهاد الذي فرض عليهم، و تدخل القوى العظمى في الشؤون الداخلية للدول النامية و الضعيفة، بالإضافة إلى النزعة العرقية و التميز العنصري، من الدوافع و الأسباب التي من شأنها أن تسبب العنف الذي قد يؤدي إلى الإرهاب.[1]

ثانيا: أسباب الإرهاب

يمكن تحديد العوامل و الأسباب الكامنة وراء ظاهرة الإرهاب في : الأسباب السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية و الأسباب الدينية و العرقية.[2]

---

1 -وائل محمود الكلوب، مرجع سابق، ص 33.

2 -زياد حافظ، **المشهد الاقتصادي في الولايات المتحدة و تداعياته على سياستها الخارجية** مجلة المستقبل تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

- **الأسباب السياسية:**

تتمثل في التعدي على حقوق الإنسان من حيث فقدان الحريات و محاربة التعددية السياسية، و عم الثقة بالحكومة و إنجازاتها، و عدم الشعور بالانتماء للوطن, كما و يعد الاحتلال للدول التي تخلق المقاومة ضد المحتل مقابل ما يمارسه من أعمال قهر و استفزاز، و إخفاق المخططات السياسية مثل عمليات السلام بالشرق الأوسط، و سياسة التعامل بمكيالين اتجاه القضايا المشتركة بالمنطقة، بالإضافة لاستخدام بعض القضايا الرئيسية كغطاء للعمليات الإرهابية مثل قضية فلسطين أو العراق، و جلب الاهتمام إلى قضية سياسية معينة مثل جمع المال لتغطية احتياجات الكفاح السياسي أو التوصل إلى إطلاق سراح المعتقلين السياسيين أو إظهار عجز السلطات الحكومية، أو بقصد إثارة الفوضى التي يمكن أن تؤدي إلى تشتيت الرأي العام و تمزيقه، كلها عوامل تساعد على ظهور الإرهاب.[1]

- **الأسباب الاقتصادية و الاجتماعية:**

إن ارتفاع نسبة البطالة و اتساع رقعة الفقر، إضافة إلى الخلل الواضح في الفوارق الطبقية بالمجتمعات و إسقاط الطبقة الوسطى و ارتفاع نسبة من يعيش دون مستوى خط الفقر، و عدم القدرة على توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين كالغذاء و الماء و الدواء، و الغلو في رفع الضرائب و الرسوم التي تؤدي إلى إغلاق بعض المنشآت الاقتصادية التي تدفع إلى نسبة البطالة، بالإضافة إلى التمييز في بعض المعاملات بين فئة و أخرى، كما أن وجود ثغرات في التربية الاجتماعية و التعليمية تبين أن العالم كله مليء بالفساد و فقدان الأمن و الطمأنينة و يتم تنمية ذلك من اتجاهات محددة مما يؤدي إلى نمو بذور الفكر المتشدد، كلها أسباب يمكن أن تكون بيئة خصبة لنمو الإرهاب. [2]

---

1 - وائل محمود الكلوب، مرجع سابق، ص 34.
2 - المرجع نفسه، ص 35.

- **الأسباب الدينية و العرقية:**

تشكل النزاعات و الصراعات العرقية و الدينية تهديدا خطيرا و متناميا للأمن المحلي و العالمي، بالإضافة إلى انقسام الأمة الإسلامية إلى طوائف و فئات، تحاول العديد من الاتجاهات ذات الأهداف بالمنطقة أن تشجع عليها، و يركز الإسلام على وحدة الجنس البشري و حقوق أهل الذمة في الدول المسلمة على صورة ليس لها مثيل بالديانات الأخرى, فقد وصلت الصراعات العرقية و الطائفية ببعض الدول إلى شكل من أشكال الحرب الأهلية، كما حدث بجنوب إفريقيا سابقا، السودان و الهند، أكراد العراق و تركيا[1]، كما أن تمكين بعض الجماعات من استغلال الخطاب الديني من خلال المدارس و المساجد و الكنائس و المعابد لتعبئة الشباب تحت مظلتها من خلال التفسيرات الخاطئة لمفهوم الدفاع و المقاومة المشروعة و الاستشهاد.

3 - أشكال الإرهاب:

هناك من يخلط أثناء استعراضه وبحثه بين أشكال الإرهاب وأشكال العمل الإرهابي، أو يعتبر صور العمل الإرهابي هي صور للإرهاب في نفس الوقت وبمعنى أدق يخلط بين صور الإرهاب ووسائله، أو أساليبه وطرقة لتحقيق هذه الصور أو تلك الأشكال، وهذا ناتج عن الخلط بين الإرهاب في ذاته والعمل الإرهابي. [2]

1 - أبو غزالة، مرجع سابق، ص 76.
2 - جميل حزام يحيى الفقيه، **مفهوم الإرهاب في القانون الدولي العام**، مجلة دراسات يمنية تصدر عن مركز الدراسات و البحوث اليمني، صنعاء، ص 20.

أولا: أشكال الإرهاب وفقا لمرتكبيه

يمكن تقسيم الإرهاب من حيث القائمين به إلى نوعين هما:

إرهاب الدولة، وإرهاب الأفراد والمجموعات، و قد يحدث تدخل بين هذين النوعين، فالدولة ترتكب الإرهاب بنفسها أو بواسطة دعمها لبعض الأفراد أو الجماعات لتضعف بعض الدول الأخرى المنافسة، كما أن الجماعة الإرهابية إذا نجحت وسيطرت على مقاليد السلطة قد تستمر في استخدام العنف والإرهاب وهي في السلطة.[1]

1 - إرهاب الدولة:

لقد اختلفت الآراء حول ما إذا كانت الدولة يمكن أن تمارس الإرهاب أم لا، فالبعض يرى أن إرهاب الدولة هو الصورة الأساسية للإرهاب، ونحن بدورنا نشاطرهم هذا الرأي، فما تقوم به إسرائيل في الأراضي العربية الفلسطينية وفي لبنان وبقية الأراضي العربية المحتلة ما هو إلا صورة من صور إرهاب الدولة المنظم، ولكذلك لا ننسى الإرهاب اليومي التي تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية في كل

من العراق وأفغانستان وغيرها من بلدان العالم حيث إن المجازر اليومية للجيش الأمريكي في هذه البلدان تعتبر شاهدا حيا على إرهاب الدولة الأمريكية لتلك البلدان.

وهناك بعض الأشخاص الذين يرفضون عبارة دولة إرهابية ويفضل عبارة وسيلة حكم إرهابية (مبررين في ذلك بقولهم أن الدولة بمعزل عن كل اتهام يطول غايتها وبنيانها، وهي فوق كل الشبهات، كما أنها لا ترتبط بالوسيلة والأثر الذين تدل عليهما الرهبة التي تمارسها الدولة، ويرى البعض الآخر أن إرهاب الدولة هو أحد المحركات الأساسية لإرهاب الأفراد والجماعات ويتوالكب دائما تصاعد إرهاب الأفراد والجماعات مع تصاعد الإرهاب الحكومي، في حين يؤكد البعض أن وجود بعض الدول مثل إسرائيل في ذاته واحتلالها للأراضي العربية هو الجريمة الإرهابية الكبرى.

---

1 - إمام حسانين خليل، **الإرهاب بين التجريم و المشروعية**، دار مصر المحروسة، مصر ،2001، ص 53.

ويمكن القول أن الإرهاب الذي تمارسه الدول، وخاصة من خلال دعمها للعناصر الإرهابية ماديا أو معنويا، قد يجنب الدولة مخاطر الحروب والمواجهة العسكرية المباشرة مع الدولة الخصم، ولاسيما إذا كانت تمارسه ضد دولة أخرى.

فالبعض يعرفه بأنه استعمال الدولة لوسائل العنف بانتظام لإثارة الرعب لتحقيق أهداف سياسية. وهذه الأهداف قد تكون الاحتفاظ بالسلطة أو قمع المعارضة، فالإرهاب يساعد الدولة على تحقيق بعض الأهداف التي تعجز الطرق السلمية عن تحقيقها، وإرهاب الدولة يسمى أيضا إرهاب المؤسسة أو الإرهاب السلطوي أو المؤسسي نظرا لأنه يحافظ على السلطة والشرعية والمؤسسات [1] ، وهذا الإرهاب تمارسه دول العالم كافة دون استثناء، وضمن المجتمع الواحد، والدولة الواحدة، وبين الدول أيضا منذ القدم وحتى الآن.

وقد يطلق علية الإرهاب من أعلى، أو الإرهاب الأحمر .ولكن ليس كل عنف تمارسه الدولة يسمى إرهابا فهناك أشكال من العنف الرسمي تمارسه الدولة في حدود الشرعية.

2 - إرهاب الأفراد والجماعات:

أن الرد على إرهاب الدولة وخاصة ذلك الذي يمارس ضد الأفراد المدنيين - وعلى الأخص داخلها - يكون بموجبة عنف مضاد، ولقد كان ذلك هو أول ما عرفة التأريخ الحديث من إرهاب الأفراد، كرد فعل على إرهاب السلطة أو الدولة، ويسمى بالإرهاب غير السلطوي ويوجه ضد الدولة من جانب الجماعات والأفراد المناوئة لها. [2]

---

1 -ناجح خلوف، **الإرهاب و المقاومة و حقوق الإنسان**، مجلة المنار، العدد 104، مصر ،2003.
2 - .محمد عزيز شكري، **الإرهاب الدولي**، دار العلم للملايين، بيروت، 1992، ص 105.

كما يطلق البعض على الإرهاب الفردي إرهاب التمرد ويشكك في كونه إرهابا، وقد ارتبط الإرهاب بالأفراد في العديد من تعريفات ما يعرف بكتاب الاتجاه السائد، ولدى الأجهزة الرسمية الغربية، بل إنه ارتبط في بعض الأحيان بجنسية معينة، حيث أنهم في أمريكا يعرفون الإرهاب بأنه أعمال العنف الموجهة ضد الأمريكيين والتي تقع من مواطن لا يتمتع بالجنسية الأمريكية.

ثانيا: أشكال الإرهاب وفقا لنطاقه

في هذا المجال يمكن تقسيم الإرهاب من حيث مداه وامتداد آثاره إلى نمطين هما :إرهاب محلي تنحصر ممارسته وعملياته داخل الدولة وإرهاب دولي يمتد عبر الدول (المجتمع الدولي).

1 - الإرهاب المحلي:

وهو الإرهاب الذي تمارسه الجماعات ذات الأهداف المحددة داخل نطاق الدولة ولا تتجاوز حدودها وتستهدف تغيير نظام الحكم، وليس لها ارتباط خارجي بأي شكل من الأشكال. [1]

كما أن الدولة قد تمارس شي من الإرهاب ضد مواطنيها، أو يمارسه مواطنو الدولة ضد سلطات الحكم فيها، ولكن ليس ضد الأجانب، وإلا أصبح إرهابا دوليا، حتى لو تم على إقليم الدولة.

ومن ثم فإن الإرهاب المحلي يتطلب المحلية أو الوطنية في جميع عناصره سواء من حيث المنفذين أو مكان التنفيذ أو التخطيط أو الإعداد للعمل، وكذلك الضحايا والأهداف، والنتائج المترتبة علية والاعتماد على الدعم المحلي في التمويل.

---

1 - عبد الناصر حريز، **الإرهاب السياسي**، مكتبة مدبولي، مصر، ط1، 1996، ص 177.

ويمثل الإرهاب الوطني مشكلة حقيقية لمجمل دول العالم دون استثناء، و يرى جانب من الفقهاء أن الإرهاب الوطني لم يعد له سوى الاسم، حيث تم إلغاء الحدود بين الدول بوجود شبكات تدعم الإرهاب في كل مكان.

وبذلك يصبح الفصل بين الإرهاب المحلي والدولي هو فصل تعسفي، حيث لا تشكل الحواجز السياسية والجغرافية عنصرا حاسما في هذا الصدد.

فأصبح الإرهاب المحلي صورة نادرة الحدوث لتشابك المصالح الدولية وتعقد الروابط والعلاقات على مستوى العالم

2 - الإرهاب الدولي:

هو الإرهاب الذي تتوافر له الصفة الدولية في أحد عناصره ومكوناته، وذلك عندما يكون أحد الأطراف دوليا سواء أشخاص أو أشياء أو أماكن، أو يكون الهدف دوليا مثل إساءة العلاقات الدولية[1].

و تتعدد أساليب الإرهاب الدولي منها أخذ الرهائن، وخطف الطائرات، والاعتداء على الشخصيات الدولية، والاعتداء على أراضي الغير دون وجه حق، كما هو حاصل في الأراضي العربية المحتلة في فلسطين ولبنان ومرتفعات الجولان السورية من قبل الكيان الصهيوني الغاصب.

1 - أمل اليازجي، **الإرهاب الدولي و النظام العالمي الراهن**، دار الفكر المعاصر، دمشق، 2002، ص 74.

- **رابعا: النفط**

شكل النفط ومنذ اكتشافه ثورة في عالم الاقتصاد عبر مراحل تطور إنتاجه ووصولا إلى أهميته الإستراتجية في النظام الاقتصادي الدولي، واعتباره المحرك الأساسي للصناعة العالمية بمختلف أنواعها، ويمكن القول اليوم بأن النفط أصبح محرك العلاقات الدولية بكل المعايير فأسعاره قد تطورت بشكل مذهل مما جعل السيطرة على منابعه أمر أساسي للحفاظ على المخزونات و كسب مداخيل بشكل كبير ، وفي نفس الإطار ومع التطور الاقتصادي السريع في العالم أصبح التزود بالطاقة الكافية أمر حيوي وضروري , وتطور المفهوم لدرجة أصبح التداول حول أمن الطاقة في العالم بعد أن أصبح يستعمل كسلاح في أيدي بعض الدول للضغط.

أدى النفط في المنطقة العربية إلى قيام ثورة في مجالات التنمية للشعوب وأعطى قدرة للتطور لصالح الدول العربية و اقتصادياتها التي أنهكها الاستعمار والتخلف الاقتصاد ي،وشكل أداة للضغط وقوة

اقتصادية عربية في النظام الاقتصادي الدولي، فبفضله شهد النظام الإقليمي العربي حضورا وتأثيرا دوليين،خاصة عند توظيفه في الحروب والصراعات (حرب أكتوبر 1973) وتفاعلاته، مما أكسبته موقعا اقتصاديا متميزا عبر الزيادة الضخمة لموارده المالية،بفضل ارتفاع أسعار النفط من جانب، وقدرته على توظيف عناصر القوة المادية في علاقاته،وقد أكسبته هذه الزيادة رصيدا هائلا من تفاعلاته الخارجية مع النظم الدولية الأخرى. [1]

منذ اكتشاف النفط في المنطقة العربية، و المغاربية خاصة ليبيا و الجزائر أصبحت محلا للصراع الدولي و اهتمام من القوى الدولية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بسبب توفر النفط فيها ، ووجود احتياطات ضخمة تؤهله لتوفير الإنتاج لسنوات عديدة في ظل المنافسة الاقتصادية الدولية. [2]

1- Peter Magold, **Super Power International in The Middle East**, (London : CroonHelm), 1978, P 44.

2 - أحمد بن عيسى، **النظام الإقليمي الأمني العربي في ضوء المتغيرات الدولية و الإقليمية** ، (مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة الجلفة، 2010)، ص 74.

- خامسا: السيادة و حقوق الإنسان

1 - تعريف و مفهوم السيادة:

1 1 - تعريف السيادة:

كلمة السيادة اصطلاح قانوني مترجم عن كلمة فرنسية "souveraineté", مشتقة من الأصل اللاتيني "superanus ", و معناه "الأعلى" لذا يطلق البعض على السيادة "السلطة العليا"[1].

و كلمة السيادة في اللغة العربية تعني رفعة المكانة و المنزلة، و الغلبة و القوة، و المعنى الاصطلاحي للسيادة فيه من هذه المعاني.

و السيادة "ضرورتها للدولة كضرورة العارضة الرئيسة للسفينة، فكما أن السفينة تغرق بدون عارضتها الرئيسة، فإن الدولة تتلاشى دون سيادة مطلقة"[2].

و يعرفها الدكتور بهجت القرني: السيادة ترتكز على أنها احتكار و استعباد، أي احتكار السلطة داخليا من جانب الدولة التي لا تسمح للآخرين بمشاركتها هذه الميزة، ثم أنها تتمتع خارجيا بالأحقية التمثيلية المطلقة[3].

و يعرف العلامة عبد الرحمن ابن خلدون السيادة بأنها: العصبية القاهرة و الغالبة لكل العصبيات الأخرى[4].

1 - حسين معلوم، **المناخ العالمي الجديد و الاهتزاز في حواجز الدولة إشكاليات و تداعيات** دار ناشري للنشر الالكتروني، 2005، ص 6.
2 - إبراهيم أبراش، **تاريخ الفكر السياسي من حكم الملوك الآلهة إلى نهاية عصر النهضة**، كلية الحقوق، الرباط ، ص 226.
3 - بهجت قرني، **من النظام الدولي إلى النظام العالمي**، مجلة السياسة الدولية تصدر عن مؤسسة الأهرام، مصر، العدد 161، المجلد40، 2005، ص 40.
4 - ابن خلدون، **المقدمة**، دار العودة، بيروت، ص 110.

1 2 - مفهوم السيادة:

السيادة مفهوم قانوني - سياسي - جغرافي يتعلق بالدولة باعتبارها أحد أهم خصائصها و سماتها الرئيسية، و هي شرط من الشروط الأساسية لاعتبار أي كيان سياسي دولة، أي عضوا في المجتمع الدولي[1].

و السيادة هي التي تخول الدولة الحق بالتشريع و تطبيق قوانينها و محاكمة الأشخاص و الأفعال داخل إقليمها الوطني، و الحق بالدخول في علاقات مع الدول الأخرى و عقد الاتفاقات والمعاهدات الدولية و إرسال ممثلين و دبلوماسيون يمثلونها في الدول الأخرى، و الحق بالتمتع بالحصانات و الامتيازات في الدول الأخرى و أمام محاكمها، و هذه هي الحقوق التي يشملها مفهوم السيادة في القانون الدولي.

و السيادة هي التي تكفل المساواة و التكافؤ بين الدول و احترام الاستقلال السياسي و السلامة الإقليمية للدولة، و توجب عدم تدخل أية دولة في شؤون دولة أخرى [2].

فالسيادة، بكلمة مختصرة: هي التي تضمن لكيان سياسي ما وجوده و استقلاله و مساواته مع الكيانات السياسية الأخرى و المكونة لمجتمع الأمم، و هي بهذا المعنى تتفق مع مفهوم الاستقلال، و البعض يعرفها بأنها أعلى درجات السلطة [3].

و اختلاط مفهوم السيادة بغيره من المفاهيم المشابهة مثل الحرية و الاستقلال و حق تقرير المصير، يرجع إلى أن السيادة تحتوي على هذه المفاهيم كلها، و لكن كلا منها لا يعبر عن السيادة بل يعد مظهرا من مظاهرها[4].

---

1 - حسن نافعة، **سيادة الدول في ظل تحولات موازين القوى في النظام الدولي** مجلة أفكار الالكترونية، العدد 4، ابريل، 2003.
2 - المرجع نفسه.
3 - نظام بركات، عثمان الرواف، محمد الحلوة، **مبادئ علم السياسة**، مكتبة العبيكان، السعودية، ط1، 1997، ص 162.
4 - حسن رزق سلمان عبدو، **النظام العالمي و مستقبل سيادة الدولة في الشرق الأوسط**، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، قسم التاريخ و العلوم السياسية، جامعة الأزهر، غزة، 2010)، ص 49.

1 3 - خصائص السيادة:

يجمع أغلب الباحثين على أن للسيادة خمس خصائص هي:

- **مطلقة Absolute**: أي أنه ليس هناك سلطة أو هيئة أعلى منها في الدولة فهي بذلك أعلى صفات الدولة و يكون لها بذلك السلطة على جميع المواطنين، و مع ذلك فإنه توجد عوامل تؤثر على ممارسة السيادة يمكن اعتبارها حدودا قانونية، فحتى الحاكم المطلق لا بد أن يتأثر بالظروف التي تحيط به سواء كانت ظروف اجتماعية، اقتصادية أو ثقافية كما يتأثر أيضا بطبيعة الإنسان، كما يجب أن يراعى تقبل المواطنين للقوانين، و إمكان إطاعتهم لها[1].
- **شاملة Universal**: أي أنها تطبق على جميع المواطنين في الدولة و من يقيم في إقليمها باستثناء ما يرد في الاتفاقيات و المعاهدات الدولية مثل الدبلوماسيين و موظفي المنظمات الدولية و دور السفارات، و في نفس الوقت فإنه ليس هناك من ينافسها في الداخل في ممارسة السيادة و فرض الطاعة على المواطنين [2].
- **لا يمكن التنازل عنها Inalienable**: بمعنى أن الدولة لا تستطيع أن تتنازل عنها و إلا فقدت ذاتها.
- **دائمة Permanen**: بمعنى أنها تدوم بدوام قيام الدولة و العكس صحيح، و التغير في الحكومة لا يعني فقدان أو زوال السيادة، فالحكومات تتغير و لكن الدولة تبقى و كذلك السيادة.

- **لا تتجزأ Indivisible**: بمعنى أنه لا يوجد في الدولة الواحدة سوى سيادة واحدة لا يمكن تجزئتها.

---

1 - محمود إسماعيل محمد، **دراسات في العلوم السياسية**، مكتبة الإمارات، العين، ط2، 1984، ص 90.
2 - المرجع نفسه، ص 90.

2 - مفهوم حقوق الإنسان:

أضحى الاهتمام بمسألة حقوق الإنسان يمثل إحدى أهم السمات المميزة للنظام الدولي الراهن خلال العقود الثلاثة الماضية ، وقد لعبت مسألة حقوق الإنسان وحرياته دورا كبيرا في تفجير الكثير من الثورات والانتفاضات على مدى تاريخ الإنسانية ، وذلك اعترافا بها وتقديرا لواجب حمايتها وبذل الأرواح و الجهود في سبيل الدفاع عنها ونشرها والتثقيف بها.

وحيث لم تعد حقوق الفرد من الأمور السيادية للدولة التي لا يحق للمجتمع الدولي التدخل فيها، بل أصبحت هذه الحقوق ذات معنى عالمي ، ومن أهم المعايير التي يجري الاحتكام إليها في تقييم سلوكيات الدول.

إن مصطلح" حقوق الإنسان "هو مصطلح حديث نسبيا أما الحقوق الطبيعية فهو المصطلح المستعمل في القرون السابقة وتحديدا في القرون الوسطي بالنسبة للتطور الأوربي و أن حقوق الإنسان هي الحقوق التي تُكفل للكائن البشري الحفاظ علي حياته والمرتبطة بطبيعته كحقه في الحياة والمساواة و غير ذلك من الحقوق المتعلقة بذات الطبيعة البشرية التي ذكرتها المواثيق والإعلانات العالمية. [1]

ويختلف مصطلح حقوق الإنسان عن مصطلح القانون الإنساني الدولي الذي يكفل حماية الإنسان أثناء النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية والذي يطلق عليه أيضا قانون جنيف نسبة إلي اتفاقيات جنيف

الأربعة لعام 1949 م، فالأخير قانون استثنائي لا يطبق إلا في أوقات معينة في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية بينما حقوق الإنسان فيجب حمايتها في وقت السلم والحرب.

---

1 -رضوان زيادة، **مسيرة حقوق الإنسان في العالم العربي**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2000، ص 7.

وتعرف حقوق الإنسان بأنها : " مجموعة الاحتياجات أو المطالب التي يلزم توافرها بالنسبة إلى عموم الأشخاص، وفي أي مجتمع، ودون أي تميز بينهم في هذا الخصوص سواء لاعتبارات الجنس، أو النوع أو اللون ، أو العقيدة السياسية ، أو الأصل الوطني ، أو لأي اعتبار أخر". [1]

وتعرف حقوق الإنسان بأنها: " تلك الحقوق الثابتة للإنسان ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا وسياسيا ،على قدم المساواة دون تمييز من حيث الجنس أو اللون أو الدين أو العرق". [2]

وتعريف آخر من مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان ينص على : "أنها ضمانات قانونية عالمية ، تخص كل البشر، وتحمي الأفراد والمجموعات من الأفعال أو الامتناع عن الأفعال مما يؤثر على كرامتهم الإنسانية ".

ومن الثابت أن حقوق الإنسان تولد مع الإنسان نفسه واستقلالا عن الدولة ، بل وقبل نشأتها، لذلك تتميز هذه الحقوق بأنها كقاعدة عامة واحدة في أي مكان من المعمورة، فهي ليست وليدة نظام قانوني معين، إنما هي تتميز بوحدتها وتشابهها، باعتبارها ذات الحقوق التي يجب الاعتراف بها واحترامها وحمايتها، لأنها جوهر ولب كرامة الإنسان، وقد عملت الشرائع السماوية من خلال تعاليمها على تطبيق هذا الجانب بشكل واقعي في الحياة الإنسانية، وخاطبت الأسرة البشرية بشكل عام دون تمييز من حيث المكان أو الزمان،

وهذا ما تجل ى تأكيده في الشريعة الإسلامية بقوله تعالى : "ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم عل كثير ممن خلقنا تفضيلا ".[3]

و إن كان ثمة تمييز أو تغاير فإن ذلك يرجع لكل مجتمع تقاليده وعاداته و معتقداته.

1 - أحمد الرشيدي، **حقوق الإنسان دراسة مقارنة في النظرية و التطبيق**، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة،2003، ص 35.
2 - ميثاق الأمم المتحدة 1945، المادة الأولى.
3 - سورة الإسراء، الآية 70.

ويمكن اعتبار معاهدة ويستفاليا عام 1648 م أول معاهدة في العالم في حماية الإنسان الأوروبي من الحروب والقتل والحماية وعدم استغلاله ، ومن بعد ذلك عقدت عدة معاهدات واتفاقيات بشأن بعض الحقوق كمعاهدة باريس للسلام 1814 و 1815 م ، وإعلان فيرونا 1822 م والتي تتضمن في مجموعها إلغاء الرق في كافة أشكاله ، ثم الاتفاقيتين الدوليتين 1904 و 1910 م المتعلقتين بقمع الاتجار بالنساء والأطفال. [1]

لقد استمر الغرب في تبني ونشر قيم حقوق الإنسان حتى عام 1917 م دونما تحديات حقيقية ، ولكن نجاح الثورة الشيوعية في روسيا وظهور الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى في فتوة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وتقديمها نموذجا قيميا مختلف تماما عن النموذج القيمي الغربي، وفي إطار هذا النموذج أصبحت الجماعة وليس الفرد هي جوهر حقوق الإنسان، وبالتالي أصبحت الحقوق الاجتماعية والاقتصادية هي محل تركيز الكتلة الاشتراكية، وهذا الاختلاف بين النموذجين الغربي والشرقي كان له طيلة الحرب الباردة انعكاساته على مواقف الدول المتبنية لهما من انتهاكات حقوق الإنسان، ومن ثم موقفها من مبدأ التدخل الإنساني.

1 -تيسير ابراهيم قديح، **التدخل الدولي الإنساني "دراسة حالة ليبيا 2011 "**، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة 2013)، ص 49.

2- ضمانات حماية حقوق الإنسان:

لقد وضع المجتمع الدولي مجموعة من الضمانات لحماية الأفراد والشعوب أهمها:

- **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948:**

بدأت الأمم المتحدة نشاطها لترجمة ما ورد بالميثاق، والمتعلق بحماية حقوق الإنسان ، بمحاولة إصدار وثيقة أو إعلان يفصل هذه الحقوق وقد تولت لجنة حقوق الإنسان المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي دراسة هذا الاقتراح على الفور، ولم تأخذ صياغة بنود الإعلان في حد ذاته وقتا طويلا ، لكنه ثارت أسئلة مهمة تتعلق بالسيادة والشؤون الداخلية وهل سيصبح لأجهزة الأمم المتحدة دور في الرقابة أو ضمان التزام الدول بالحقوق الواردة في الإعلان...الخ. (1)

و في 10 ديسمبر 1948 اتخذ العالم، من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا تاريخيا بتبني" **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان"** باعتباره المرجعية الدولية لتحديد الحقوق المعترف بها، والتي يجب أن تحترم وتعزز لجميع بني البشر دون تمييز، هذا الحد الأدنى من الحقوق الإنسانية الذي يوفر الظروف المناسبة لتحقيق التنمية والعدالة والمساواة والسلم والأمن الدوليين.

وقد جاءت نصوص الإعلان عالمية النزعة فهي موجهة إلى الإنسان أينما وجد بغض النظر عن ديانته ولونه وجنسه، وجنسيته أي انه إعلان لا يحمل السمة الوطنية لدولة معينة أو الخصائص المميزة لأمة

بعينها طالما انه يتجاوز نطاق الدولة الواحدة وان المقصود بالعالمي في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هو الشمولية، فحقوق الإنسان عالمية، بمعنى أنها حقوق للناس كافة.

---

1 - حسن نافعة، **الأمم المتحدة في نصف قرن: دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945** ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، 1995، ص 209.

وقد عبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عن الاعتماد المتبادل بين حقوق الإنسان وتكاملها بصورة ضمنية في عدد من مواده، من أهمها (المادة 31) التي تنص : " ليس في هذا الإعلان نص يجوز تأويله على أنه يخول لدولة أو جماعة أو فرد أي حق في القيام بنشاط أو تأدية عمل يهدف إلى هدم الحقوق والحريات الواردة فيه". [1]

ولم يأخذ الإعلان صورة المعاهدة الدولية، فهو مجموعة مبادئ ليس لها أية قيمة إلزامية حسب الرأي الغالب، في حين اعترفت له بعض الاجتهادات بالقيمة القانونية الملزمة ويعتبر الإعلان هو الأصل الذي تفرعت عنه كل الحقوق.

وبعد مرور عدة سنوات على نهاية الحرب الباردة، سادت بين الدول الرغبة في أن تبدو ملتزمة بحقوق الإنسان، ومن ثم أصبح مقبولا أن تناقش في هذه المرحلة إمكانية أن يصبح الإعلان دولياوليس عالميا ، وان دفعت بعض الدول بفكرة مراعاة الخصوصية الثقافية لدى تطبيق فكر ومبادئ حقوق الإنسان .

- **العهدان الدوليان الخاصان بحقوق الإنسان:**

وتعرف هاتان الاتفاقيتان بالعهدين الدوليين لعام 1966 ، ويعني الأول منها بالحقوق الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، وأقر في 3 /1976/1، في حين يتعرض الثاني للحقوق المدنية والسياسية البروتوكول الاختياري الملحق به، وأقر في 1976/3/23، واللذان أعتبرا خطوة هامة في سبيل الحماية

القانونية لحقوق الإنسان على مستوى العلاقات الدولية، وما يميزهما هو أنهما ملزمتين قانونا للدول المصدقة عليهما. [2]

1 - الأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 30.
2 - رضوان زيادة، مرجع سابق، ص 45.

الفرع الثاني: أثر المتغيرات الدولية على النظام الإقليمي المغاربي

- **أولا: تأثيرات النظام الدولي الجديد**

بما أن النظام الدولي الجديد يعتبر أهم متغير دولي فقد كان له تأثير كبير على النظام الأمني الإقليمي العربي بشكل أساسي بفقدان العرب لفوائد التناقض الذي كان موجود خاصة في مجال التسليح، فمعظم الدول العربية كانت تتلقى ترسانتها العسكرية من الاتحاد السوفياتي ،إضافة إلى تفككه إلى دول أصبحت تنافس الدول العربية في مجال إنتاج النفط وتصديره،مما أدى إلى تحرك روسيا التي ورثت الاتحاد السوفياتي اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية والغرب بشكل عام، وبدأ يظهر التنافس الأوروبي الأمريكي حول المنطقة المغاربية من خلال سيناريو التعاون العسكري في مجال مكافحة الإرهاب, و يقابله تناقض تام من خلال التعاون العسكري مع إسرائيل مما شكل تهديد حقيقي [1] على النظام الأمني الإقليمي المغاربي.

بالإضافة إلى سيطرة الولايات المتحدة على الهيئات الدولية خاصة الأمم المتحدة مما أدى إلى فقدان الشرعية الدولية كأقل تقدير بسبب انعدام من ينافسها ،خاصة في ما يخص قضية الصحراء الغربية والتي سرعان ما دولت في الأمم المتحدة، و تأثير الولايات المتحدة الأمريكية في قرارات التسوية بشأنها، وبروز التدخل الدولي الإنساني كآلية للهيمنة باسم حماية الأقليات كحصار ليبيا بحجة حماية المدنيين و

التدخل من اجل حقوق الإنسان، و التدخل باسم مكافحة الإرهاب الدولي ،إضافة إلى بلورة المشاريع الدولية كمشروع الشرق الأوسط الكبير لتواكب تطور النظام الدولي الجديد .

---

1 -نادية محمود مصطفى، **أوروبا و الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص20.

- **ثانيا: انعكاسات قيام الإتحاد الأوربي**

لقد عمل الإتحاد الأوربي على ربط علاقات ثنائية مع الدول المغاربية منذ حصولها على الاستقلال حتى يتسنى له التفاوض مع كل دولة حسب مصالحه فيها، نظرا لتنوع خصائص الدول المغاربية و ذلك لمنعها من تحقيق الوحدة و التكامل في إطار كتلة متجانسة لأنه يدرك جيدا الإمكانيات التي تملكها هذه الدول و التي من الممكن أن تجعل منها تجمعا إقليميا مؤثرا خاصة من الناحية الاقتصادية. [1]

يأتي تأثير الاتحاد الأوروبي كتكتل إقليمي على المنطقة المغاربية و أمنها في ذلك الاستقطاب التجاري الأوروبي الذي كان على حساب التجارة البينية لدول المنطقة، بالإضافة إلى أنه يستخدم لأغراض سياسية خاصة لما يتعلق الأمر بالمواد الإستراتيجية ، فبالرغم من مشاركة الدول المغاربية في مؤتمر برشلونة 1995، المؤسس للشراكة الأورو متوسطية تحت إطار المغرب العربي ، إلا أن الاتحاد الأوروبي فضل التعامل مع الدول المغاربية بصفة منفردة ، وذلك بين الإتحاد الأوروبي ككتلة موحدة، وبين كل دولة مغاربية منفردة.

إذن ففكرة اتحاد المغرب العربي لا تجد صدى لدى الاتحاد الأوروبي [2]، الذي تريد توحيد المنطقة المغاربية كسوق وليس كثقافة وشعب و توجه سياسي موحد، لذلك فهو يفضل التعامل مع كل دولة على حدا، بالرغم من أن اتحادها يعود بالكثير من النتائج الايجابية على الإتحاد الأوربي.

إن مؤسسات الاتحاد الأوروبي تحكمها سياسة موحدة ومعاملاتها مع المغرب العربي لا تخرج عن نطاق الهيمنة و محاولة إحياء للاستعمار القديم وفق معطيات جديدة أساسها الاقتصاد والتغلغل الثقافي، الذي كان له اثر كبير على المنطقة المغاربية و ذلك بتكريس التبعية و تغذيتها.

---

1 - بيرم فاطمة، **أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة** ، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010)، ص 165.

2 - المرجع نفسه، ص 165.

وأحسن ما يترجم هذه الرؤية الإستراتيجية هو الطريقة التي تعاملت بها مع قضية الصحراء الغربية ، وذلك بحرص الإتحاد الأوربي و فرنسا خاصة على الحفاظ دائما على تلك التوترات بين كل من الجزائر والمغرب [1] ، اللتين تشكلان نواة منطقة المغرب العربي ، وحتى بعد إعلان قيام إتحاد المغرب العربي في 1989 ، واصلت فرنسا تلك الإستراتيجية سواء بشكل إنفرادي أو بالاعتماد على الإتحاد الأوروبي، حيث عملت على تحقيق الاستقطاب التجاري للدول المغربية من طرف الإتحاد الأوروبي، وخاصة مع انطلاق مبادرة الشراكة الأورو متوسطية.

- **ثالثا: تداعيات مكافحة الإرهاب**

يحتضن المغرب العربي عمل العديد من الجماعات المتشددة، ففي الجزائر هناك الجماعة السلفية للدعوة والقتال التي ركزت على البعد الخارجي بعدما كانت تركز على الأهداف المحلية فقط ، حيث تعتبر اليوم جزء من تنظيم القاعدة بعد تأييدها لأسامة بن لادن، أما في المغرب الأقصى فقد حوكم أكثر من ألف شخص من المطلوبين في تهم تتعلق بالإرهاب خاصة بعد هجمات الدار البيضاء في عام2003، تلك الهجمات التي كشفت عن وجود جماعتين هما : الجماعة السلفية الجهادية ، الجماعة المقاتلة الإسلامية المغربية .لذلك أصبحت تطلق تسمية " تنظيم القاعدة في المغرب العربي" ، هذا بالإضافة إلى محاذاة المغرب العربي لمنطقة الساحل الإفريقي ، والتي تعتبر من أخطر معاقل الجماعات الإرهابية في العالم ، مما جعل منطقة المغرب تصنف كمنظمة خلفية لأنصار السلفية.

لما كانت أحداث 11سبتمبر2001 تسير في طريق واحد هو اعتبار من قاموا بهذه العمليات الإرهابية هم مسلمون عرب، مما أعطى خصوصية في التعامل الدولي معها بقيادة الولايات المتحدة اتجاه الدول العربية

1 - بيرم فاطمة،.مرجع سابق، ص 166.

عامة و المغاربية خاصة، فقد كانت انعكاساتها كبيرة على النظام الأمني الإقليمي المغاربي فقد شكلت هذه الأخيرة دفعا قويا للجزائر التي كانت تعاني من الإرهاب لسنوات عديدة رغم مطالبتها بمكافحته وتجفيف منابعه، مما أدى إلى كشف مصادر تمويل الجماعات الإسلامية المتطرفة خاصة في أوروبا التي وفرت الحماية على أنها معارضة سياسية.

كما أن التطور الذي حصل على مستوى المكافحة ،قابله تطور في آليات الاستعمال للإرهاب الدولي وصولا إلى عالميته وتبنيه فكرة الجهوية كما حدث في شمال إفريقيا بإعلان وجود تنظيم القاعدة في شمال إفريقيا مما يحتم تعاون إقليمي مغاربي كضرورة للحد من ظاهرة الإرهاب،ووضع بلدان المغرب العربي في وسط هذه المتغيرات مع ترك الخلافات جانبيا خاصة بين المغرب و الجزائر حول ملف الصحراء الغربية.

إلا أن هذه المكافحة أخذت منحا لم يسبق له مثيل بعد استخدام الرئيس بوش مصطلح " الحملة الصليبية " خلال وصف الحرب الأمريكية ضد ما تعتبره إرهابا ، أصبحت سياسة التدخل الدولي عن طريق الحروب المسبقة من خلال القيام بخطوات عسكرية قبل حدوث الهجمات وسيلة لتبرير الولايات المتحدة حروبها وانتهاكها لقواعد القانون الدولي و ميثاق الأمم المتحدة خاصة مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول[1] ،وأصبح هناك توجه أمريكي بتبني عقيدة عسكرية بنفس المواصفات التي كانت تقوم بها إبان الصراع الإيديولوجي مع الاتحاد السوفياتي سابقا [2] من خلال التواجد في كل المناطق الإستراتيجية في العالم بما يحقق مصالحها الحيوية، مما أدى إلى تقليص أهمية المدخل الإقليمي لترتيبات الأمن ذاته

1 - محمد الأطرش، **التطورات الأخيرة في الولايات المتحدة الأمريكية و انعكاساتها العربية**، مجلة المستقبل العربي تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 24، أكتوبر 2001، ص 10-11.
2 - غسان العزي، **11 أيلول و النظام الدولي**، مجلة شؤون الأوسط تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية و البحوث و التوثيق، بيروت، العدد 105، شتاء 2002، ص 32-37.

لصالح "المدخل الدولي" المرتبط بسياسة الدولة العظمى في العالم.[1]

هنا يبرز التحرك الغربي و الأمريكي لحماية المصالح الموجودة في المنطقة، كذا يضاف لها عنصر المنافسة الدولية، و تتم الإشارة إلى الصين تحديدا في هذا الصدد إذ من الواضح أن الاهتمام الأمريكي بالقارة ليس فقط من أجل الأمن فيها أو لمحاربة الإرهاب، حيث أن هناك عدة أسباب لذلك، يرجح بعض المحللين السبب الاقتصادي أو بالأحرى الطاقوي، الذي يرتكز أيضا على المنافسة الدولية.

إن الحرب على الإرهاب هي إحدى الوسائل الأمريكية لدعم سياستها الإمبريالية التوسعية و هيمنتها، و الاستفادة من الظروف الدولية الراهنة خاصة في مواجهة القوى الصاعدة مثل الصين على وجه الخصوص، كذا حل مشاكلها الاقتصادية و الطاقوية، فقد قامت بخلق الإرهاب في الصحراء و الساحل لجعلها ضمن مناطق الحرب الشاملة على الإرهاب، و تسهيل التحركات الأمريكية في المنطقة، و إضفاء شرعية عليها أمام المجتمع الدولي و الرأي العام العالمي.

تعتبر الحرب الأمريكية على الإرهاب؛ مرحلة تقديم ذرائع لإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية الهادفة لعسكرة العالم و استغلال ثروات الدول.

إن الأمن و الاستقرار في شمال إفريقيا و منطقة الساحل، يعد مهما لدول المنطقة، لكن توتره قد يوفر فرصا للقوى الدولية لاستغلال الأوضاع الأمنية المتوترة للضغط على هذه الدول لتمرير سياساتها كونها منطقة إستراتيجية حيوية.

1 -محمد عبد السلام، **ترتيبات الأمن الإقليمية في مرحلة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، مصر، العدد 127،2003، ص 27-28.

- **رابعا: انعكاسات تدفق النفط في المنطقة**

إن الواقع الجيوسياسي للنفط أعطى أهمية للأقطار العربية التي أصبحت تلعب الدور الرئيسي اليوم في الساحة النفطية خاصة في المغرب العربي (الجزائر وليبيا)، لذلك فقد كان للنفط أثار وانعكاسات على النظام الأمني الإقليمي المغاربي في اتجاهات مختلفة أهمها : [1]

- أدى النفط في المنطقة المغاربية إلى إثارة نزاعات حدودية مثلما كان بين الجزائر وتونس حول نقطة الحدود233 [2]، وبين تونس وليبيا.

إن أبرز التداعيات على النظام الأمني الإقليمي المغاربي من جراء النفط هو ما أحدثته هجمات 11سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بمحاولتها استبدال مصادر نفط أخرى نتيجة الضغوط حول العلاقات الأمريكية بالدول الخليجية و على رأسها السعودية، كما أن هاجس مكافحة الإرهاب ألقى بضلاله على الأمن القومي الأمريكي في اتجاه الطاقة ومحاولة خلق ظروف جديدة للولايات المتحدة من اجل تبرير تدخلاتها في الدول المغاربية (ليبيا) وحماية مصالحها الطاقوية من هجمات إرهابية، بالإضافة إلى تقويض الدور التي تلعبه بعض الدول غير التقليدية في المنطقة المغاربية كالصين ، يضاف لها الوصول إلى منابع النفط غير الخليجية خاصة الليبية منها.

بما أن النفط يشكل المورد الرئيسي للدول المغاربية خاصة ليبيا و الجزائر و المحرك الرئيسي لها في مجال التنمية والاقتصاد الوطني فان أي تقلبات لأسعاره في البورصات العالمية للطاقة ينعكس عليها ايجابيا من خلال ارتفاع المداخيل وسلبيا في حالة العكس أي انخفاض الأسعار، وقد حدث عدة مرات،

وتظهر هذه الآثار و الانعكاسات عند الدول المغاربية المعتمدة في ميزانيتها على سعر مرجعي معين للنفط وذلك عند حدوث الحروب أو الأزمات أو الحوادث التي لها تأثير على العالم، وأبرز مثال على ذلك

---

1 - أحمد بن عيسى، مرجع سابق، ص 78.
2 - رقية بلقاسمي، **التكامل الإقليمي المغاربي: دراسة في التحديات و الآفاق المستقبلية**، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2010-2011)، ص 102.

الهجمات الإرهابي في 11سبتمبر 2001 ضد الولايات المتحدة الأمريكية التي ساهمت في تراجع اقتصادي كبير للدول المغاربية بسبب الركود الاقتصادي الذي حدث في العالم نتيجة الخوف، كما انجر عنها تداعيات على الأسواق الأخرى ذات الاتصال مع اقتصاديات الدول العربية.

إضافة إلى الأزمة المالية الحالية التي بدأت تؤثر بشكل غير كبير على المنطقة العربية من خلال هبوط أسعار النفط خاصة على الدول العربية المصدرة للنفط التي تعتمد في مداخليها على البترول بشكل أساسي، مما يؤدي بهذه الأخيرة إلى انخفاض الناتج القومي الإجمالي لها الذي ينتج عنه التقليل من الإنفاق العام، مما يحتم اللجوء إلى الاقتراض الخارجي الذي يصاحبه أزمات اقتصادية و اجتماعية داخلية [1] بسبب شروط الهيئات الدولية المالية المقرضة، إضافة لانعكاس ذلك على الاستثمارات العربية في الخارج خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية باعتبار أن اكبر استثمارات الحكومات العربية توجد في الأسواق الأمريكية وقد أدى ذلك إلى خسارة ملايير الدولارات جراء الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها.[2]

1 -توفيق عزام، **تداعيات الأزمة المالية على الدول العربية**، مجلة شؤون عربية، مصر، العدد 2009،138، ص 10.

2- Abdelkader beltas ,**la Crise de Sub-prime et Déclenchement de la Crise Financière Internationale**, Ed, légende, 2009, p66.

- خامسا: تقويض الاختصاص الوطني للسيادة و حماية حقوق الإنسان

أصبحت السيادة في عصر العولمة و في عصر الفوضى الخلاقة التي تدعو إليها الولايات المتحدة الأمريكية مقتصرة على الدول الكبرى المهيمنة و التي استطاعت أن تسخر القانون الدولي و الشرعية الدولية و مؤسسات المجتمع الدولي لصالحها و في خدمة مصالحها الإستراتيجية مما عزز من سيادتها حتى و لو باستعمال القوة العسكرية على حساب سيادة الدول الأخرى للتدخل في شؤونها الداخلية بدعاوي كثيرة منها دعوى حماية الأقليات [1]، فأصبحت بذلك سيادة شكلية تقبل بمتغيرات السياسة الخارجية للدول المهيمنة بشكل لا تملك معه خيارات أخرى، و بهذا فالسيادة في حاجة إلى إعادة تصنيف جديد تقتضيه الظروف الدولية الراهنة و تأخذ في الحسبان المتغيرات الجديدة. [2]

و قد شكل التدخل الدولي الإنساني لحماية حقوق الإنسان أبرز ملامح التطور الدولي لحماية حقوق الإنسان فبعدما كانت الأمور تمشي في إطار داخلي لتتعداه إلى استعمال أساليب جديدة لحماية الأفراد داخل الدول التي يتم انتهاك فيها الحقوق و الحريات و وتلعب أجهزة الأمم المتحدة الدور الأساسي في ذلك خاصة مجلس الأمن الذي أعطى لمفهوم التدخل الدولي لحماية حقوق الإنسان تحول جديدا من خلال ربط الانتهاكات بحفظ السلم والأمن الدوليين وصولا إلى تطوير الممارسات الدولية له ليصبح مبدأ عاما في إطار المجتمع الدولي المعاصر.

لقد حصل تطور جديد عندما اعتبرت الانتهاكات الجسيمة والمنظمة لحقوق الإنسان بأنها تعرض السلم الدولي للخطر، بحيث يتعذر الاحتجاج بمبدأ السيادة ليكون حاجزا واقيا ترتكب بسببه مثل هذه الانتهاكات،

1 - حسن عبد الله الدعجة، **انعكاسات العولمة على السيادة الوطنية**، (أطروحة دكتوراه ، جامعة القاهرة، 2003)، ص 93.
2 - عباس محمود المحارمة، مرجع سابق، ص 110.

فالسيادة لا تعني الحق في ارتكاب مذابح جماعية أو إقامة أنظمة فصل أو تمييز عنصري أو تهجير جماعي أو غيرها من الجرائم الدولية الإنسانية، وأن إجراءات الحماية المتمثلة بالمناشدة والمعاتبة والاحتجاج والإدانة و المقاضاة أو حتى بالتدخل الإنساني لا ينبغي أن تتقيد بحدود القانون الدولي التقليدي، لأن حماية حقوق الإنسان تشكل إحدى دعامات السلم الدولي في النظام الدولي الجديد، و هذا ما طبقته الولايات المتحدة الأمريكية في الحالة الليبية، و الحقيقة أن هذا التدخل الأممي في ليبيا بموجب القرارين 2011/1970 و 2011/1973، فرضته عوامل إنسانية و مسؤولية أخلاقية للمجتمع الدولي، غير أنه و بالنظر إلى الموقع الاستراتيجي لليبيا و الإمكانيات النفطية التي تزخر بها، يبدو أن التحمس في التدخل بالصورة التي بدت على الميدان أخيرا ينطوي على عوامل مصلحية أكثر منها تحقيق السلم و الأمن الدوليين و حماية الشعب الليبي. **(1)**

إن هذا التدخل من شأنه أن يفرض تحديات أمنية و اقتصادية و اجتماعية على جميع دول المغرب العربي بدون استثناء، و قد يسمح بإنعاش حركات مسلحة رافضة للتدخل الأجنبي بالمنطقة، حيث أن هذا التدخل سيشكل سابقة يمكن تكرارها في عدد من الدول العربية و المغاربية، التي تشهد توترا متزايدا بين الشعوب و الأنظمة، كما أن هذه الوضعية و ما سينجم عنها من تدهور للأوضاع سيمنح لبعض الأنظمة المستبدة ذريعة و مبررات أخرى لرفض مطالب الحركات الاحتجاجية و ذلك بربطها بجلب الاحتلال و التدخل الأجنبيين للمنطقة.

1 - إدريس لكريني، **فرص و مخاطر التدخل الدولي في ليبيا**، نقلا عن الموقع:
http://minbaralhurriyya.org/index.php/archives/4898

المطلب الثاني: المتغيرات الإقليمية و أثرها على النظام الإقليمي المغاربي

الفرع الأول: المتغيرات الإقليمية

- **أولا: قضية الصحراء الغربية**

تعتبر مشكلة الصحراء الغربية "وادي الذهب" من القضايا المهمة والحيوية التي شغلت عددا من دول منطقة المغرب العربي واحتلت مكانتها في الحياة السياسية لدوله على المستوى الرسمي والشعبي بكل معطياتها المحلية والإقليمية والدولية.

وتظهر أهمية المشكلة من خلال كونها بؤرة للصراع الإقليمي وعدم الاستقرار في منطقة المغرب العربي ومحاولات القوى الدولية الرامية إلى تجزئة وتفتيت وحدة التراب الوطني لأقطار المغرب العربي عامة والمملكة المغربية بشكل خاص عن طريق السيطرة الاستعمارية الفرنسية أو الاسبانية المباشرة حيناً أو عن طريق المعاهدات والمواثيق التي فرضتها الدول الاستعمارية على المنطقة حيناً آخر.

1 - الجذور التاريخية لمشكلة الصحراء الغربية

بدأت مشكلة الصحراء الغربية مع بداية خروج القوى الاستعمارية من المنطقة [1] وما خلفه هذا الخروج من مشاكل حدودية ناتجة عن تقسيمه للمنطقة تقسيما لم يراعي فيها هويات السكان و لا الآثار السلبية الناتجة عن هذا التقسيم بل اعتمد في الأساس على تقسيم النفوذ بين الدول الاستعمارية خاصة فرنسا واسبانيا، اللتان مثلتا القوى الاستعمارية الكبرى في منطقة شمال إفريقيا.

1 - عبد القادر رزيق المخادمي، **نزاعات الحدود العربية**، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، ص 132.

ولأن الجزائر كان مستعمرة فرنسية بالإضافة إلى تونس والمغرب وموريتانيا ، فقد أخذت اسبانيا كل من الصحراء الغربية وبعض المناطق في شمال المغرب وفي نهاية الخمسينيات ومطلع الستينيات من القرن الماضي استقلت كل المنطقة المغاربية فقد استقلت المغرب في مارس سنة 1956 و استقلت تونس سنة 1956واستقلت الجزائر في جويلية سنة 1962 وكذا أخذت موريتانيا استقلالها من المغرب ،وما إن أخذت الدول المغاربية استقلالها حتى ظهرت النزاعات الحدودية خاصة بين المغرب والجزائر والمغرب وموريتانيا ووصل حد التصادم المسلح بين الجزائر والمغرب سنة 1963 فيما سمي ب"حرب الرمال" وكذا النزاع بين المغرب وموريتانيا في الأمم المتحدة والتي كانت تطالب بها أساسا المغرب على أساس أنها جزء من التراب المغربي وذالك بعد أن تحقق للمغرب استقلاله، بدأ في المطالبة بحقه في عدة أقاليم، وكذلك بدأ في محاولة الإعلان عن فكرة المغرب الكبير[1].

ظهرت المقاومة الوطنية في الصحراء لقوات الاحتلال الفرنسي والإسباني بعد عام واحد من حصول المغرب على استقلاله عام 1956 تحت قيادة جيش التحرير المغربي الذي استمد عناصر قوته من قبائل الصحراء[2].

نمت الحركة الوطنية الصحراوية في أحضان الحركة الوطنية المغربية، وقدمت فرنسا لاسبانيا من خلال قواعدها في موريتانيا والجزائر مساعدات وإمدادات عسكرية بهدف إيقاف زحف جيش التحرير المغربي نحو تحرير الصحراء والذي انزل بالقوات الاسبانية خسائر كبيرة[3].

1 - راغب السرجاني ،" **الصحراء الغربية ... المغرب أم البوليساريو** . "المتوافر على الرابط التالي:
http://forum.stop.com/55-html439243. تم الاطلاع عليه في: 2015/03/31, على الساعة : 15:46.

2 على الشامي، **الصحراء الغربية عقدة التجزئة في العالم العربي** ، دار الحكمة، بيروت، ط1، 1980، ص7.

3 - ابراهيم ولد الشريف، **العلاقات الجزائرية المغربية**، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية التربية، بغداد، 1998)، ص7.

وقد تشابكت قضية الصحراء الغربية مع مشكلة الحدود المغربية الجزائرية في منطقة "تندوف" وأصبحت عائديّ هذه المنطقة إلى الجزائر وعائديّ الصحراء الغربية إلى المغرب تشكل الأساس التاريخي للازمة بين البلدين خاصة وان المنطقة مهيأة للابتزاز السياسي وتوازن القوى الإقليمية والدولية الذي أخذت آثاره تطفو على السطح في بداية الستينات من القرن الماضي، وعكست هذه المشكلة تقاطع إستراتيجية البلدين بعد أن حاول المغرب تحييد موقف الجزائر كطرف في النزاع، حيث وقعت معها اتفاق أثناء انعقاد قمة منظمة الوحدة الإفريقية، ومن جانب آخر فأن الجزائر أخذت تشكك في مصداقية النوايا المغربية وتعمل على قيام كيان صحراوي يفصل المغرب عن موريتانيا [(1)].

لقد كان تخلي اسبانيا عن الإقليم بموجب اتفاقية مدريد عام 1957 وإعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1974 بحق شعب الصحراء في تقرير المصير والاستقلال وظهور جبهة البوليساريو كقوة عسكرية تلقي الدعم من الجزائر قد جعل من إقليم الصحراء المغربية محوراً مهماً من محاور عدم الاستقرار في العلاقات المغربية عامة والعلاقات المغربية-الجزائرية خاصة، وان إحاطة الإقليم بأقطار لكل منها مشاكله مع الآخر قد عقّد المشكلة وجعل منها منطقة تنازع بين كل من المغرب والجزائر وموريتانيا وجبهة البوليساريو.

1 - صلاح الدين حافظ، **حرب البوليساريو**، دار الوحدة، بيروت، 1981، ص281.

2 - أطراف النزاع حول الصحراء الغربية

يدور النزاع في الإقليم بين كل من المغرب والجزائر وموريتانيا واسبانيا وحركة البوليساريو وهي الأطراف المباشرة، وهناك أطراف أخرى غير مباشرة تظهر مواقفها عبر المنظمات الدولية والإقليمية ذات العلاقة بمشكلة الصحراء، وان لكل طرف من أطراف النزاع مصالحه السياسية والاقتصادية ويقدم الأسباب والحجج التي تدعم مواقفه وفيما يلي استعراض مواقف أطراف النزاع المباشرة:

- **المغرب:** بعد حصول المغرب على استقلاله عام 1956 وقع اتفاقية مع اسبانيا تقضي باحتفاظ الثانية بمواقعها في سبتة ومليلة والجزر الجعفرية في الشمال ومواقع ايفني وطرفايا والساقية الحمراء ووادي الذهب في الجنوب[1]، هذه الاتفاقية أبقت أكثر من نصف أراضي المغرب محتلة من قبل اسبانيا، ومن هنا بدأت مشكلة الصحراء، حيث بدأت المطالبة الوطنية بتحرير باقي الأراضي المغربية واتخذت هذه المطالبة أسلوبا سلمياً ومن خلال الوسائل الدبلوماسية والممارسات الشعبية مثل المسيرة الخضراء وطرح المشكلة في اجتماعات المنظمات الإقليمية والجامعة العربية، وكان هناك إجماع وطني داخل المغرب والصحراء على ضرورة استقلال الصحراء كجزء من التراب المغربي وهذا ما لا تريده اسبانيا حيث عملت على خلق الفرقة والفتنة من خلال تعيينها رموزاً صحراوية لإدارة الإقليم، وبموجب اتفاقية مدريد 1957 أكدت اسبانيا تخليها عن الصحراء وإناطة إدارتها إلى إدارة مشتركة مؤقتة من قبل المغرب وموريتانيا وسكان الصحراء واحترام الرأي الشعبي لسكان الصحراء مقابل احتفاظها بمواقع عسكرية وبعض التسهيلات وتغاضي المغرب عن مطالبته بمنطقتي سبتة ومليلة.

1 - عبد الله هداية، **مشكلة الصحراء الغربية**، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد 5، 1979، ص125

وتنطلق المغرب في مطالبتها بعائدية الصحراء إلى التراب المغربي على الحجج التالية:

- **من الناحية التاريخية:** كانت الصحراء عبر التاريخ تحت إشراف وسيطرة وتوجيه سلاطين المغرب، وهذه حقيقة أكدتها معظم الدراسات التاريخية الغربية وحتى الاسبانية، وهي جزء من الأراضي المغربية وتشكل امتداداً طبيعياً لها.
- **من الناحية القانونية:** فإن جميع المعاهدات الدولية بين المغرب والدول الأوربية من جهة وبين الدول الاستعمارية الأوربية من جهة أخرى أكدت على مغربية الصحراء.
- **من الناحية الإدارية:** فإن تعيين القضاة والقادة في الصحراء يتم من قبل السلاطين المغاربة الذين كانت لهم سلطة كاملة على المنطقة.
- **من الناحية الاقتصادية والاجتماعية:** فإن سكان الصحراء شاركوا خلال الأجيال المتعاقبة في قيام حضارة مشتركة أكسبت المنطقة صفات اقتصادية واجتماعية واسعة النطاق مع المناطق الشمالية[1].

ويمكن القول أن موقف المغرب الرسمي والشعبي ينطلق من فكرة مغربية الصحراء التي تعني في نظرهم وحدة التراب والأراضي المغربية.

- **الجزائر:** تنطلق الجزائر في موقفها من الصحراء من وجهة نظر سياسية وإيديولوجية كما عبر عن ذلك البيان الصادر من جبهة التحرير الوطني الجزائرية في كانون الأول عام 1975 والذي أكد على مساندة حركات التحرر ويرى أن النضال في الصحراء هو بين التقدمية والإقطاع بين جبهة البوليساريو- التي تدعمها الجزائر- وبين كل من المغرب وموريتانيا وان حل هذه المشكلة لا يمكن أن يحصل إلا بحصول شعب الصحراء على استقلاله [1]. ويخفي الموقف السياسي الجزائري تجاه الصحراء بعداً اقتصادياً يتمثل في كون الصحراء منطقة غنية بالفوسفات وهي مع

1 - جهاد عودة، **الإطار الدولي والإقليمي لمشكلة الصحراء الغربية**، منشورات الجمعية الإفريقية، القاهرة ، 1987, ص 20.

المخزون المغربي تشكل أكثر من ثلثي الاحتياطي العالمي من الفوسفات فضلاً عن رغبة الجزائر في الحصول على ممر عبر الصحراء لنقل الحديد من تندوف إلى المحيط الأطلسي حيث لا تزيد المسافة عبر هذا الممر على 400 كم في حين تكون المسافة أكثر من 1600 كم على سواحل البحر المتوسط. ولذلك فأن وجود خامات الحديد في تندوف واحتمال اكتشاف النفط فيها يشكلان واحدة من اهتمامات الجزائر بقضية الصحراء لأنها تريد ومن خلال البوليساريو الموالية لها ضمان الحصول على ذلك الممر إلى تندوف التي ضمتها إلى الأراضي الجزائرية وخاضت بسببها نزاعاً عسكرياً مع المغرب عام 1963[2].

- **موريتانيا:** يقوم موقف موريتانيا من النزاع حول الصحراء على مبدأ المحافظة على حدودها وضمان استقرارها الداخلي فهي تؤكد على أن العلاقات العرقية والثقافية قوية بين القبائل الجنوبية الصحراوية والشعب الموريتاني. و قد خرجت موريتانيا من الصراع من الناحية العملية والرسمية بعد أن عقدت اتفاقية الجزائر مع حركة البوليساريو عام 1979 والتي تم بموجبها إنهاء حالة الحرب بينهما وانسحاب موريتانيا من وادي الذهب وتسليمه إلى الصحراويين[3].
- **البوليساريو:** ظهرت الحركة الوطنية في الصحراء في فترات متباعدة وهي تمثل نضال شعب الصحراء وآماله في تحقيق الاستقلال والتخلص من السيطرة الفرنسية –الاسبانية، وكانت هذه الحركة جزءاً لا يتجزأ من الحركة الوطنية المغربية التي قادت إلى استقلال المغرب عام 1956. وبعد ذلك تحولت الصحراء إلى قضية نزاع مغربي - اسباني، ولذلك كونت المغرب "جبهة

---

1 - مجلة العلوم الاجتماعية، **عدد خاص عن المغرب**، مركز الدراسات و البحوث الإنسانية و الاجتماعية، المغرب، 1996, ص 50.

2 -عبد الله هداية، مصدر سابق، ص32.

3 - ليلى خليل بديع، **أضواء وملامح من الساقية الحمراء ووادي الذهب**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص21-22.

التحرير و الاتحاد" لتحرير الصحراء أولا ومن ثم ضمها إلى المغرب، واتخذت من الوسائل السلمية وسيلة لذلك من خلال إثارة القضية في المحافل الدولية وتحولت في عام 1967 إلى اعتماد أسلوب الكفاح المسلح لتحقيق الاستقلال والتحرر من السيطرة الاستعمارية[1].

- **اسبانيا:** منذ احتلالها للسواحل الصحراوية عام 1882 حاولت اسبانيا ضم الصحراء إليها كما هو الحال بالنسبة إلى سبتة ومليلة واتبعت لتحقيق ذلك أساليب عديدة منها منح شعب الصحراء الجنسية الاسبانية وفتح باب الهجرة أمام الأوربيين إلى منطقة العيون، ويعود تمسك اسبانيا بالصحراء إلى الأسباب التالية[2]:
  - ✓ التنافس الحاد بين الدول الاستعمارية على المستعمرات والذي نتج عنه تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ فكانت المغرب من نصيب فرنسا والمناطق الواقعة جنوبها من حصة اسبانيا.
  - ✓ ضمان حصول اسبانيا على مواقع عسكرية مهمة تعزز سيطرتها وانتشارها على الأراضي المغربية.
  - ✓ تضارب مصالح القوى الأوربية وأهمية الموقع الجغرافي للمنطقة وتصارع القوى الداخلية عزز من التواجد الأوربي في شمال غرب إفريقيا من خلال العديد من الاتفاقيات.

- **ثانيا: مشروع الشرق الأوسط الكبير**

تم استعمال مصطلح الشرق الأوسط للمرة الأولى عام 1902، بواسطة الكاتب الأمريكي المتخصص في الإستراتيجية البحرية " ألفريد ماهان "، لدى مناقشته الإستراتيجية البحرية الامبريالية البريطانية، و ذلك للإشارة للمسالك الغربية و الشمالية المؤدية إلى الهند، في مواجهة النشاط الروسي في إيران و المشروع الألماني الذي استهدف إنشاء خط سكة حديد

---

1 مصطفى الكتاب، **النزاع على الصحراء الغربية** ، الأوائل للنشر و التوزيع ، دمشق ، 1998، ص8.

2 - محمد عايد الجابري، **وحدة المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص 20-24.

بين برلين و بغداد، التي كانت جزءا من الدولة العثمانية، و قد استخدم هذا المصطلح للدلالة على المنطقة التي يقع مركزها في الخليج العربي الواقع بين منطقتي الشرق الأدنى و الشرق الأقصى[1].

و قد بدأ مصطلح الشرق الأوسط في الانتشار أثناء الحرب العالمية الثانية على يد الحلفاء، للإشارة إلى الإقليم الممتد من جنوب آسيا إلى شمال إفريقيا، ثم أخذ تعبير "الشرق الأوسط" يحل تدريجيا بدل مصطلحات أخرى سادت قبله في الاستعمال مثل "الشرق الأقصى و الشرق الأدنى".

تلتقي و تتقاطع في منطقة الشرق الأوسط كتل جغرافية سياسية متعددة، ففي الشرق الأوسط منطقة الهلال الخصيب و تضم العراق، سوريا، لبنان، فلسطين، الأردن، شبه جزيرة العرب و تشمل: السعودية، اليمن، الكويت، قطر، البحرين، الإمارات العربية المتحدة، عمان و منطقة شمال إفريقيا و هي: مصر، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب و موريتانيا ثم ما يسمى في الكتابات السياسية الأمريكية و الأوربية الحزام الشمالي: تركيا، إيران و هناك من يضيفون إلى هذه البلاد ضمن تعريف الشرق الأوسط أطرافا أخرى من داخل الإقليم و خارجه[2].

و تتسم منطقة الشرق الأوسط بتنوع و تعدد الأعراق و الأديان و اللغات و الثقافات بدرجة كبيرة، جعلت أغلبية الكتاب الغربيين يجمعون على اعتباره طابعا فسيفسائيا للمنطقة من حيث:

- ✓ يعتبر الشرق الأوسط مهد الرسالات السماوية الثلاث " اليهودية، المسيحية و الإسلامية "، و التي تنقسم بدورها إلى العديد من المذاهب و الطوائف إلى جانب ديانات و عقائد أخرى.
- ✓ تسوده من حيث الناحية اللغوية اللغات: العربية، الفارسية و التركية بلهجاتها المحلية هذا بالإضافة إلى لغات محدودة أخرى مثل العبرية و الآرامية و السريانية... إلخ[1].

---

1 - فاروق يوسف أحمد، **ما هو الشرق الأوسط المعاصر: مدخل إلى إجابات متعددة** المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط, القاهرة، العدد3، 1991، ص 71.

2 - عبد المنعم السيد علي، **البعد الاقتصادي للنظام شرق أوسطي**، آفاق عربية، السنة 19، يوليو 1994، ص 26.

- ✓ تنتمي أغلب شعوب المنطقة من الناحية الإثنية إلى السلالات الفرعية التالية: السامية، التركية، الهندية، الآرية، فالسامية تضم أساسا العرب و اليهود في حين يشكل الإيرانيون أكبر المجموعات الآرية، أما الأتراك فينتشرون عبر بلاد الحزام الشمالي، و هم يشكلون معظم تركيا الحديثة، إلى جانب هذه الإثنيات العديد من المجموعات الأخرى مثل الأكراد و المنتشرون بشكل قوي في تركيا و العراق و سوريا و إيران[2].

- **بعض التعاريف المختلفة للشرق الأوسط:**

تعرف الموسوعة البريطانية "الشرق الأوسط" بأنه مصطلح يعود في استعماله الحديث إلى الحرب العالمية الثانية و يشمل "الأراضي الواقعة حول الساحلين الجنوبي و الشرقي للبحر المتوسط من المملكة المغربية إلى شبه الجزيرة العربية و إيران، و أحيانا إلى ما وراء ذلك، و سمي الجزء الأوسط لهذه المنطقة العامة "الشرق الأدنى"، و هو اسم أعطاه إياه أوائل الجغرافيين الغربيين المعاصرين الذين قسموا الشرق إلى ثلاث مناطق: الأدنى "أي الأقرب إلى أوربا، و هو الممتد من البحر المتوسط إلى الخليج العربي"، و الأوسط "من الخليج إلى جنوب شرق آسيا"، و الأقصى "كل المناطق المواجهة للمحيط الهادي".

و تختتم الموسوعة البريطانية باب الشرق الأوسط بالقول " أن الحدود الخارجية لهذه المنطقة الشاسعة تتغير مع الزمن، و لكن قلبها يبقى متجانس التكوين، و هو العالم الإسلامي و العربي" [3].

1 - أكرم عبد الرحيم، **السوق الشرق أوسطية من هرتزل إلى ما بعد باراك**، مركز الحضارة العربية، القاهرة، 2000، ص 41.
2 - محمد محمود الإمام، **الوطن العربي و مشروعات التكامل البديلة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1997، ص 53.
3 - جميل مطر و علي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي, دراسة في العلاقات السياسية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط7، 2001، ص 28.

و يعرف القاموس السياسي الشرق الأوسط بأنه : اصطلاح جغرافي يطلق على الإقليم الذي يضم الدول الآسيوية و الإفريقية المتجاورة القريبة من أوربا و يطل أكثرها على البحر المتوسط، و تشمل: إيران،

العراق و الجزيرة العربية ثم تركيا و سوريا، لبنان و فلسطين، الأردن، مصر و ليبيا، و جميع هذه الدول عربية إسلامية، و كان أكثرها إلى عهد قريب ضمن مناطق النفوذ البريطاني و الفرنسي. [1]

و ترى موسوعة السياسة [2] أنه مصطلح غربي استعماري، و المقصود من إطلاق هذا المصطلح لإدخال دول غير عربية عليه، هو تجنيب استخدام مصطلح المنطقة العربية و نزع صفة الوحدة العربية عنها.

- **الفكر العربي و مفهوم الشرق الأوسط :**

تعددت المداخل التي تطرق منها الفكر العربي لمفهوم الشرق الأوسط، و هي مداخل توضح الآراء المختلفة التي تبناها المؤيدون و المتحفظون و المعارضون لمفهوم الشرق الأوسط [3].

1 - **مدخل التأصيل التاريخي:** اهتم بالبحث في الجذور التاريخية للمفهوم، انطلاقا مما تم طرحه في مراحل زمنية سابقة، مثل الأفكار التي طرحها مؤسس الصهيونية "هرتزل" و تنطلق من أن تكون منطقة الشرق الأوسط تتمتع بالرخاء في ظل الثورات العربية و العقلية اليهودية.

2 - **مدخل الأزمة:** اهتم بربط المفهوم بما يعانيه النظام العربي من أزمة شاملة، خاصة بعد أزمة الخليج الثانية، و طرح صيغ الشرق أوسطية كبديل عن النظام العربي، و يرى البعض أن إحياء النظام العربي شرط للدخول في أي مشروعات أخرى كالنظام الشرق أوسطي، بينما يرى آخرون أن إمكانية التعايش ممكنة بين النظامين بشرط تقوية النظام العربي.

---

1 - أحمد عطية، **القاموس السياسي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1968، ص 680.
2 - عبد الوهاب الكيالي و آخرون، **موسوعة السياسة**، ج3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط2، 1993،ص 456.
3 - سلامة أحمد سلامة، **"محرر" الشرق أوسطية: هل هي الخيار الوحيد**، مركز الأهرام للترجمة و النشر، القاهرة، 1995، ص 21-40.

3 - **مدخل المؤامرة:** ركز هو الآخر على أن هناك مؤامرة من الغرب و الصهيونية العالمية بهدف الهيمنة التامة على النظام العربي، و يقوم هذا المدخل على أن الأزمات التي توالت على النظام العربي و قيام علاقات بين العرب و إسرائيل شجعت كلا من هذه الأخيرة و الولايات المتحدة

الأمريكية على احتواء المحيط العربي و دمج إسرائيل فيه و إعطائها دورا متميزا بغرض سيطرتها على المنطقة، و رفع المسؤولية عن كاهل الو.الم. الأمريكية بتقديم المساعدات لها.[1]

4 - **مدخل تغيير النظام الدولي و آلياته:** في ظل التغيرات التي طرأت على النظام الدولي و تأثير ذلك على التفاعلات في المنطقة العربية و بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقطب وحيد في إطار إعادة ترتيب المنطقة، بما يتفق مع مصالحها، فكان المشروع يتناسب مع الأهداف الغربية المراد تحقيقها.

5 - **المدخل الأيديولوجي:** يقوم على الرؤية الإسلامية و القومية، فالأولى ترى أن النظام الدولي و ما أقره من مشروعات إقليمية كمشروع الشرق الأوسط يهدف إلى تطويق الحركة الإسلامية للحيلولة دون نمو دورها في العالم الإسلامي، و فرض الهيمنة الغربية، بينما يرى القوميون العرب أن النظام الدولي جاء بمثل هذا المشروع ليكرس هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية و سيطرتها على النفط العربي و تعميق التجزئة العربية لصالح الوجود الصهيوني.

6 - **مدخل استشراف المستقبل:** اعتمد على أن التسوية السياسية لابد أن تطرح تفاعلاتها المختلفة عن تفاعلات الصراع، و أن هذا المشروع ليس نقيض المشروع العربي.

---

1 - محمود حسن علي العفيفي، **مشروع الشرق الأوسط الكبير و أثره على النظام الإقليمي العربي** (مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الآداب و العلوم الانسانية، جامعة الأزهر،غزة، 2012) ، ص 24.

- **مشروع الشرق أوسطية:**

إن حرب الخليج الثانية عام 1991 م وانهيار الاتحاد السوفيتي السابق قد رتب معطيات جديدة حررتَ السياسية الأمريكية من قيود فاعلة، فأتاحت لها فرصة جديدة لتأمين مصالحها ومن ضمنها العودة إلى التفكير السابق لدمج المنطقة العربية بمنطقة أوسع جغرافياً وسكانياً؛ وذلك من خلال ربط الأقطار

العربية في الهشرق العربي بتركيا وإيران، وإضفاء الشرعية على الكيان الصهيوني من خلال مشروع الشرق أوسطية الذي هو نظام سياسي- اقتصادي - أمني[1]، وذلك للاستفادة من الموارد والثروات العربية ومنع أي تهديد لمنابع النفط في الخليج العربي التي تسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية خاصة منذ حرب الخليج الثانية عام 1991 م والوجود العسكري المكثف في المنطقة.

إن مشروع الشرق أوسطية يحقق " لإسرائيل " ما كانت تسعى إليه منذ الخمسينيات من القرن الماضي حتى نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين [2]، لأنه يحقق لها فضلاً عن شرعية الوجود، عدداً من المكاسب والأهداف التي تصب في إطار قيام "إسرائيل الكبرى" التي تسعى الحركة الصهيونية إلى إقامتها لتحقيق مشروعها الاستعماري- الاستيطاني في المنطقة الذي تهدف من ورائه إلى ضرب العرب ومشروعهم النهضوي الحضاري، ومن هذه المكاسب والأهداف:

- ✓ تحقيق تعاون اقتصادي مشترك مع الأقطار العربية وعلى كافة الأصعدة. [3]
- ✓ فتح الحدود بين أطراف مشروع الشرق أوسطية والمستفيد من ذلك الكيان الصهيوني.
- ✓ تخصص كل دولة من دول المنطقة بنشاط اقتصادي محدد ضمن تقسيم العمل والإنتاج في المشروعات الاقتصادية الكبرى.

---

1 - مازن الرمضاني، **النظام الشرق أوسطي الرؤى الإسرائيلية والأمريكية**، مجلة آفاق عربية، العدد30 ، مارس1994 ،ص 24.
2 - شمعون بيرس، **الشرق الأوسط الجديد**، دار الجليل، عمان، 1994 ، ص 108.
3 - المرجع نفسه، ص106 .

- ✓ أن يكون التعاون الاقتصادي بين دول المنطقة مدخلاً لإنهاء الصراع العرب الصهيوني وحل القضية الفلسطينية وفق المخططات الأمريكية الصهيونية.
- ✓ أن يقوم نظام للأمن الجماعي لدول مشروع الشرق أوسطية بما يحقق الاستقرار الدائم للمنطقة.
- ✓ أن يتم إنشاء صندوق للتنمية لدول المنطقة تشارك فيه الدول الخليجية الثرية. [1]

إن هذه الأهداف والمكاسب الستة التي يحققها المشروع للكيان الصهيوني تجعله يقوم بدور المركز الإقليمي المهيمن.

إن مشروع الشرق أوسطية يرتكز على ثلاث ركائز أساسية :هي الأمن والاقتصاد والسياسة.

- **فالركيزة الأمنية :**هي وضع ترتيبات أمنية مشتركة ودائمة لدول المنطقة منها الحد من التسليح وضمان الأمن الجماعي وتوازن القوى بالشكل الذي يحقق الاستقرار الأمني والسياسي لدول المنطقة وتأثير ذلك في المناطق المجاورة. [2]
- **أما الركيزة الاقتصادية :**فهي وضع مشاريع للتعاون الاقتصادي المشترك في شتى المجالات لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة تنهي حالة البطالة والركود الاقتصادي.
- **أما الركيزة السياسية :** ومفادها تسوية الصراع العربي الصهيوني وفق المخططات الأمريكية الصهيونية فضلاً عن بناء علاقات جديدة وسلمية في عموم منطقة الشرق الأوسط.

---

1 - شمعون بيرس، مرجع سابق، ص 132.
2 - المرجع نفسه، ص 85.

إن أهداف المشروع هي بالتأكيد تخدم المخططات الأمريكية - الصهيونية وتحقق لها فضلاً عن المكاسب السابقة جملة من الأهداف الأخرى منها: [1]

- ✓ إنهاء المشروع النهضوي العربي ومنع أية وحدة عربية مستقبلية.
- ✓ إعطاء الكيان الصهيوني شرعية الوجود وإقامة العلاقات السياسية والاقتصادية مع دول الجوار العربي.

- ✓ تحقيق الاستقرار السياسي والأمني للمنطقة بما يخدم السياسة الأمريكية بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة آمنة لحماية آبار النفط في الخليج من أي تهديد لضمان استمرار تدفق النفط إلى الغرب الرأسمالي وبأسعار كما تريدها وتحددها الولايات المتحدة الأمريكية.
- ✓ جعل العرب أقلية في هذا المشروع من خلال ربطه بدول مجاورة ذات كثافة سكانية عالية لمنع أي توجه وحدوي عربي.
- ✓ جعل التفوق والهيمنة للكيان الصهيوني على هذا المشروع من خلال التفوق التقني والعسكري الصهيوني.

خلاصة القول نستطيع أن نبين أن المشروع هو مشروع استعماري يهدف إلى منع العرب من قيام وحدتهم ونهضتهم؛ وذلك عن طريق ربطهم بدول مجاورة فضلاً عن إصباغ شرعية الوجود والتعاون مع الكيان الصهيوني، ولهذا المشروع تأثير في مستقبل الأمن القومي العربي لأنه يحقق المفهوم الأمريكي لأمن الخليج العربي ويعمق الوجود العسكري الأمريكي الدائم والمكثف فيه.

---

1 - كمال سالم الشكري، **مشروع الشرق أوسطية و الأمن القومي العربي**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 28، العدد الأول، 2012، ص 517.

- ثالثا: التدخل الدولي في ليبيا

1 - مفهوم التدخل الدولي "الأجنبي"

يعتبر التدخل الأجنبي من بين المفاهيم في العلاقات الدولية التي تتميز بالتعقيد وعدم الاتفاق، وذلك لوجود العديد من الاختلافات في استخدامه، و هذا ما يجعل من الصعب وضع تعريف محدد لمفهومه ، والذي كثر استخدامه خاصة بعد الحرب العالمية الثانية لوصف التفاعلات الدولية، و رغم قدم هذا المفهوم

السياسي إلا انه لا يوجد اتفاق بين الباحثين والدارسين في العلاقات الدولية حول تحديد المقصود منه، إذ يرى البعض أن كل سلوك يصدر عن الوحدة السياسية يستهدف التأثير في البيئة الدولية يعتبر تدخلا، في حين يشترط البعض عنصر الإكراه ليوصف بكونه تدخلا.

التدخل مشتق من الكلمة اللاتينية intervenir و التي تعني التموضع بين شيئين interposition ، ويستعمل بمعنيين : معني سلبي Interference ليشير إلى الاعتداء و التعرض إلى شؤون الغير أو اغتصاب السيادة Usurpation of Sovereinty، و المعنى إيجابي كالتوسط في الخصومات [1].

كما يعرف التدخل على أنه إقدام دولة على مساعدة دولة من أحد الفريقين المتصارعين في حرب أهلية دون اعتبار عملها دخولا في حالة حرب [2].

- **التعريف القانوني للتدخل:** يعتمد هذا الاتجاه على عامل الشرعية في تعريف التدخل، إذ يعرفه القاموس التطبيقي للقانون الإنساني أنه : "الفعل الذي تقوم به دولة بالتدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى من خلال انتهاك سيادتها" [3].

---

1 - عز الدين حمايدي، **دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية**، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية ، جامعة قسنطينة،2005) ، ص1.

2 - عبد الوهاب الكيالي و آخرون، **موسوعة السياسة، ج1** ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، 1985، ص 705 .

3 -عبد الوهاب عمروش، **التدخل الإنساني و مصير الدولة الوطنية في افريقية:دراسة حالة الصومال 1992-2005,** (مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر، 2007)، ص 87.

وهناك من يعرف التدخل على أنه: " العمل الهادف لإجبار الدولة على تقديم معالجة للأفراد المقيمين في إقليمها و المتوافقة مع المتطلبات الإنسانية، كما يمكن الحلول محلها لضمان تقديم كل ذلك لهم، ومنه فان التدخل يرمز في نطاقه التقليدي، لتبرير الفعل العسكري المتخذ من قبل الدولة، لكنه أصبح مع الوقت وسيلة غير ودية لتسوية النزاعات" [1].

ويعرفه الغنيمي أنه " تعرض دولة لشؤون دولة أخرى بطريقة استبدادية، وذلك بقصد الإبقاء على الأمور الراهنة أو تغيرها، ومثل هذا التدخل قد يحدث بحق أو بدون حق و لكنه في كافة الحالات يمس الاستقلال

الخارجي أو السيادة الإقليمية للدولة المعنية، ولذلك فإنه يمثل أهمية كبيرة بالنسبة للوضع الدولي للدولة"[2].

و قد اختلفت مبررات التدخل و مرتكزاته من فترة الحرب الباردة إلى الفترة التي أعقبت انقضائها، خاصة بالنظر إلى التعامل الحذر مع السيادة الدولية، فالتدخل يأخذ شرعيته في أغلب الأحوال من ذرائع و تكييفات الدول التي تقدم عليه، أي أن التبرير يأتي بعد التدخل إما في : [3]

- **التدخل الجماعي طبقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة :** فالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يبيح التدخل إذا ما أقدمت الدولة المعنية - المتدخل في أمرها - على بعض الأعمال التي تكون من شأنها تهديد الأمن و السلم الدوليين، أو في حالة قيام الدولة المعنية بالاعتداء على دولة أخرى. [4]
- **التدخل بناءا على الطلب :** ويكون هذا النوع من التدخل مبني على الطلب بدون ضغط، ويكون من طرف الحكومة الفعلية، و الاعتراف للحكومات القائمة بحق الحصول على المساعدات العسكرية الخارجية أمر لا يتفق مع مبدأ عدم التدخل ، لأن الشرعية الدولية لا تبقى دائما إلى جانب الحكومة القائمة،

---

1 - عمر سعد الله، **حل النزاعات الدولية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005 ، ص190 .
2 - مفيد محمد شهاب، **القانون الدولي العام**، دار النهضة العربية، القاهرة، ط 2، 1985، ص 279.
3 - عز الدين حمايدي، مرجع سابق، ص 47.
4 - عدي محمد رضا يونس، **التدخل الهدام و القانون الدولي العام :دراسة مقارنة**،المؤسسة الحديثة للكتب، بيروت، 2010 ، ص 62.

ففي حالة حق الشعب في تقرير المصير تعود الشرعية إلى الشعب، لذلك يجب مراقبة الشرعية القائمة من قبل الدول الأجنبية [1].

- **التدخل ضد التدخل :**ففي حالة تدخل دولة في شؤون دولة أخرى يجب التفرقة بين حالة ما إذا كان التدخل مشروعا أو غير مشروع، فلا يجوز التدخل من قبل دولة ثالثة إذا ما كان التدخل الأول تدخلا مشروعا و يجوز التدخل إذا كان هناك أضرار بصالح الدولة المتدخلة أو إضرار للصالح العام لجماعة الدول.

- **التدخل من أجل حماية حقوق الإنسان و تحقيق الحماية الإنسانية :**إذ أن خرق حقوق الإنسان و التعسف في مواجهته كانت في السابق تندرج ضمن الاختصاصات الداخلية للدول، غير أنه مع مرور الوقت و تنامي الاهتمامات الدولية بحقوق الإنسان، أصبح للفرد أهمية كبيرة في القانون الدولي، وهكذا ظهرت مفاهيم و اصطلاحات تتعلق بواجب التدخل و ضرورة التدخل بل و حق التدخل لمساعدة شعب على نيل استقلاله أو بطلب من حكومة شرعية أو التدخل لحماية شعب من الإبادة أثناء الصراعات العرقية الدامية .

لكن يجدر الذكر بأنه جاء تحريم التدخل بكافة أشكاله في المواثيق الدولية وقراراتها، كونه يمارس من قبل دولة ضد دولة، و هذا تحت مسمى مبدأ عدم التدخل الذي يرتبط بجملة من الحقوق الأساسية للدولة التي تتمثل في:

- السيادة و حق الدولة في التصرف في مواردها.
- المساواة بين الدول لا سيما في سيادتها و قدرتها على اختيار نظامها السياسي، الاقتصادي و الاجتماعي.

---

1 - عبد الوهاب عمروش، مرجع سابق، ص.30 .

2 - أسباب التدخل الأجنبي في ليبيا

عرف التدخل الأجنبي في ليبيا العديد من الأسباب و الدوافع، و التي كانت بمثابة الدافع و المحرك الرئيسي للتدخل الدولي و من أبرزها الأسباب التاريخية و السياسية، الاقتصادية و الإنسانية.

أولا: الأسباب التاريخية و السياسية

عرفت ليبيا العديد من الأحداث السياسية التي أثارت الجدل في الأوساط الدولية، و التي خلقت لها الكثير من العداءات مع الغرب، نتيجة لتعاطيها مع تلك الأحداث بمنطق الدولة القوية و التي لها رأي على

الصعيد الدولي مما أسفر عن عقوبات أسرعت في عملية التدخل الدولي و الإطاحة بالنظام القائم ويمكن في هذا الإطار حصر هذه الأسباب في الأتي: [1]

- **قضية لوكربي :**بدأت قضية لوكربي في 1988/12/11، عندما كانت طائرة البوينغ (747) التابعة لشركة" بان أم أميركان " التي كان مقررا لها ان تقوم بالرحلة رقم (103) بين مطار "هيثرو "في لندن و مطار" جون اف كينيدي " في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد بلغ عدد ركاب هذه الرحلة 243 مسافرا، بالانفجار فوق قرية لو كربي الاسكتلندية وقتل في هذا الانفجار جميع ركاب الطائرة [2] ، وبدأت التحقيقات في أسباب انفجار الطائرة وقد أعلن القضاء الأمريكي و الاسكتلندي بعد التحقيق و بشكل متزامن في 1991/11/14، أن المتهمين الأساسيين في القضية عميلين لأجهزة الأمن الليبية هما" :عبد الباسط المقرحي و الأمين خليفة فحيمة"، تطور الأمر إلى أزمة حقيقية مع النظام الليبي عندما طلبت الولايات المتحدة الأمريكية في 1991/11/27، بتسليم المتهمين وتعويض عائلات الضحايا، وقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا في ذلك

---

1 -زردومي علاء الدين، **التدخل الأجنبي و دوره في إسقاط نظام القذافي**، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية, جامعة بسكرة، 2013)، ص 115.

2 -أحمد السيد النجار، **قضية لوكربي و مستقبل النظام الدولي**، مركز دراسات العالم الإسلامي، بيروت، 1992 ، ص79 .

على حشد كل طاقاتهما السياسية والعسكرية و التنسيق مع فرنسا لضم مطالبتها بتعويضات لطائرتها التي تم إسقاطها فوق صحراء نيجيريا في 19 سبتمبر 1989 أثناء رحلتها رقم (722)، وأصفر سقوطها عن وفات 170 شخص، و قد نتج عن ذلك إصدار إعلان مشترك أمريكي بريطاني فرنسي في 30 ديسمبر 1991، يطالبون فيه السلطات الليبية بتسليم المتهمين و التخلي عن كل أشكال العنف و الإرهاب.

- **البرنامج النووي الليبي :**يمتد برنامج ليبيا لتطوير قدراتها النووية من فترة السبعينات إلى أواخر 2003، و على الرغم من عدم انتظام مسيرة هذا البرنامج، من حيث استمرارية الدعم السياسي و

التقدم التقني، إلا أن نظام القذافي قد تمكن من استيراد عدد كبير من العناصر الأساسية لتخصيب اليورانيوم.

- **طبيعة نظام الحكم :**إذ يعتبر نظام العقيد القذافي من الأنظمة التي تحسب على أنها من أخر الدكتاتوريات الموجودة في العالم، ويرجع ذلك بالأساس إلى المؤسسات السياسية التي يملكها النظام في ليبيا و هيكلتها، وخاصة فيما يتعلق بالأحزاب و الحياة الحزبية التي يراها العقيد في الكتاب الأخضر على أنها احتيال على الديمقراطية [1]، وكذا الممارسات السياسية التي من خلالها يتم رسم الخطوط العريضة لتوجهات النظام السياسي، إذ تميزت توجهات العقيد معمر القذافي طوال مدة حكمه ليبيا بعدم الثبات وكثرة العداءات للخارج و خاصة مع الدول الغربية، مما جعل القضاء على معمر القذافي ونظامه من أهم الأسباب السياسية التي استخدمتها الدول الغربية كدافع للتدخل في ليبيا [2].

1 - الطاهر عبد الرحيم، **ليبيا انتصار الامل**، بركليات للنشر، السودان، 2012 ، ص24 .
2 -علي حرب، **ثورات القوة الناعمة في العالم العربي**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2011 ، ص78 .

- **كيفية التعامل مع الانتفاضة الشعبية :** كانت الانتفاضات الشعبية التي قامت في العديد من الدول العربية المجاورة لليبيا و بالأخص تونس و مصر، و نجاحهما في إسقاط الأنظمة السياسية القائمة دافعا كبير لقيام الانتفاضة الشعبية في ليبيا، ومواجهة النظام السياسي لهذه المظاهرات بطرق غير سلمية باستخدام القوة، وعدم اللجوء إلى الحلول السلمية سببا في لفت الأنظار الدولية إلى الأحداث في ليبيا و إيجاد حلول لها و لو أدى ذلك إلى استخدام القوة الدولية[1].

- **إخفاق النظام في حل الأزمة :**وذلك راجع إلى الطريقة العنيفة التي واجه بها نظام العقيد المظاهرات الشعبية و خاصة في بنغازي، وتحويلها إلى حرب مفتوحة و استخدام الأسلحة و القوة

المفرطة ضد معارضيه، مما استدعى التدخل من أطراف خارجية لحل الأزمة، و عجل في سقوط النظام السياسي .

- **تأسيس المجلس الوطني الانتقالي و الاستقالات الجماعية في نظام القذافي**: و التي جعلت النظام الليبي يفقد شرعيته الدولية، وخاصة فيما يتعلق باستقالات في السلك الدبلوماسي و الانشقاقات في صفوف الجيش و انضمامها إلى المعارضة [2].

ثانيا: الأسباب الإنسانية و القانونية

- ممارسة الاعتقالات التعسفية و انتشار ظاهرة الاختفاء القسري، كما عانى الأشخاص الذين تعرضوا لعملية الاعتقال التعسفي إلى انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان الأساسية مثل حق الدفاع.
- وضع العديد من نقاط التفتيش و الحواجز عند مداخل المدن و المعابر الحدودية، و إساءة معاملة المدنيين عندها.

---

1 - الطاهر عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 37.
2 - مفتاح علي جويلي، **مذكرات اليوم الاول:ثورة 17 فبراير**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2012 ، ص18 .

- تعرض قوات القذافي إلى الرعايا الأجانب في ليبيا، وذلك في المعابر الحدودية و تجريدهم من ممتلكاتهم الخاصة.
- ممارسة قوات القذافي لعمليات الاغتصاب في حق المدنيين من النساء، في المدن التي تعارض النظام و من يشك في انتمائهن إلى المعارضة بطريقة همجية و إيقاف المؤن الغذائية و الوقود عند نقاط التفتيش لدفع المدنيين للهروب إلى خارج ليبيا، كما هوجمت الموانئ و المنافذ المخصصة للمعونات الإنسانية، حل دون وصول المساعدات الإنسانية للمناطق المحاصرة، كما استخدمت قوات القذافي المستشفيات كقواعد عسكرية لعملياتها، و بالتالي ازداد الخطر على

المدنيين , بالإضافة إلى قصف المدن بعشوائية، وذلك باستخدام الصواريخ و القنابل التي كانت تسقط على الأحياء السكنية، و أدت إلى سقوط عدد كبير من المدنيين الليبيين.

ثالثا: الأسباب الاقتصادية

- **المحافظة على المكتسبات الاقتصادية في ليبيا :**إذ أن الكثير من هذه الدول تملك استثمارات و عقارات فيها، ولها شركات ضخمة تعمل خاصة في مجال النفط و التنقيب، وعدم مشاركتها في هذه الحملة ضد النظام في ليبيا قد يجعل هذه الدول تخسر هذه الاستثمارات ، مما جعل هذه الدول تحاول المحافظة على مصالحها الاقتصادية في ليبيا عبر فرض الحظر عليها، لكي تبقى محافظة على مكانتها و مكتسباتها الاقتصادية في ليبيا لضمان استمرارية عملها بعد القذافي و تثبيت النظام الجديد في ليبيا [1].
- **تخفيف الأزمة المالية و إيجاد أسواق جديدة :** تعد الأزمة المالية من بين الأسباب التي دعت الدول الغربية للتدخل في ليبيا، وهذا لإيجاد أسواق جديدة مفتوحة لهذه الدول، و تحويل أنظار الرأي العام الداخلي عن القضايا الاقتصادية الداخلية إلى أحداث التدخل، كما يعتبر التدخل ممهدا لعمليات التجارة الغير مشروعة التي تدر على بعض الدول أمولا طائلة، إضافة إلى عمليات

1- زردومي علاء الدين، مرجع سابق، ص 126.

تبيض الأموال و غيرها من العمليات التي تساهم في خلقها الحروب.

- **سياسة القذافي الاقتصادية :** يعتبر الكثير من المحللين أن هذا هو السبب الأساسي للتدخل العسكري في ليبيا [1]، إذ أن سياسات القذافي الاقتصادية في السنوات الأخيرة عرفت نوعا من التهميش للشركات الصناعية الغربية ذلك في مقابل الشركات الصينية و غيرها من الشركات الهندية و الفيليبينية، وهذا ما جعل هذه الدول و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا وفرنسا تبدي استيائها من هذه السياسات في ليبيا.

و لعل أكثر ما يبرهن عن النوايا الإرهابية و الاعتداء على ليبيا، هو التدخل الأمريكي المخطط و المبرمج في زمن سابق و اعتراف أحد المسؤولين في البيت الأمريكي حول الاعتداء الأمريكي على ليبيا: " إننا كنا نبحث عن ذريعة لضرب ليبيا "، و الذي يضاف إليه اعتراف مماثل في 26 آذار 1986 من وزارة الدفاع الأمريكية بأن الغارات التي قامت بها قوات الأسطول الأمريكية ضد زورقين ليبيين و موقع للصواريخ في خليج "سرت" : " قد خطط لها بدقة منذ أسابيع و أن التخطيط كان تفصيليا إلى حد تلقين الطيارين حول أفضل طريقة لضرب الزوارق و القاعدة اعتمادا على قاعدة التعبير العسكري المعروف بـ : "الضربة الجاهزة". [2]

1 -زردومي علاء الدين، مرجع سابق، ص 126.
2 - عصام مفلح، **مفهوم الإرهاب و الموقف الدولي: إرهاب الدولة و إرهاب المنظمات** مجلة الفكر السياسي تصدر عن إتحاد الكتاب العرب، دمشق، ص 153.

- **رابعا: تهديدات منطقة الساحل و التدخل العسكري في مالي**

1 -قراءة عامة حول منطقة الساحل الإفريقي

- **الضبط الجغرافي:** الساحل الإفريقي هو تلك المنطقة التي تقع بين الحافة الجنوبية للصحراء الكبرى و بين الحافة الشمالية للغابات الإفريقية، و من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا، بمساحة تزيد عن 3 ملايين كلم^2، و هي تضم الدول التالية: السنغال، مالي، تشاد، السودان، إثيوبيا، النيجر، نيجيريا، موريتانيا، بوركينافاسو و اريتريا.
- **الضبط المصطلحي:** منطقة ساحل الصحراء هي تسمية أطلقها المسلمون الفاتحون لإفريقيا و بقيت هذه التسمية ممتدة لعدة قرون، و يأخذ المصطلح بعدا جغرافيا و سياسيا نظرا لأن هذه المنطقة

جافة و صحراوية و منكشفة، و أخذت هذه المنطقة بعدا جيوسياسيا جديدا يأخذ الاعتبار للدول التي تشكل الحزام الحدودي لمنطقة الصحراء إضافة إلى دول المغرب العربي. [1]

تكتسي منطقة ساحل الصحراء أهمية كبيرة،حيث تتميز بموقعها الهام، فهو يربط شمال إفريقيا و وسطها، و يمثل شريط واضح من البحر الأحمر إلى المحيط الأطلسي و يسيطر على الطرق التجارية في القارة، إلى جانب ما تتمتع به من ثروات طبيعية و معدنية هائلة مثل الماس، النحاس و اليورانيوم و الكوبالت التي تستخدم في الصناعات الثقيلة و الضخمة، إضافة إلى مخزون هائل من الذهب و الحديد و الزنك والرخام والتي لم تستفد منه بعض الدول حتى الآن مثل التشاد واحتياط خامات الحديد في موريتانيا يقدر بـ 100مليون طن إضافة إلى وجود النحاس ويقدر الاحتياطي ب 27.3 مليون طن من النحاس عالي الجودة و يقدر احتياطي اليورانيوم في النيجر ب 280 ألف طن، كما تتمتع أيضا منطقة الساحل الإفريقي بثروة

1 - توجد في بعض الكتابات مصطلح حزام الساحل حدود الصحراء الكبرى، كلها تدل على منطقة الساحل الإفريقي التي تضم كلا من: موريتانيا، السنغال، مالي، النيجر، بوركينافاسو، نيجيريا، التشاد، إريتري، السودان إضافة إلى دول المغرب العربي.

مائية كبيرة، فمثلا نهر النيجر هو ثالث أنهار إفريقيا طولا بعد النيل و الكونغو إذ يبلغ طوله نحو4160 كلم وتزيد مساحته عن 2 مليون كلم^2 و هو صالح للملاحة في ما بين كوروسا وبماكو في فصل المطر، و كذا نهر السنغال السادس من حيث الطول و الخامس من حيث المساحة، ومن المنتظر أن تكون هذه المنطقة محل صراع الدول الكبرى على اعتبار أن التوقعات تؤكد على أن الحروب القادمة سترتبط بأزمة المياه.

وتتوفر دول الساحل على موارد اقتصادية ذات صفة إستراتيجية مثل النفط والغاز الطبيعي ، خصوصا في السودان و التشاد اللتان تتمتعان باحتياطي نفطي هائل ،كما أن هناك دراسات وتقارير معاصرة تثبت أن مستقبل العالم الطاقوي موجود بهذه المنطقة لا سيما بما يتعلق بالطاقة الشمسية كون هذه المنطقة صحراوية.

ومن خلال ما سبق يتضح أن لدول الساحل ميزات ذات أهمية غير خافية، مما جعلها في دائرة الأطماع

العالمية خصوصا بين أمريكا التي تحاول السيطرة عسكرياً على المنطقة وفرنسا ثقافياً (الحزام الفرانكفوني) و الصين اقتصاديا.

2 ـ أزمة الجماعات الإثنية (الأقليات) في الساحل الإفريقي:

في هذا السياق تبرز وبشكل جلي أزمة" الطوارق " الذين يشكلون أبرز الجماعات الاثنية [1] في منطقة الساحل الإفريقي، هذه الجماعة وجدت نفسها غداة استقلال المستعمرات الإفريقية في الستينيات من القرن الماضي مقسمة بين أربعة دول وهي : الجزائر، ليبيا، مالي، بوركينافاسو، ففي الوقت الذي نجحت فيه بعض الدول في إدماج هذه الجماعة داخل مكون الدولة فشل البعض الآخر خاصة في تحقيق التنمية الاقتصادية المحدودة، ونذكر أبرز هذه الجبهات حركة الطوارق للمقاومة، الحركة الشعبية لأزواد و الجبهة الإسلامية العربية لأزواد، هذه الحركات الثورية شكلت أزمة حقيقية للحكومة المركزية في دولة

---

1 ـ سمية بلعيد، **النزاعات الإثنية في إفريقيا و تأثيرها على مسار الديمقراطية فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا** ، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2010)، ص 19.

مالي ويرجع السبب الحقيقي لظهور هذه الحركات الانفصالية هو عدم قدرة الدولة المركزية عن استيعاب هذا المكون الأساسي من الشعب المالي وفشل الخطط التنموية الخاصة بهذه المناطق لعدة أسباب أهمها الفساد الإداري وحتى السياسي كذالك افتقار الدولة للموارد الأساسية التي هي المحرك الأساسي لعمليات التنمية المحلية، كذالك اقتصارها على مناطق دون أخرى وعلى جماعات اثنية قريبة من السلطة دون سواها.

إن دولة مالي هي أكثر دول الساحل الإفريقي التي تعاني من تمرد بعض الجماعات الاثنية الموجودة على أراضيها، هذه الأخيرة ترى وتؤمن بعدالة قضيتها ومشروعها الانفصالي عن الدولة المركزية، هذا الأمر دفع دول الجوار ونقصد بها الجزائر وليبيا بفتح قنوات اتصال بين المتمردين الطوارق ممثلين في الحركات السابقة الذكر والحكومة المركزية ، هذه الجهود أثمرت في نهاية المطاف في الوصول إلى اتفاق سنة 1996 سميت باتفاقية" كوناري " [1] نسبة للرئيس المالي السابق" ألفا عمر كوناري"، هذا الاتفاق تم

التوصل إليه بعد مفاوضات شاقة وتنازلات قدمتها الحكومة المركزية في" بامكو " كخروج الجيش المالي من بعض مناطق شمالي مالي التي تعتبر معقل رئيسي لحركات التمرد، إضافة إلى تقديم وعود بتنمية هذه المناطق رغم أن دولة مالي تعد من أفقر دول العالم، ومن أجل احتواء هذه الحركات ذهب الرئيس المالي إلى أبعد من ذالك وهو إشراكهم في العملية السياسية كتعيين وزراء من الطوارق والعرب من شمال مالي في توزيع الحقائب الوزارية و إعطائهم مناصب سامية في الدولة وترقيات عالية في الجيش والشرطة والجمارك، كل هذه الجهود التي قام بها الرئيس المالي السابق" ألفا عمر كوناري " بمساعدة الجزائر وليبيا أعطت دولة مالي نوعا من الاستقرار مما جعل البعض يقول أنها من بين الدول الإفريقية القليلة التي تحقق تقدما في مجال الديمقراطية.

---

1 - عقدت حكومة عمر كناري رئيس مالي السابق، اتفاقية مع الطوارق و العرب عام 1996 بوساطة الجزائر و ليبيا، و كان من بنودها خروج الجيش المالي من منطقة كيدال و ما حولها، و أن تكون تحت سيطرة الطوارق.

3 - الصراع الليبي - الجزائري في منطقة الساحل:

تعتبر كل من دولة الجزائر ودولة ليبيا أهم دولتين في منطقة الساحل الإفريقي، إذ بمساحتيهما المجتمعة والتي تشكل أكثر من 10 % من مساحة القارة الإفريقية، إضافة إلى هذه المساحة تحتوي الدولتين على موارد مالية معتبرة بفضل منابع البترول الموجودة على تراب هاتين الدولتين، لكن بالرغم من كونهما دولتين متجاورتين و مغاربيتن إلا أن سياستهما في منطقة الساحل الإفريقي تختلف اختلافا جذريا، بل في بعض الأحيان يتم استخدام توازنات منطقة الساحل من أجل ضرب مصالح الدولة الأخرى بالشكل الذي يوحي بوجود صراع خفي ميدانه الرمال الصحراوية في منطقة الساحل الإفريقي.

- **السياسة الليبية في المنطقة :**عندما نتحدث عن السياسة الليبية في منطقة الساحل الإفريقي، فإننا في هذا الصدد نتحدث عن سياسة الزعيم الليبي السابق العقيد" معمر القدافي "منذ وصوله إلى سدة الحكم في انقلاب عسكري في الفاتح سبتمبر 1969 وإلى غاية مقتله في انتفاضة شعبية

أطاحت بنظام حكمه سنة2011 . لقد اعتبر الزعيم الليبي الراحل" معمر القذافي "منطقة الساحل الإفريقي مجاله الحيوي، وأن الثروات المعدنية الموجودة في المنطقة كاليورانيوم هي خير بديل للبترول الذي أثبت الدراسات العلمية أن هذه المادة الحيوية ستنضب خلال تصف قرن، خاصة في المناطق الأكثر إنتاجا، وبالرغم من أن الخلاف بين دولة ليبيا ودولة تشاد على إقليم أوزو وهو منطقة حدودية بين الدولتين لم يصل إلى حد التصادم المباشر، إلا أنه وبعد مجيء معمر القذافي عرف الصراع منحا خطيرا، إذ أنه وفي سنة 1971 عمل "معمر القذافي "على تسليح وتدريب بعض الجماعات التشادية وتشجيعها على قلب نظام حكم، وفي سنة 1972 عرف الصراع تدخلا مباشرا[1]، إذ احتلت القوات الليبية إقليم أوزو وضمت أراضيه إلى الدولة الليبية إلا أن هذا

1 -ليبيا تشاد, **ما وراء النفوذ السياسي**, موجز مجموعة الأزمات الدولية رقم 71 حول إفريقيا 23 مارس 2010, www.crisisgroup.org.

التدخل واجهته وحدة الفصائل التشادية المتصارعة فيما بينها من أجل صد الاعتداء الليبي، وانتهى بهزيمة القوات الليبي في نهاية الثمانينات إلا أن معمر القذافي في لم يتوقف في التدخل في الشؤون الداخلية بل مول حركات التمرد، ولم تتحسن العلاقات الليبية التشادية إلا بعد وصول العقيد" إدريس ديبي " إلى سدة الحكم في انقلاب عسكري مدعوم من العقيد الليبي"معمر القذافي " وبتواطؤ من الفرنسيين الذين رفضوا مساعدة الرئيس المخلوع " حبري" لتعرف العلاقات الليبية التشادية تحسنا على كل الأصعدة.

- **السياسة الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي:** تشكل منطقة الساحل الإفريقي مجالا حيويا للدولة الجزائرية [1]، فبمساحة تتجاوز 02 مليون كلم ^{2} تعتبر الجزائر أكبر دولة في القارة الإفريقية وبحدود شاسعة على منطقة الساحل الإفريقي والتي تتجاوز4000 كلم ^{2} جعلت الجزائر تتأثر بشكل مباشر أو غير مباشر بما يحدث على منطقة الساحل الإفريقي، ومنه فقد سعت الدولة

الجزائرية للمحافظة على استقرار المنطقة والمحافظة على توازن كياناتها السياسية و إبعاد جميع التدخلات الدولية في المنطقة إدراكا منها لحساسية الموقف، إن السياسة الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي يندرج ضمن مبادئ الدبلوماسية الجزائرية خاصة فيما يتعلق بدول الجوار وهو ما نادت به في العديد من المحافل الدولية والإقليمية والقائمة على ما يلي:

- ✓ مبدأ حسن الجوار وإقامة تعاون جهوي وحل النزاعات بالطرق السلمية.
- ✓ مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية بأي شكل كان.
- ✓ عدم المساس بالحدود خاصة تلك الموروثة عن الحقبة الاستعمارية.

---

1 - في مناخ يسوده التنافس و التوتر بين دول المغرب العربي (الجزائر، المغرب و ليبيا)، تسعى الجزائر تدريجيا للبروز كقوة إقليمية لا غنى عنها في مكافحة الإرهاب، لما تمتلكه من قوة اقتصادية و عسكرية و بشرية، إذ تحاول الجزائر منذ الاستقلال تكريس دورها القيادي على فضاء الساحل بالسعي إلى عزل منافسها المغربي و محاصرة النفوذ الليبي، و بفضل هذه المساعي تبرز الجزائر بصفة الشريك الاستراتيجي القوي الذي يمكن الأطراف الأجنبية من الإمدادات الحساسة و المواد الأولية التي تزخر بها المنطقة الساحلية، غير أنها تبدي تخوفا واضحا من عودة القوى الأجنبية للتمركز على حدودها و في محيطها، و لهذا تسعى إلى إشعار الأفارقة بضرورة الحد من التدخل الأجنبي في المنطقة، و تثبيت دورها القيادي على المستوى الإقليمي.

إن أهم دولتين في منطقة الساحل الإفريقي والتي تعنى باهتمام بالغ من الشأن الجزائري هما دولتا مالي والنيجر و التي سعت الدبلوماسية الجزائرية من أجل مساعدتها على إيجاد حلول سلمية في قضية الطوارق، وتجدر الإشارة أن أزمة الطوارق في شمال مالي والنيجر تمتد إلى حقبة الاستعمار إلا أن ظهورها تجلى وبصورة واضحة مع مطلع التسعينات من القرن الماضي، أي مع نهاية الحرب الليبية التشادية وعودة آلاف اللاجئين الطوارق من الدول المجاورة(الجزائر ليبيا وحتى تشاد) إلى موطنهم الأصلي في شمالي مالي والنيجر مسلحين بالعزيمة ومستفيدين من تجربة الحرب بين ليبيا وتشاد، وإذا كان التمرد الأول للطوارق في دولة مالي خصوصا بين سنتي1957- 1964 قد حسم واستخدم فيه الخيار العسكري بفضل الدعم المباشر من كل من المغرب والجزائر، فإن هذا التمرد ارتأت فيه الدولة الجزائرية أن الجلوس إلى طاولة المفاوضات والبحث عن حلول جذرية للأزمة هو الخيار الأمثل، وبالفعل فقد

أثمرت الجهود الجزائرية بمساعدة بعض الدول الفاعلة في المنطقة إلى وصول توافقي ينهي حالة التمرد وهو ما يجنب المنطقة صراعا طويل الأمد وله تبعات إنسانية على سكان المنطقة وحتى على الدول المجاورة، هذا الاتفاق المتوصل إليه بين الحكومة المركزية في بماكو والمتمردين الطوارق عرف باتفاق تمنراست في جانفي1991. [1]

وفي خضم الصراع الليبي الجزائري في منطقة الساحل الإفريقي أثار مشروع الزعيم الليبي" معمر القذافي " توحيد قبائل الطوارق حفيظة السلطات الجزائرية، والتي اتهمته بمحاولة إعادة إحياء إمبراطورية الصحراء الكبرى، وإدخال المنطقة في عدة أزمات هي غنى عنها، إلا أن" معمر القذافي " صمم على إقامة هذا المؤتمر وهو ما حدث بالفعل فقد تم عقد هذا المؤتمر في العاصمة الليبية طرابلس سنة1997 حضرته جميع الدول المجاورة للجزائر ما عدا دولة موريتانيا، وفي هذا المؤتمر الذي مهد فيه

---

1 -ظريف شاكر، **البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل و الصحراء الإفريقية التحديات و الرهانات** ، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010) ، ص 57.

القذافي لمشروعه الجديد**" تجمع دول الساحل والصحراء" [1]**، إضافة إلى أن" معمر القذافي "قدم نفسه على أنه صديق للطوارق ويساندهم في جميع القضايا التي يناضلون من أجلها، كما أنه فتح قنصلية في مدينة كيدال المالية مع العلم أنه لا توجد جالية ليبية معتبرة في هذه المدينة وإنما الأمر كان يتعلق بمنافسة النفوذ الجزائري في المنطقة، ومن أجل الترويج لجهوده في المنطقة قام الزعيم الليبي بتوزيع دليل في مناطق الطوارق في كل من مالي والنيجر يشيد بجهوده والإمكانيات التي تعطيها أو تقدمها الدولة الليبية لعنصر الطوارق في تحد للدولة المركزية في مالي والنيجر وكرسالة مشفرة للجزائر، و تجدر الإشارة أن حدة الصراع الليبي الجزائري خفت حدته بعد أن قرر" معمر القذافي " نقل قنصليته من كيدال إلى بماكو الأمر الذي شجع الرئيس المالي المخلوع في انقلاب عسكري" أمادو توماري توري "إلى طلب الوساطة الجزائرية من أجل تجاوز أزمة الطوارق التي طفت على السطح من جديد بعد أزمة الجفاف التي مست

المنطقة في بداية الألفية الجديدة، وهو ما حدث فعلا إذ نجحت الوساطة وتوجت باتفاق الجزائر 04 جويلية 2006.

تجدر الإشارة أن تراجع الدور الليبي في المنطقة ترجع أسبابه بالدرجة الأولى إلى رفع العقوبات الدولية المفروضة على نظام" معمر القذافي " فتحولت السياسة الليبية نحو الغرب من أجل تسوية القضايا العالقة وتسوية الأمور وعودة الدولة الليبية إلى المجتمع الدولي، وهو ما أعطى الفرصة للدولة الجزائرية على إعادة تسوية الأمور والاهتمام أكثر بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة خاصة عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 والدخول في تحالف دولي ضد الإرهاب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

1- تمثل ليبيا الدولة القائد لتجمع دول الساحل والصحراء، حيث استضافت طرابلس قمة 15 و16 أغسطس 1997 م والتي شاركت فيها ست دول إفريقية وعربية وهي : ليبيا، تشاد، النيجر، مالي، بوركينافاسو، والسودان، وخلال هذه القمة طرح العقيد معمر القذافي مبادرته بإنشاء التجمع، حيث قال في نص كلمته الافتتاحية :أن الهدف منها هو منع القوى العالمية من تشكيل خريطة إفريقيا واستثمار الإمكانات الاقتصادية الهائلة لدول المنطقة والاندماج والتكتل بين دول المنطقة.

4 - التدخل العسكري في مالي:

في خضم محاولات فرنسية - غير مجدية - لتحقيق طموحها في توفير غطاء من المشروعية الدولية عبر مجلس الأمن من ناحية، وحثّ آخرين إقليميين على التورّط في مالي عملياتياً و لوجستياً وتمويلياً من ناحية أخرى ، والتأكيد الفرنسي الأولي لرمزية المشاركة من خلال مدربين عسكريين فرنسيين في إدارة العمليات العسكرية في شمال مالي دون التورّط المباشر في أعمال القتال من ناحية ثالثة، و اعتقادها في عدم جدوى المحادثات بين الرسمية مع جماعات شمالي مالي في ترتيب الأوراق وفقاً للمصالح الفرنسية من ناحية رابعة [1]، تسارعت ملابسات الأزمة في مالي، في ظلّ تلك الأجواء، متمثلة في شنّ القوات الجوية الفرنسية هجوماً على مواقع التنظيمات الموسومة بالإسلامية في شمال مالي، تمهيداً للقوات الفرنسية التي يقترب عددها من أعداد القوات الإفريقية، وكذا القوات المالية والسنغالية والنيجيرية ضمن

قوات إفريقية أخرى، ودعم لوجستي غربي (أمريكي وأوروبي)، في سبيل استعادة المدن التي تسيطر عليها تلك التنظيمات، وذلك دون انتظار قرار أممي حينها يعلن التدخّل، أو دعم دولي معتبر، مستنداً لطلب المساعدة من الحكومة المالية.

جرى ذلك في أعقاب إشارة الرئيس الفرنسي فرنسوا هولا ند في مقابلة تلفزيونية مشاركة قوات مسلّحة فرنسية في القتال، وتأكيده : " أن مالي تواجه اعتداءً من عناصر إرهابية قادمة من الشمال يعرف العالم كلّه وحشيتها، وتعصّبها، وأصبح الأمر بالتالي يتعلق بوجود هده الدولة الصديقة وبأمن سكانها وأمن مواطنينا البالغ عددهم ستة آلاف هناك ... ولذلك فقد استجبتُ لطلب المساعدة المقدّم من رئيس مالي، والمدعوم من دول غرب إفريقيا، وبالتالي فإن القوات الفرنسية قدّمت بعد ظهر اليوم دعمها للوحدات المالية للتصدي لهذه العناصر الإرهابية... ، وهذه العملية ستستمر الوقت اللازم ...وأن فرنسا ستكون دائماً حاضرة حين يتعلق الأمر بحقوق شعب يريد أن يعيش حراً وفي ظل الديمقراطية" .

---

1 - السيد علي أبو فرحة، **التدخل العسكري في مالي...تدويل تداعيات إخفاق الدولة دون مسبباتها** مجلة قراءات إفريقية تصدر عن مؤسسة المنتدى الإسلامي، الخرطوم، العدد 16، إبريل 2013، ص 45.

وأوضح ه ولاند أن قرار التدخّل يأتي : "في نطاق الشرعية الدولية بالاتفاق مع الرئيس المالي ديونكوندا تراوري" .

و قد لاقى التدخّل الفرنسي دعماً من دول غرب إفريقيا، حيث قرر رئيس كوت ديفوار الحسن واتارا (رئيس المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا) بعد التشاور مع نظرائه السماح بإرسال فوري للقوات إلى الميدان في إطار القوة الدولية، لدعم مالي ومساعدة جيشها في الدفاع عمّا أسماه وحدة أراضي البلاد، وذلك في ظلّ تهديدات متزايدة من تلك التنظيمات المسلّحة الموسومة بالإسلام بالعزم على مواصلة القتال، والسعي لهجمات مضادة، والتصعيد من جهتها.

وعليه, يمكن القول بأنه انطلاقاً من الرغبة الفرنسية الأكيدة في حفظ نفوذها التقليدي في منطقة ساحل الصحراء الإفريقية، في ظلّ التفات المجتمع الدولي لتنامي نفوذ تنظيمات حُسبت على الإسلام، وتداعيات هذا الالتفات على المصالح الفرنسية في المنطقة، وبخاصة احتمالات ترتيب الأوراق لصالح وجود

أمريكي دائم في المنطقة عبر القيادة الأمريكية لإفريقيا بحجة مكافحة الإرهاب، رأت فرنسا اعتماد خطوة استباقية بتدخل مبدئي منفرد، لتتحمّل في سبيل ذلك تكلفة مادية وسياسية حاولت ادخارها بالتدخّل العسكري المباشر على الأرض بقوات معتبرة في مالي، لتتحدث بعد ذلك عن احتمالية الاحتفاظ بقاعدتين عسكريتين دائمتين بها في سبيل مكافحة بقايا تلك التنظيمات، وحفظ أمن المنطقة مستقبلاً. [1]

1 - السيد علي أبو فرحة، مرجع سابق، ص 46.

الفرع الثاني: أثر المتغيرات الإقليمية على النظام الإقليمي المغاربي

- **أولا: قضية الصحراء الغربية ومستقبل النظام الإقليمي المغاربي**

من الطبيعي أن يكون لأية مشكلة داخلية ذات أبعاد سياسية عديدة أثارا هامة على الأمن الوطني للدولة والأمن القومي للأمة، ويظهر ذلك الأثر بشكل خاص لدول الجوار التي تعاني من صراعات إيديولوجية وخلافات حدودية ومصالح متضاربة تغذيها المؤثرات الخارجية بدوافع مختلفة.

و ينطبق هذا الوصف على مشكلة الصحراء الغربية بكل تأثيراتها السياسية والاقتصادية على الأمن الوطني للمغرب في ظل صعوبة إيجاد الأرضية المشتركة التي تكون مدخلاً للتقريب بين مواقف الإطراف المباشرة في النزاع.

شكلت قضية نزاع الصحراء الغربية [1] منذ اندلاعها عام1975 ، أحد المحددات السياسية والإستراتيجية الرئيسية لمسارات التوتر في المغرب العربي من حيث التأثير على استقرار المنطقة.

ويمكن تحديد ما تثيره مشكلة الصحراء من مخاطر على الأمن الإقليمي للمغرب العربي بعدة محاور أولها محور التمسك الوطني الداخلي والذي يرتبط بموقع المملكة المغربية المحلي والإقليمي والدولي وطبيعة العلاقة السائدة بين الدول خصوصاً دول الجوار، وان المطالبة باستقلال الصحراء عن المغرب سيعمل على خرق الأمن الإقليمي المغاربي في إحدى بواباته والدفع باتجاه التجزئة وتفتيت التراب الوطني وما لهذا التوجه من أثار سلبية على المنطقة المغاربية .

1- الحل الوسط، كان آخر قرار اتخذته الأمم المتحدة بشان النزاع الصحراوي يحمل الرقم 1495، وصدر بتاريخ 30 يوليو 2003 ، وقد مدد صلاحية بعثة المينرسو إلى 3 أشهر إضافية أي لغاية 31 أكتوبر 2003، ويشكل هذا القرار حلا وسطا يجمع بين خطة التسوية التي اقترحها جيمس بيكر كما يدعو إلى مواصلة الجهود مع الأطراف المعنية للتوصل إلى اتفاق عام.

- **ثانيا: تداعيات مشروع الشرق الأوسط الكبير**

شكل مشروع الشرق الأوسط الكبير ومنذ طرحه المتغير الإقليمي البارز الذي انعكس على الدول العربية فقد جاء على أسس تخدم الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل لإخراجها من أزمة الأمن التي تعاني منها ،على اعتبار أن المنطقة العربية وما لها من مقومات حضارية تشكل حاجزا في وجه النفوذ الغربي .

أما بلدان المغرب العربي، فقد أبدت استعدادا كبيرا للانضواء تحت هذا المشروع رغم إبداء بعض التحفظات الخاصة بضرورة احترام الخصائص الثقافية و الاجتماعية لكل بلد و كذا وتيرة التطبيق لبنود هذا المشروع، و يظهر من خلال استقراء ميدان الإصلاحات المنتهجة في كل البلدان المغاربية على جميع الجبهات الاقتصادية، السياسية، التربوية و وضعية المرأة أن هناك مرجعية خفية و غير معلنة لمشروع الشرق الأوسط الكبير، حتى و إن كانت حكومات هذه الدول تدافع عن استقلالية الإصلاحات التي تسير

في تناغم فيما يتعلق بإصلاحات المنظومة التربوية و قانون الأسرة و وضعية المرأة [1] إلى جانب الإصلاحات الاقتصادية.

إن مشروع الشرق الأوسط الكبير يسعى لتغيير الخارطة الأمنية العربية و المغاربية إلى حلقة تحتل فيها إسرائيل موقع القاعدة الإستراتجية، فمعطيات المنطقة العربية عامة و المغاربية خاصة سواء البشرية أو الاقتصادية أو الحضارية بالخصوص تشكل مصدر تهديد للدول الغربية خاصة إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية التي سعت في كل مرة إلى استغلال المتغيرات الدولية لإرساء نظام دولي جديد يخدم مصالحها في المنطقة من خلال محاولة إعادة هيكلة نظامها الإقليمي و توقيف أي محاولة للتعاون الإقليمي سواء كان ذلك امنيا أو اقتصاديا .

---

1 - إقرار قانون جديد للأسرة في كل من المغرب و الجزائر، مراقبة الساحة الإسلامية في المغرب و إلغاء بكالوريا الشريعة الإسلامية في الجزائر.

- **ثالثا: انعكاسات التدخل العسكري في ليبيا**

إن النزاع في ليبيا سرعان ما تم تدويله في شكل تدخل أجنبي تحت مظلة قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1793، الذي يقضي بحماية المدنيين و الحظر الجوي على ليبيا و المعروف أن "حلف الناتو" الذي أوكلت له مهمة تنفيذ هذا القرار تقوده الدول الغربية الكبرى،خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، بريطانيا و إيطاليا، الساعية أصلا إلى التدخل في ليبيا للمحافظة على مصالحها و توسيعها من خلال زيادة استثماراتها في قطاع النفط الليبي، غير أن مطامع الدول الغربية التي تقود هذا التدخل كان له انعكاسات و مخاطر كبيرة ليس فقط على ليبيا بل على منطقة المغرب العربي أيضا، فنجد أن: [1]

- دعم الثوار الليبيين من قبل القوى الغربية التي تسعى لتحقيق مصالحها في ليبيا قد يجعل القرار الليبي رهينا لتلك القوى، مما يجعلها تتحكم في شكل النظام الليبي و نوعية ديمقراطيته، و كذلك طريقة إدارته لعلاقاته الخارجية خاصة مع محيطها الإقليمي.

- تدخل الأطراف الغربية في الشؤون الليبية سيجعلها تتحكم في تسيير العلاقات المغاربية-المغاربية، مما يجعلها تدار وفقا لمصالح تلك الأطراف على حساب مصالح المغرب العربي.
- قد يؤدي التدخل الأجنبي في قضايا المنطقة إلى خلق جو مناسب لتوسيع نشاط القاعدة في المغرب العربي و شمال إفريقيا، لأن هذا التدخل سيعطي مبررا لنشاط الجماعات الجهادية المعادية للغرب، بالإضافة إلى جو الفوضى السائد في ليبيا نتيجة الحرب الأهلية، كلها عوامل توفر البيئة المناسبة لنشاط هذه الجماعات المتطرفة.

---

1 -زردومي علاء الدين، مرجع سابق، ص 142.

- **رابعا: أثر التهديدات الإقليمية لدول الساحل**

تتعدد المخاطر التي تهدد منطقة الساحل الإفريقي و التي لها تأثير بالغ على منطقة المغرب العربي و التي يمكن لانفجار النزاعات فيها أن يؤدي إلى تسلسل ردود الأفعال المؤدية إلى زعزعة الاستقرار بكامل الفضاء الساحلي، و الذي يمثل ملجأ آمنا نسبيا لشبكة الجماعات المسلحة الدولية تجد فيه التسهيلات للتدريب العسكري حيث فيها المعاملات غير المشروعة كتجارة الأسلحة و المخدرات و المواد الأولية و الاتجار بالبشر و دفن المخلفات النووية ... إلخ, إضافة إلى تكوين جماعات لترويج و تسريب الأفكار الإسلامية المتشددة، و قد أصبحت هذه الجماعات طرفا في تجارة السلاح العابرة للحدود الرسمية لما تمتلكه من روابط و صلات و شبكات تواصل مع الجماعات المسلحة العاملة في فضائي الساحل و الصحراء انطلاقا من شمال مالي وصولا إلى النيجر و نيجيريا، هذا التواصل و التنسيق و القدرة على اختراق حدود دول المنطقة يشكل تهديدا كبيرا للأمن الإقليمي المغاربي . [1]

و مما لاشك فيه أن ما تقوم به هذه الجماعات المتطرفة و تنظيم القاعدة (الذي وجد في منطقة الساحل ملاذا آمنا بديلا عن معاقله الأولى في أفغنستان و الصومال و غيرها... عقب هجمات 11 سبتمبر 2001، و التي اضطرته إلى البحث عن قواعد لوجستية جديدة)، من أعمال تخريبية ضمن المجال المغاربي سيلحق أضرارا جسيمة باقتصاديات الدول المغاربية إذ أنه سيستهدف ضرب المنشآت و البنى التحتية الاقتصادية و سيعمل على الحيلولة بكل الوسائل المتاحة دون إقبال الفاعلين الاقتصاديين الأجانب على الاستثمار في البلدان المغاربية. [2]

---

1 - مهدي تاج، **تقارير: المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي و الساحل الإفريقي**، مركز الجزيرة للدراسات، 20 أكتوبر 2011، ص 6.

2 - محمد الأمين ولد الكتاب، **التداعيات الأمنية و الإنسانية لأزمة شمال مالي على الصعيد المغاربي**، محاضرة ألقيت في الندوة المتعلقة بـ: **المغرب العربي و التحولات الإقليمية الراهنة** بمركز الجزيرة للدراسات بالدوحة، 17/16 فبراير 2013.

المبحث الثاني: آفاق النظام الأمني الإقليمي المغاربي

المطلب الأول: واقع النظام الإقليمي المغاربي

يشهد النظام الإقليمي المغاربي و على كافة المستويات و الأصعدة، تحديات كبيرة خاصة في ظل الوضع المقلق الذي تشهده المنطقة المغاربية أمنيا و سياسيا، خصوصا مع استمرار القطيعة بين المغرب و الجزائر بسبب نزاع الصحراء الغربية، و الذي ينعكس بصورة سلبية على التعاون المشترك، و ما تعيشه المنطقة من تحولات ما سمي بـ "الربيع العربي"، إضافة إلى التوجهات المتطرفة التي طبعت الخط العام في المنطقة منذ نهاية التسعينات من القرن الماضي تحت مسمى "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، و ما يجري في ليبيا من انفلات عسكري يهدد الاستقرار في باقي بلدان المنطقة، علاوة على الأزمة في مالي، كل هذا يعود و بشكل أساسي إلى الفشل في وضع إستراتيجية جماعية للأمن الإقليمي لدى بلدان المنطقة.

الفرع الأول: مظاهر ضعف النظام الإقليمي المغاربي

- **أولا: عدم التوافق بين الأنظمة المغاربية**

يظهر جليا عدم التوافق المغاربي على مستوى إتحاد المغرب العربي بشكل كبير، و ذلك من خلال اعتماد الاتفاقيات الثنائية المنفردة عوض الاتفاقيات الجماعية في إطار الإتحاد و ظهور تكتلات داخل الإتحاد نفسه كالاتفاق الذي حدث بين الجزائر و ليبيا في ديسمبر 1975 كخطوة نحو الوحدة، و معاهدة الإخاء و الوفاق في مارس 1983 بين الجزائر و تونس انضمت إليها موريتانيا في نفس السنة كخطوة نحو الوحدة أيضا و غيرها من المعاهدات، و هذا ما شكل عائقا سياسيا كبيرا في وجه مشروع الوحدة المغاربية. [1]

---

1 - بازغ عبد الصمد، **معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي- منافصها و نواقصها**، متوفرة على الموقع: http://www.ahewar.org ، تاريخ دخول الموقع: 27-04-2015 على الساعة: 14:50.

بالإضافة إلى هاجس الخوف على الكيانات نتيجة اختلاف طبيعة الأنظمة السياسية الحاكمة، فكل دولة تخاف على كيانها و شخصيتها و طبيعة الحكم فيها، و محاولة دول المغرب العربي التحكم في العلاقات الدولية لدول الاتحاد المغاربي و أكبر مثال على ذلك قضية الصحراء الغربية.

إن ضعف الإرادة السياسية لدول المغرب العربي أدى إلى تعطيل عملية التكامل المغاربي و الفشل في مواجهة التحديات الكثيرة ، و يتضح ذلك من خلال [1] تأثر التقارب المغاربي المشترك بالمشكلات السياسية و الأمنية و التوتر في العلاقات البينية، كما لا ننسى جملة التحفظات في مجمل الاتفاقيات و القرارات الجماعية و عدم تنفيذها أو التواطؤ في التنفيذ بين معظم دول الاتحاد المغاربي.

- **ثانيا: العلاقات الجزائرية – المغربية**

تشهد الساحة المغاربية العديد من التوترات البينية الموروثة في أغلبها عن الحقبة الاستعمارية، و التي لها انعكاسات سلبية على استقرار دول المنطقة ككل، فهناك من المحللين من يعتبر أن أهم ما يواجه الأمن المغاربي من تحديات هي "أخطار عدم الاستقرار، أكثر منها تهديدات خاصة". [2]

و لعل أبرز هذه التوترات البينية قائمة على الخلافات الحدودية، و من بين أهم هذه التوترات و أكثرها بروزا، هي تلك التي بين الجزائر و المملكة المغربية، حيث قام الخلاف الحدودي بين الجزائر و المغرب

على تأكيد الجزائر على حقها في المحافظة على حدودها الموروثة عن الحقبة الاستعمارية، و في المقابل تطالب المملكة المغربية بحدودها كما كانت قبل مجيء الاستعمار الفرنسي و التي تعد معاهدة "لالة مغنية" المنعقدة في 18 مارس 1845 إطارها المرجعي، حيث تنص هذه المعاهدة على استمرارية الحدود التي كانت للمملكة المغربية خلال الحكم العثماني للمغرب العربي، لكن هذه الاتفاقية قد أغفلت

---

1 - محمد عاشور(و آخرون)، **التكامل الإقليمي و التنمية في إفريقيا الواقع و التحديات**، معهد البحوث و الدراسات الافريقية، القاهرة، 2005، ص 164.

2 - عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، المكتبة العصرية للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر ، 2005، ص 86.

تحديد وضعية منطقة " تيندوف " و التي يطلق عليها المغرب تسمية "الصحراء الشرقية"، فحسب الطرح المغربي تعد تيندوف منطقة مغربية، و بعد استقلال الجزائر و إثر حدوث بعض المناوشات الحدودية بين البلدين طيلة شهري جويلية و سبتمبر 1963 و التي استشهد على إثرها عدد كبير من الشهداء الجزائريين، و كذا فشل المفاوضات المنعقدة بينهما في بداية شهر أكتوبر 1963، أدى ذلك إلى حدوث صدام عسكري في نهاية الشهر نفسه المعروف بتسمية "حرب الرمال" [1]. و قد حدثت صدامات عسكرية مسلحة أخرى بين البلدين في شهر ماي و جويلية من عام 1966 بسبب قرار الجزائر بتأميم مناجم "جبيلات"، ما اعتبر تدخلا سافرا في شأن جزائري داخلي محض، لكن الدولتان قد توصلتا إلى عقد اتفاق الأخوة و حسن الجوار و التعاون بـ "إيفرن" في جانفي 1969، حيث اتفق البلدان خلالها على تحريم اللجوء إلى استعمال القوة العسكرية لمدة 20 سنة. [2]، لكن رغم الهدوء النسبي الذي ميز العلاقات المغربية - الجزائرية بعد انتقال الحكم في المملكة المغربية إلى الملك محمد السادس، لاسيما فيما يخص قضية الحدود بينهما، إلا أن قضية الصحراء الغربية لا زالت عالقة بين البلدين إلى يومنا هذا.

من الواضح أن الجزائر تساند مطالب الصحراء الغربية في استقلالها انطلاقا من اعتمادها على مبدأ مساندة حركات التحرر و حق الشعوب في تقرير مصيرها و الذي يشكل مبدءا أصيلا من مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية، هنا يتضح جليا أن هناك تناقض في المواقف بين البلدين [3]، مما يجعل من هذه القضية المسألة الخلافية الوحيدة التي لا تزال عالقة بين الجزائر و المغرب، بالإضافة إلى ذلك فإنها تشكل

أحد أهم بؤر التوتر في المغرب العربي و التي تشكل نقطة ارتكاز للقوى الكبرى فيه حيث تستغل هذه الدول ورقة الصحراء الغربية لتحقيق مصالحها في المنطقة ما يفرز انعكاسات سلبية أمن المنطقة و استقرارها.

1 - حرب الرمال: دارت أحداثها في منطقة تيندوف بالجزائر و في منطقتي واحة "بني أونيف" و "فقيق" بالمغرب، و قد دامت هذه الحرب ثلاثة أيام و انتهت على إثر تدخل وساطات عربية و إفريقية اجتمعت في العاصمة المالية "باماكو" أواخر شهر أكتوبر 1963.

2 - حواء برحال، **الرهانات الأمنية في المغرب العربي في ظل التنافس الأوربي الأمريكي** ، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2011)، ص 54.

3 - عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 83.

- **ثالثا: ضعف الاقتصاد المغاربي**

إن نجاح أي إتحاد اندماجي مرهون بتحقيق تكامل اقتصادي بين أقطاره, غير أن إتحاد المغرب العربي بعيد كل البعد عن هذا التكامل، رغم كل المحاولات التي و التي نادت إلى إنشاء سوق مغاربية مشتركة، هذا الفشل ناتج عن غياب شبه كلي لسياسة و إستراتيجية اقتصادية مشتركة، يمكن من خلالها تسخير الإمكانيات المتاحة لدى الدول المغاربية، في ظل غياب جهاز اقتصادي متخصص ضمن الأجهزة المكونة لهيكل الاتحاد، و غلبة الطابع السياسي في مقابل تهميش الدور الاقتصادي رغم أن التجارب أثبتت أن العامل الاقتصادي يبقى حجر الزاوية في نجاح أي تجربة تكاملية.

إن نزوع الاقتصاديات المغاربية نحو الخارج أدى إلى ضعف تكاملها داخليا و جهويا، الأمر الذي جعلها بنيويا غير قادرة على خلق نظام اقتصادي مشترك، و مما زاد الأمر تعقيدا اختلاف الأنماط الإنتاجية في البلدان المغاربية، فنجد الزراعة و السياحة في تونس و المغرب، و النفط و الغاز في ليبيا و الجزائر إضافة إلى التفاوت الكبير في مستويات الدخول الفردية .

هذا الخلل البنيوي في الاقتصاديات المغاربية عززه السلوك الأناني و الوطني الضيق الذي تمثل في سعي كل دول الإتحاد للحصول على مزيد من المساعدات الأجنبية و الأوربية خاصة، مما زاد من التبعية الاقتصادية لهذه الدول دون أن ننسى أن المغرب و تونس قد تبنتا الانفتاح الاقتصادي، في حين تبنت الجزائر و ليبيا اقتصادا موجها، مما شكل عائقا كبيرا أمام التكامل الاقتصادي لإتحاد المغرب العربي،

زيادة على ذلك تتعدد مظاهر التخلف و فقدان التنمية كارتفاع نسبة البطالة والتضخم الاقتصادي و التبعية إلى الخارج. [1]

---

1 - حسان حمدان العلكيم، **التحديات التي تواجه الوطن العربي في القرن الواحد و العشرين** ، المجلة العربية للعلوم السياسية تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد:19 ،2008،ص 102.

- **رابعا: انعدام التنسيق في المجال الدفاعي و العسكري**

يعتبر المجال العسكري و الدفاعي أبرز عائق للأمن الإقليمي المغاربي و يمكن إجمال مظاهر الضعف في محدودية الصناعات الحربية للدول المغاربية رغم نفقاتها في هذا المجال، وانعدام التعاون العسكري المغاربي رغم اعتماد بلدان المغرب العربي نظاما جديدا لتعزيز التنسيق بين أجهزة إستخبارتها متجاوزة الخلافات الثنائية بينها، ولقد اجتمع كبار المسئولين الأمنيين لهذه الدول في طرابلس خلال شهر أفريل 2007 لمناقشة قضية الإرهاب، خصوصا بعد ظهور تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وأتفق هؤلاء على خطة لتبادل المعلومات والتعاون في ملاحقة التنظيمات المسلحة في المنطقة، واعترفوا أن النظام الحالي للأمن في بلدان المغرب العربي محفوف بالمخاطر، حيث عرضت الجزائر آليات لمكافحة الإرهاب كما قدمت معلومات عن تنظيم القاعدة، و تطرقت المناقشات لتكنولوجيا الاتصال التي تستخدمها الجماعات المسلحة [1] ، كما دخلت أمريكا على خط التنسيق الأمني والعسكري وعرضت التعاون مع الجزائر والمغرب في مكافحة الإرهاب. [2]

بالإضافة لضبط التسلح وتطبيقه على الدول العربية خاصة بعد حرب الخليج الثانية من خلال حجب التقنية العسكرية خاصة منها النووية عن الدول العربية.

وتمكنت الجزائر بعد سلسلة من الاجتماعات السياسية والأمنية رفيعة المستوى من تجسيد فكرة حلف عسكري من شأنه مواجهة تهديدات تنظيم القاعدة، كقوة إقليمية مشتركة تضم كلا من موريتانيا ومالي والنيجر وتشاد وبوركينافاسو إضافة إلى الجزائر وتم افتتاح هذا الحلف في أبريل 2009 بمدينة تمنراست

جنوب الجزائر، والهدف من هذا الحلف هو التنسيق الإستخباراتي و المعلوماتي في محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة وشبكة تهريب السلاح وخطف السياح الأجانب كما حاولت الجزائر من خلال هذا الحلف صد أي تدخل أجنبي في المنطقة.

1- رشيد خشانة، **بلدان المغرب العربي، تعزيز التعاون الاستخباري بعد اجتماع طرابلس،** تونس **:جريدة الحياة،**2007 .، ص2-4.

2- الولايات المتحدة تشدد على أهمية التعاون مع البلدان المغاربية في محاربة تنظيم القاعدة، وكالة المغرب العربي، 23 .جانفي2010 .

هذه الفكرة وإن لم تعط ثمارها كما لم تجسد مبدأ التعامل الإقليمي في جانبها العسكري بسبب اتخاذ بعض دول الساحل منعطفا جديدا، وهو الوساطة لصالح دول غربية والتفاوض مع الإرهابيين مقابل إطلاق سراح الرهائن ودفع الفدية[1]، وهو ما حدث مع الرهينتين الاسبانيين في صفقة مبادلة الرهائن حيث تشير تقارير أن هذا التنظيم جمع ما يقارب 70 مليون أورو خلال هذه العمليات.

وتطرح هذه السياسات" من قبل كل من موريتانيا ومالي في الوساطة لهذه الدو ل" جدوى الاتفاق المبرم في مارس 2010 بين دول الساحل الإفريقي، والذي ينص على أهمية التعاون على المستوى الإقليمي، حيث رفضت الجزائر هذا الأسلوب أي دفع الفدية و اعتبرته جريمة يعاقب عليها القانون.

وأحتج المغرب كثيرا على إقصائه من هذا الحلف وأعتبره تهديدا لوحدته الترابية ولأمنه وهو ما حدا به إلى إجراء اتصالات باشرها الجنرال" عبد العزيز بناني " قائد المنطقة الجنوبية مع المسؤولين العسكريين في موريتانيا تمحورت حول التعاون العسكري بين البلدين في مجال محاربة الإرهاب في الصحراء.

كما أن مدخل خلق قوات عسكرية لمكافحة الإرهاب في الصحراء الإفريقية لا تتوقف غايته عند هذا الحد بل تتعداه لتترجم إلى صراعات خفية حول شرعية النفوذ والهيمنة، وهو ما يفسر التحرك المغربي من أجل ممارسة ضغط على موريتانيا حتى لا تنساق وراء الإيديولوجية الجزائرية في المنطقة، وعبر المغرب على استعداد ه لدعم الجيش الموريتاني لمواجهة تنظيم القاعدة بالعتاد والمعلومات الاستخباراتية.

فالصراعات الإقليمية بين دول المغرب العربي خاصة في قضية الصحراء الغربية وقضية الطوارق تمنع من وجود تنسيق جدي سياسي أو عسكري بين دول المنطقة.

1- سفيان سي يوسف،" **تفاوض الغربيين مع القاعدة يعصف باتفاقية الجزائر"**، لندن :إيلاف يومية إلكترونية .الرابط الالكتروني : http://www.elaph.com/Elaphweb/politics ، تم تصفح الموقع بتاريخ: 10-04-2015.

الفرع الثاني: تهديدات النظام الإقليمي المغاربي

- **أولا: تهديدات محلية**

على الرغم من أن المهددات المحلية تكون في غالبها انفرادية عند التعامل معها إلا أنها تشكل عائقا للأمن الإقليمي المغاربي بسبب وجود التماس بين الدول المغاربية وإمكانية خروجها من نطاق إقليم معين لتشمل كامل المنطقة المغاربية و من أبرز هذه المهددات المحلية :

- ضعف البنى الاقتصادية لتميزها بالتبعية الإنتاجية مما يخلق بالأساس ضعف في التخطيط الإستراتيجي للتنمية ، ضعف القدرة على تعبئة الموارد المالية و ذلك بالنظر لتذبذب أسعار المواد الطاقوية، الأولية و الزراعية في الأسواق العالمية مع عدم الاستقرار الايجابي للمنتجات الصناعية المستوردة من خارج المنطقة.
- ضعف الأداء الديمقراطي في هذه الدول خاصة في تونس و المغرب لضعف التعددية، ضعف الشفافية، تراجع فلسفة الخدمة العامة مع غياب دولة الحق و القانون، و هذا ما يجعل من احتمال بروز التهديدات للاستقرار السياسي الداخلي جدية.
- تعد المتاجرة بالمخدرات أيضا من التهديدات التي تواجه المنطقة، حيث يعتبر المغرب الأقصى من بين كبار البلدان المنتجة و المصدرة لمختلف أنواع المخدرات كإنتاج القنب الهندي، كما تعتبر

بعض موانئ و مطارات و حدود هذه الدول منفذا لهذه المواد السامة القادمة من آسيا و أمريكا اللاتينية .[1]

- ضعف التنشئة السياسية في هذه البلدان حسب منطق المواطنة و العصرنة مع ترك المجال العام مفتوحا لاستخدام الدين الإسلامي (في الدول الثلاثة) و الأمازيغية (في المغرب و الجزائر) مما

1- بيرم فاطمة، مرجع سابق، ص 143.

يضعف من فكرة الانتماء المطلق للوطن و احتمال بروز أشكال جديدة أو متجددة من التطرف الديني أو اللغوي.

- **ثانيا: تهديدات داخلية بينية**

يقصد بها تلك المتعلقة بعلاقات الدول المغاربية الخمس ببعضها البعض وتتمثل في إمكانية أن تكون دولة مبعث تهديد امني لدولة أخرى، فهي تتعلق بشؤون الدول المغاربية مجتمعة دون استثناء، وتتمثل في :

- مشاكل الحدود التي تم توريثها من طرف الاستعمار والتي سهلت عملية التجزئة و الانقسام بين الدول المغاربية أفضت في عدة مرات إلى حروب بينية [1]، فهي تشكل أخطر معوقات الأمن المغاربي نظرا لتداعياتها وتأثيراتها المتعددة، خاصة في حالة عدم حل ما بقي منها.
- مشكلة العجز الغذائي في المغرب العربي و عدم القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الإستراتيجية (الحبوب بخاصة)، وتنامي حجم الفجوة الغذائية، وانكشاف أقطار المغرب العربي على الخارج، وما يصاحب ذلك من تبعية للأسواق الخارجية والوقوع تحت ضغوطها، فضلاً عن ما يترتب عليها من مشكلات اجتماعية على الصعيد الداخلي في ضوء تنامي الحجم السكاني وزيادة المتطلبات.

- انتشار الجريمة المنظمة في منطقة المغرب العربي، على مستويات تبييض الأموال، التهريب، المتاجرة بالأسلحة الخفيفة، على كل ما تحدثه هذه الجرائم من تأثيرات سلبية على الأنسجة

---

1 - تتميز العلاقات المغاربية في مجملها بالتوتر ويرجع ذلك إلى مشكلات الحدود، وعدم تسويتها بشكل نهائي، ومن ثم فهي تعتبر قنابل موقوتة قابلة للانفجار من وقت لآخر وقد لعب الاستعمار دورا كبيرا في خلق تلك المشكلات ليس بين دول المغرب العربي فقط ولكن في إفريقيا بشكل عام، حيث نجد مشكلة الحدود بين الجزائر وتونس حول النقطة 233 ويفترض أنه قد تم تسوية المسألة في اتفاق19 مارس 1983 م ولكن أحيانا ينفجر وأخرى يخبو، وهناك أيضا مشكلة الحدود بين الجزائر وليبيا، كما توجد مشكلة الحدود بين تونس وليبيا حول الحقوق البحرية للدولتين، وتعد مشكلة الحدود بين الجزائر والمغرب الأكثر خطورة على الإطلاق بين دول المنطقة إلى أن تمت تسويتها عام 1992 بعد تصديق المغرب على المعاهدة، وهناك مشكلة الحدود بين المغرب وموريتانيا وتتمثل خطورة المشكلات الحدودية بين دول المغرب العربي في أنها برغم تسويتها إلى حد بعيد تؤثر على العلاقات بين تلك الدول وذلك حسب رؤى القيادات الحاكمة، علاوة على أنها مناطق غنية بالثروات المعدنية والبترولية كما أن عدم تسوية مشكلة الصحراء الغربية تمثل أحد الهواجس والمصادر الأساسية للتوترات بين دول المنطقة .
لمزيد من التفصيل أنظر:رقية بلقاسمي، التكامل الإقليمي المغاربي، دراسة في التحديات و الآفاق المستقبلية، مرجع سابق، ص 101.

الاقتصادية و الاجتماعية لدول المغرب العربي خاصة و أن هنالك تداخل و تلاحق بين الشبكات الإجرامية الوطنية مع الجهوية أي بين دول المغرب العربي مع إفريقيا أو العالمية.

- إن المياه كانت و لا تزال و ستظل أكبر رهان للإنسانية في القرن الواحد و العشرين، باعتبارها موارد إستراتيجيات من شأنه أن يدفع إلى بروز نزاعات دولية، و المغرب العربي يعد من المناطق التي تشكل فيه المصادر المائية هذا الاهتمام، حيث أصبحت الموارد المائية مصدر قلق للنخب الحاكمة نظرا للندرة التي تعرفها هذه المنطقة بسبب الجفاف و ضعف نسبة تساقط الأمطار فيها حيث تشهد منطقة المغرب العربي محاولات لإحكام الرقابة على مصادر مياه الوديان العابرة للحدود الجزائرية التونسية، كما يشكل النهر الاصطناعي الذي أنجزته ليبيا مصدر قلق للسلطات الجزائرية، لأن من شأنه أن يمتص المياه الجوفية للصحراء الجزائرية نتيجة الاستغلال المفرط لتلك الاحتياطات.

- أثرت الهجرة غير الشرعية على الدول المغاربية على مستويين بالنسبة للمستوى الأول تعتبر أوربا من أكثر الدول استهدافا، حيث أن الإحصائيات تشير إلى أن عد المغاربة المهاجرين بطرق غير شرعية هو في حدود 250000 إلى 300000 شخص, أما المستوى الثاني وهو الأخطر

والمتمثل في اعتبار المنطقة المغاربية منطقة عبور للمهاجرين القادمين من منطقة الصحراء الإفريقية الكبرى.

- انتشار ظاهرة الإرهاب في منطقة المغرب العربي و تعدد تياراتها بشكل كبير . [1]
- ضعف التعاون البيني لدول المغرب العربي على مستويات التنمية و التعامل مع ظاهرة اللاأمن (الجريمة المنظمة، مكافحة المتاجرة بالمخدرات ،....إلخ).

1- هيثم الكيلاني، **الشراكة الأوربية المتوسطية، تحليل لنتائج مؤتمر برشلونة**، شؤون الأوسط تصدر عن مركز الدراسات الإستراتيجية و البحوث و التوثيق، بيروت، العدد 49، فيفري 1996، ص 72-73.

- تباين مواقف بلدان الإتحاد المغاربي في قضية غزو العراق للكويت و القضية الليبية [1] مما انعكس سلبا على على مسار هذا الأخير نتيجة الضغط الأمريكي عليها مما أدى بليبيا إلى رفض رئاسة الإتحاد إحتجاجا على سلوك بقية الدول الأعضاء.

- **ثالثا: تهديدات إقليمية**

- يعتبر الساحل الإفريقي أولى التهديدات الإقليمية للأمن الإقليمي المغاربي فهو يشكل تهديدا من الدرجة الأولي، يمكن أن تبرز مظاهره من خلال حالات الأزمات التنموية في دول الساحل و التي تنتج عنها حركات للهجرة السرية مع احتمال ارتباطها بالجريمة المنظمة و المتاجرة بالأسلحة الخفيفة.
- بروز أزمات سياسية و إثنية في إفريقيا تنتج حركات من الانتقال السري و غير الشرعي للأشخاص.
- انتشار وباء السيدا في إفريقيا مع احتمال انتقاله للشمال بفعل الهجرة السرية وبناء شبكات الدعارة و التجارة الجنسية.

1- Ahmed Benchabane ,**L'affaire de Lockerbie et le droit international,** mémoire de D.E.A en droit public, faculté de droit et des sciences politiques de Tunis,1995, p159.

- **رابعا: تهديدات دولية**

ويقصد بها مجموعة المتغيرات التي تنتج عن حركات و أزمات تقع خارج مجال الدولة و تشمل بالأساس : [1]

- السياسة الانفرادية للولايات المتحدة الأمريكية في العالم العربي والإسلامي (العراق وأفغانستان...) و التي تنتج حالة إحباط عند بعض شرائح المجتمع بشكل يغذي التطرف وينتج معه احتمالات الإرهاب (كما ظهر في تفكيك شبكات تجنيد المغاربة وتونسيون للذهاب للعراق مثلا)، و قد شكلت التحالفات الدولية والتواجد العسكري في المنطقة المغاربية أهم تهديد دولي من القوى الكبرى على الدول المغاربية، وتعتبر السمة البارزة في الواقع الأمني الإقليمي المغاربي وذلك من خلال الاتفاقيات الأمنية مع الدول الكبرى بشكل أساسي، و يعتبر التحالف مع الولايات المتحدة أبرز مشهد في ذلك والذي يمثل فيها العنصر الأمني والاقتصادي و السياسي ابرز دوافعه، وارتسمت في المغرب العربي من خلال الحفاظ على ميزان القوة نظرا لوجود النفوذ الفرنسي فيها وارتكزت إستراتجيتها في تشجيع المغرب الأقصى للعب دور سياسي في مد الجسور بين الدول العربية و إسرائيل في اتجاه السلام.
- استمرار ثنائية التعامل مع مسألة الشرق الأوسط مع وجود انحياز واضح و فاضح لإسرائيل على حساب حق الشعب الفلسطيني في بناء دولته المستقلة و عاصمتها القدس الشريف، مما

يخلق أيضا و باستمرار حالات من الإحباط قد تشكل أرضية خصبة لتغذية التطرف الديني في دول المغرب العربي.

- تعاظم دور الشركات الكبرى متعددة الجنسيات، التي تريد لنفسها مزيدا من فتوحات أخرى في الأسواق العالمية، إضافة إلى تفاقم حالة استنزاف الموارد المالية والبشرية المغاربية،

1- عبد الإله بلقزيز، **الولايات المتحدة الأمريكية و المغرب العربي**، مجلة المستقبل العربي تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد: 259 ،2000، ص43-45.

فأموالنا مستمرة في التدفق نحو المراكز العالمية الكبرى، إما ردّاً لديون متراكمة وإما تسديداً لثمن سلاح، أو بقصد الاستثمار هناك.

المطلب الثاني: إستراتيجية تفعيل النظام الإقليمي المغاربي

إن إستراتجية تفعيل النظام الأمني الإقليمي المغاربي تقتضي أن تخضع إلى أساسين [1]، الأول من خلال تفعيل المؤسسات التي يتكون منها إتحاد المغرب العربي كإطار رئيسي للعمل المغاربي المشترك على جميع المستويات الأمنية و الاقتصادية ... ، والتي يمكن أن نصنفها في خانة الإطار القانوني الذي يتأسس عليه أي تعاون أمني إقليمي مغاربي ويرتكز عليه في معالجة القضايا المغاربية في كل الاتجاهات .

أما المستوى الثاني من إستراتجية التفعيل فهو يرتكز على السياسة المغاربية المتبناة في حل المشاكل التي يتعرض لها النظام الأمني الإقليمي المغاربي و مواجهتها بالتوافق مع مصالح الدول المغاربية وبالتوازي مع إفرازات التحولات و المتغيرات الإقليمية و الدولية.

الفرع الأول: تفعيل الآليات المؤسساتية

- **أولا: الإطار العام للتفعيل**

إن أي تفعيل للنظام الأمني الإقليمي المغاربي لابد أن يكون في إطار الأجهزة الرئيسية للاتحاد المغاربي لاعتبارات متعددة منها انعدام الفصل بين اختصاصات أجهزته من جهة وعدم وجود آليات واضحة مدعمة بصلاحيات، بالإضافة إلى التداخل فيما بينها ، يضاف إليه غياب هيئة قضائية مغاربية مما أدى

إلى إحداث فراغ في إيجاد آليات قانونية لحل النزاعات بين الدول المغاربية، زيادة على ذلك غياب أي مجهودات و نوايا لإيجاد أي منظومة سياسة أمنية و دفاعية مشتركة ، مما أوجب إيجاد آليات أخرى يمكن أن تعطي نتائج ملموسة أو بديلا أفضل . إن ضرورة تفعيل آليات التعاون الأمني الإقليمي المغاربي يجب أن تكون في اتجاهات ثلاث تعنى بشكل أساسي بمنظومة الأمن الإقليمي المغاربي وذلك من خلال

1- أحمد بن عيسى، مرجع سابق، ص 98.

تعديل ميثاق تأسيس الإتحاد و إبراز الجوانب الغامضة فيه كمسألة التدخل و السيادة والعضوية والفصل في اختصاصات الهياكل المكونة له وتوسيعها وإيجاد صيغة جديدة لتطبيق و تنفيذ اتفاقيات التعاون المشترك عسكريا واقتصاديا.

- **ثانيا: ضرورة تعديل ميثاق تأسيس الإتحاد**

في هذا السياق، تظهر المركزية في اتخاذ القرارات التي تطبع ممارسة السلطة داخل الأقطار المغاربية، هي نفسها التي حرص مؤسسو الاتحاد على تكريسها ضمن المعاهدة المنشئة له، فالمادة السادسة من هذه الأخيرة تؤكد على أن : " لمجلس الرئاسة وحده سلطة اتخاذ القرار، وتصدر قراراته بإجماع أعضائه" ، الأمر الذي يفسر غياب أية مبادرة من الأنظمة المغاربية تقضي باستشارة شعوبها عبر أسلوب الاستفتاء بصدد الاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد، ولذلك فمعظم القرارات والاتفاقيات اتخذت بشكل فوقي لتظل حبرا على ورق، و أمام تركيز مختلف الصلاحيات التقريرية والحاسمة في يد مجلس الرئاسة، لم تحظ باقي الأجهزة الأخرى من قبيل مجلس وزراء الخارجية أو مجلس الشورى ... إلا بصلاحيات محدودة، الأمر الذي كان له عظيم الأثر على مستوى بطء اتخاذ القرارات وعرقلة تطور بناء الاتحاد، كما أن اعتماد قاعدة الإجماع في اتخاذ القرارات بموجب المادة السادسة من معاهدة الاتحاد، تمكن أي عضو من تعطيل اتخاذ القرارات إذا ما اعتبرها في غير صالحه. لقد أضحى إعمال إصلاحات سياسية ديمقراطية مبنية على الحوار والحرية وحقوق الإنسان والانفتاح على المجتمع ... مطلبا ملحا في المنطقة، لكونها

ستهيئ الأجواء اللازمة لبناء الاتحاد المغاربي الذي يعد مطلبا اجتماعيا في كل أنحاء المنطقة، لهذا يمكن أن يشمل تعديل ميثاق تأسيس الإتحاد مواضيع يمكن إبرازها كمايلي :

- تعديل قاعدة الإجماع [1] من الالتزام المبني على التصويت الاختياري إلى الأغلبية أو الأغلبية المطلقة وفق القضايا المعالجة وبما يؤدي إلى الالتزام الإجباري.

1- أصبحت هذه القاعدة متجاوزة عالميا لصعوبة التطبيق العملي لها، و رغم علم دول إتحاد المغرب العربي المسبق بحكم عضويتها في جامعة الدول العربية أن قاعدة الإجماع عطلت الجامعة و حولتها جسدا بلا روح، إلا أنها اتخذت منها شرطا أساسيا لصدور قرارات الإتحاد.

- وجوب تبني مبادئ مهمة خاصة كحقوق الإنسان والحريات الأساسية وتوضيح الغاية من العمل المغاربي المشترك والعلاقة مع المنظمات الأخرى وإبرازها في بنوده لتكون قاعدة لأي عمل مستقبلي .[1]
- معالجة مسائل مهمة كحفظ السلم والأمن المغاربيين وحل النزاعات البينية التي تشكل ابرز إشكالاته.
- **ثالثا: الهيكل التنظيمي**

يعتبر الجانب الهيكلي أو الأجهزة الرئيسية المكونة للإتحاد المغاربي احد أهم ركائز البنية المؤسساتية له باعتبار أن لها دور أساسي في إصدار القرارات وحل القضايا المغاربية و يضم هيكل الإتحاد ثلاث سلطات متميزة، سلطة تنفيذية يمثلها مجلس الرئاسة الذي يعد أعلى جهاز رئيسي في هيكل الإتحاد الذي لابد من توسيع صلاحياته وضبطها بما يتوافق مع موقعه كجهاز تمثلي للدول الأعضاء من خلال وجوب أن تكون القرارات التي يصدرها إلزامية بشكل قطعي وتنفيذها على ارض الواقع وعلى غرار بعض المنظمات بربطها بالجزاءات المتعددة في حالة عدم تطبيقه ، و مجالس الرؤساء متعددة الأغراض، بالإضافة إلى سلطة تشريعية يمثلها مجلس الشورى الذي لا يشكل في الحقيقة برلمانا بقدر ما هو هيئة استشارية فقط، و عليه يبقى هذا الجهاز ناقصا و عاجزا عن وضع قوانين و دراستها لما يخدم مصلحة شعوب الإتحاد، و ما يعاب عليه أيضا أن أعضاءه ليسوا منتخبين بل يتم تعيينهم من طرف الحكومات.

كما يجب مراعاة توسيع اختصاصات الأمين العام الذي يعتبر ممثلا للإتحاد من خلال إعطائه الآليات القانونية والسياسية الواضحة للعب دور أساسي في حل الأزمات السياسية التي تقع بين الدول والقضايا المتعلقة بالسلم و الأمن المغاربيين.

---

1 - أمجد فحلة رمضان، **العوائق التي تواجه الدول العربية و طرق تجاوزها** ، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، كلية الحقوق، قسم الحقوق، جامعة باتنة، 2005)، ص 117-120.

- **رابعا: آليات التعاون الأمني و العسكري المشترك**

إن ضرورة إعادة النظر في آليات التعاون الأمني الإقليمي المغاربي أصبحت إحدى مداخل تحقيقه وذلك من خلال توفير أنظمة جديدة أو توسيع أخرى و ذلك من خلال:

- تبني الدول المغاربية الخطط الكفيلة بتنفيذ سياسة الدفاع المشترك لحماية الأمن الإقليمي المغاربي من خلال إنشاء الأجهزة الخاصة بالشؤون الدفاعية والتعاون المشترك ووضع سياسات للتصنيع العسكري المغاربي، بالإضافة إلى إنشاء قوات الأمن المغاربية واستخدامها لاحتواء مخاطر المنطقة.
- ضرورة وضع استراتيجية للتعاون خاصة في من جانبه الاقتصادي كمرحلة لإرساء قواعد التنسيق و العمل المغاربي المشترك في المجالات المختلفة.
- وجوب إحياء السوق المغاربية المشتركة في الجانب الاقتصادي وإقامة منطقة تجارة حرة وإيجاد مؤسسات مالية و بنكية مشتركة لتموين المشاريع وتبني دبلوماسية التنمية والتكامل الاقتصادي [1] وذلك على الأقل لخلق نوع من الأمن الاقتصادي المغاربي.
- فيما يخص إطار الأمن الإقليمي الداخلي فهو يتوقف على مجموعة مقومات كإستراتجية موحدة في مجال مكافحة الإرهاب الذي تم إقرار اتفاقية سنة 1998 بشأنه ومكافحة الجريمة المنظمة و المخدرات وذلك من خلال إتباع سياسات وطنية مشتركة في مجال التشريع وخلق آليات تعاون

مشتركة في إطار مغاربي، بالإضافة إلى تكثيف التعاون المغاربي و إقامة سياسة أمنية دفاعية، قرارية بينية موحدة. (2)

1- أمجد فحلة رمضان، مرجع سابق، ص 117-120.
2- أحمد بن عيسى، مرجع سابق، ص 101.

- **الفرع الثاني: مستقبل النظام الإقليمي المغاربي في ظل الظروف الراهنة**

- **أولا: الإطار العام لمستقبل النظام الإقليمي المغاربي**

لا يمكن بناء أي نظام للتعاون الأمني الإقليمي المغاربي خارج إطار بعض العوامل التي تؤثر فيه سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، فتوتر العلاقات البينية خاصة الجزائرية - المغربية منها حول قضية الصحراء الغربية هو الأساس في ذلك حيث انه ينعكس على أي توافق مغاربي في اتجاه تحالف أو تعاون أمني.

إن تسوية قضية الصحراء الغربية تعتبر أحد الأسباب الرئيسية التي يتأثر بها النظام الأمني الإقليمي المغاربي ، كما أن المشاريع الدولية وفي مقدمتها مشروع الشرق الأوسط الكبير و الشراكة الأورو - متوسطية و غيرها ... قد أعطى بدائل جديدة وتوجهات نحو خلق بنية مؤسساتية إقليمية خارج إطارها المغاربي، بما يتلاءم مع الفواعل التي تحيط بالمنطقة المغاربية وأمنها الإقليمي.

كما تشكل إرهاصات الإصلاح الداخلي في المنطقة المغاربية أحد أهم مقومات هذا البناء خاصة على المستوى الداخلي لما لها من تأثير على القضايا الداخلية و التي لها انعكاسات إقليمية و دولية كالديمقراطية وحقوق الإنسان و الحريات العامة.

- **ثانيا: آفاق النظام الإقليمي المغاربي في ظل قضية الصحراء الغربية**

لا زالت قضية الصحراء هي العقدة الأساسية في عدم قيام الاتحاد المغاربي في هذه اللحظة واليوم وما عاناه جيمس بيكر الذي كان مكلفا بملف الصحراء [1] والذي توجه إلى المنطقة من اجل الوصول إلى حل لكنه تعثر وظلت قضية الصحراء على طاولة المفاوضات، حيث إن اجتماع مجلس وزراء خارجية الاتحاد اجتمع في الجزائر من أجل تفعيل الاتحاد ألمغاربي ولكن دون جدوى وان قضية الصحراء

1- خلود محمود نعيم، **أثر العوامل الاقتصادية على الصراعات السياسية في دول المغرب العربي**، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن، 2006)، ص 98.

الغربية تستوجب الحل السريع من اجل الوقوف بوجه التحديات والتغيرات الدولية التي تعيشها دول المنطقة بشكل خاص والأمة العربية والإسلامية بشكل عام.

إن دراسة الاتحاد المغاربي ومشكلة الصحراء الغربية تعتبر دراسة معقدة يستنتج منها الكثير من الحقائق[1] ، حيث إنها مشكلة معقدة فبدايتها بين طرف عربي وطرف آخر استعماري وهو الاستعمار الاسباني ثم أكثر من ثلاثة عقود بين أطراف شقيقة،و إن المغرب الذي عرف كيف يصفي موضوع احتلال الصحراء مع دولة الاستعمار بالطريق القانوني (محكمة العدل الدولية) سيعرف بالتأكيد كيف ينهي هذه المشكلة بطريقة وطنية، و بغرض إنهاء المشكلة، و التسريع بقيام الإتحاد المغاربي هناك أربعة خيارات: [2]

1 - الضم الكامل للصحراء إلى المغرب البلد الأم نتيجة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وهي الخيار الأفضل والناجح، وهذا طموح الشعب المغربي الذي ظل متمسكا بالتواب الصحراوي.

2 - الحكم الذاتي لمنطقة ضمن دولة المغرب ومن ترتيب يتفق عليه بين الطرفين المغرب والبوليساريو.

3 -ربط الصحراء بالمغرب وفق صيغة يتفق عليها ضمن مشروع المغرب الكبير حيث إن بقاء المشكلة بدون حل يؤثر سلبيا على الاتحاد ألمغاربي وربما يجعل بقاءه مستحيلاً.

4 -الاستقلال واعتبارها جمهورية سادسة في المنطقة وهذا هو طموح البوليساريو إلا أنه صعب المنال في ظل الظروف الحالية وخاصة بعد تخلي الجزائر والتحاق بعض القيادات المسئولة عن البوليساريو بالمغرب كما أنها صيغة مرفوضة وطنيا وحكوميا وقوميا ودوليا.

---

1 -حميد فرحان الراوي, **الإتحاد المغاربي و مشكلة الصحراء الغربية**, كلية العلوم السياسية, جامعة بغداد, ص 21.
2 -المرجع نفسه, ص 22.

إلا أن الخيار الأول هو الأفضل والأسهل، ويخدم القضايا الوطنية والقومية ويسهل السبيل إلى وحدة المغرب العربي، خاصة في ظل المتغيرات الدولية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة والحرب والمعاداة ضد العرب والإسلام باسم مكافحة الإرهاب.

- **ثالثا: آفاق النظام الإقليمي المغاربي في ضوء مشروع الشرق الأوسط الكبير**

لقد كان لمشروع الشرق الأوسط الكبير انعكاسات على النظام الأمني الإقليمي المغاربي فقد جاء على أسس تخدم الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل لإخراجها من أزمة الأمن التي تعاني منها ،على اعتبار أن المنطقة المغاربية وما لها من مقومات حضارية تشكل حاجزا في وجه النفوذ الغربي .

إن مشروع الشرق الأوسط الكبير هو تقويض للتحالف الإقليمي المغاربي ومحاولة تعويضه بنظام أمني إقليمي يحوي إسرائيل التي تعتبر حجر الأساس في المشروع بفعل تركيز الولايات المتحدة على دور إسرائيل المحوري الذي يتم التعبير عليه من خلال التفوق العسكري والتكنولوجي و النووي على دول المنطقة،بالإضافة إلى توسيع دائرة العضوية في مشروع الشرق الأوسط إلى دول غرب أسيا كأفغانستان

وباكستان و دول شمال إفريقيا من أجل تقليص الشراكة الأورو - متوسطية خاصة مع دول المغرب العربي، وهذا يؤدي إلى مساومة أمريكية على هذه الأخيرة مع الدول الأوربية في أي عمل يحوز مصالح أمريكية في المنطقة يمكن أن تؤدي إلى زيادة نفوذها، فهذه الدول تشكل بوابة لإفريقيا وهي منطقة مفتوحة في مجال مكافحة الإرهاب.

- **رابعا: آفاق النظام الإقليمي المغاربي في ظل التحول الديمقراطي في المنطقة**

إن مستقبل النظام الإقليمي المغاربي مشروط بفرضيتين [1]، الأولى تتمثل في وعي الأنظمة التي لم تسقط

1- محمد بوبوش، ندوة بعنوان: **ملامح التحول الديمقراطي في النظام المغاربي الجديد**، مركز الدراسات و البحوث الإنسانية و الاجتماعية، وجدة، المغرب، 18-19 ابريل 2012.

بخطورة المرحلة و مدى كفاءتها في خلق البدائل السلمية و قدرتها على الانخراط في التغيير عبر الإصلاحات السياسية و الدستورية الكفيلة بإحداث نقلة نوعية على مستوى الممارسات القادرة على بناء الثقة و الشفافية في تدبير الشأن العام، أما الفرضية الثانية فتتمثل في نجاح القوى التي أسقطت النظامين التونسي و الليبي في بناء دولتين ديمقراطيتين، حيث أن فشل كلتيهما سينعكس سلبا على المنطقة برمتها، بينما نجاحهما سيؤسس - مهما كانت الصعوبات - لمنطقة مغاربية ديمقراطية.

إن شروط نجاح الإتحاد المغاربي و نظامه الأمني الإقليمي تكمن في انتهاج الديمقراطية و احترام حقوق الإنسان، و ذلك لن يتحقق إلا بسيادة الديمقراطية على كافة البلدان المغاربية.

- **خامسا: آفاق النظام الإقليمي المغاربي في إطار الإصلاح الداخلي**

أثرت المتغيرات الدولية و الإقليمية على الإصلاح الداخلي للنظام الأمني الإقليمي المغاربي بعدما أصبح جامدا وانعدم تحريكه أو تفعيله سواء في شقه السياسي أو الأمني مما استوجب إيجاد حلول داخلية للإصلاح الذي شكل هاج سا لدى الأنظمة المغاربية من حيث كيفيته و آلياته ، ويمكن أن يرمي هذا الإصلاح إلى مستويين هما:

1- مستوى محلي داخل الدول نفسها التي تشكل هرم النظام الإقليمي المغاربي بإيجاد آليات لتحريك القرار المغاربي من خلال شقين اقتصادي يشمل فيه الإصلاح الجوانب الاقتصادية بإتباع المنهج المناسب اقتصاديا و تكريس التكامل المغاربي، وشق سياسي يركز على الديمقراطية وحقوق الإنسان و الحريات العامة و تقويض الأنظـمة المستبدة التي تتشبث في أنظمة الحكم لأجل مصالحها الذاتية وتقوي تحالفاتها مع القوى الكبرى التي تمثل احد عوائقه الأساسية[1] مما يؤثر على التكامل المغاربي بالنظر لكونها مركز

1- إسماعيل معراف، مرجع سابق، ص 619 و ما بعدها.

لاتخاذ القرارات في أي مشروع للتكامل الإقليمي امنيا أو سياسيا أو اقتصاديا[1] ، وقد ازدادت حدة المطالبات بالإصلاح الداخلي داخل الدول المغاربية بعد أحداث 11سبتمبر 2001 خاصة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية.

2 - شكلت المتغيرات الدولية و الإقليمية التي شهدها العالم بعد نهاية الحرب الباردة انعكاسات كبيرة على النظام الأمني الإقليمي المغاربي على جميع المستويات، فانهيار الاتحاد السوفيتي جعل العالم يسير نحو نظام جديد لم يكن إلا ليصب في مصالح الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، التي انفردت كقطب وحيد مما أثر على توازن القو ى الذي كانت الدول المغاربية تستفيد منه إلى حد ما، وأصبحت المؤسسات الدولية وشرعيتها تحت سيطرة الدول الغربية بشكل عام من خلال استعمال أجهزتها بالتوافق مع الخارطة السياسية الدولية الجديدة ،بالإضافة إلى ظهور كيانات جهوية جديدة كان لها نتائج خاصة اقتصاديا كالاتحاد الأوروبي.

وما زاد الأمور تعقيدا للواقع الأمني الإقليمي المغاربي جملة الأحداث أو التحولات التي سارت عليها تلك الفترة خاصة الإقليمية منها وكان أخطرها التدخل الدولي في ليبيا الذي أدى إلى شرخ كبير في المنظومة

المغاربية ككل ،بالإضافة إلى جملة المتغيرات الأخرى والتي جاءت مع تواتر الزمن وبفعل إستراتجيات مرسومة في إطار الدول الكبرى وأبرزها الإرهاب الدولي وآليات مكافحته والنفط الذي أصبح أداة اقتصادية تؤدي إلى خلق سياسات دولية بالتوافق مع ميكانيزمات الاقتصاد العالمي، وتعتبر المهددات الدولية و الإقليمية سواء من الدول الكبرى أو دول الجوار احد أهم مظاهر الضعف التي تميز النظام الأمني الإقليمي المغاربي و التي لا يمكن تفعيل أو بناء هذا الأخير إلى بالنظر إليها، ومعالجتها أو التكيف معها واقعيا من خلال رسم آليات عمل مشتركة في إطار النظام الإقليمي المغاربي ككل و عدم تجزئة الجانب الأمني عن الاقتصادي و السياسي باعتبار أنهم يكملون بعضهم.

1- محمد السيد سعيد، **مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج** ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، 1992، ص 45.

إن أي طرح لإستراتجية معينة بالنسبة للنظام الأمني الإقليمي المغاربي لا يمكن أن تخرج عن المحيط الإقليمي لقضية الصحراء الغربية باعتباره ا محوره الأساسي ومحركه في أي حال، لذلك فان الواقع الدولي و الإقليمي الراهن يحتم على الدول المغاربية أن تقوم بوضع إستراتجية متكاملة إما بخلق آليات تعاون أمني مغاربي خارج النظام الإقليمي الحالي و هو إتحاد المغرب العربي، أومن خلال التكيف مع بدائل الإقليمية المطروحة خارج إطاره، أو تفعيل المؤسسات المغاربية الحالية والعمل من خلالها في إطار براغماتي يتماشى ومعطيات الواقع الدولي و الإقليمي الراهن. [1]

1- أحمد بن عيسى، مرجع سابق، ص 106.

خـــــــاتمة

توجد منطقة المغرب العربي أمام منعطفات حاسمة، فيما يتعلق بالتحديات الأمنية و مخاطر التهديدات خاصة الإرهابية منها، و هي تحديات جديدة لم تعد تناسب الأنماط السياسية القديمة التي سادت خلال العقود الماضية و حاجة هذه التحديات إلى وجود أنماط بديلة لمواجهتها، على أسس من الشراكة و التنسيق و التعاون، و في غياب آليات جديدة و مبتكرة للتعاون و الشراكة بين البلدان المغاربية، فإن الواقع الأمني المغاربي سيظل مرهونا بالفشل في وضع إستراتيجية جماعية للأمن الإقليمي لدى دول المنطقة.

يمكن القول أن الوقت قد حان لإعادة ترتيب البيت المغاربي خاصة وأن الوضع الدولي الذي تمخض عن حوادث 11 سبتمبر الأخيرة بالولايات المتحدة الأمريكية قد أفرز معطيات جديدة لا تصب في مصلحة الدول العربية و المغاربية، حيث تزايدت نبهات الكراهية و العداء لها و التي أصبحت تتهم بالدول الراعية للإرهاب الدولي، و من شأن هذه الاتهامات أن تهدد أمن دول المنطقة.

و من التحولات الحاصلة في أوربا التي تقترب من الجهة الجنوبية لمنطقة المغرب العربي و التي تمخض عنها نجاح الإتحاد الأوربي في تجسيد مشروعه الوحدوي متمثلا في دخول العملة الموحدة مما جعل من أوربا قوة اقتصادية و أمنية تسعى لاحتواء الأسواق المغاربية خوفا من التغلغل الأمريكي فيها، لذلك يتعين على دول المغرب العربي خاصة الجزائر و المغرب اللذان يمثلان ثقل دول المنطقة التفكير الجدي و السريع لإعادة تنشيط العلاقات و مناقشة المشكلات و الصعوبات التي تصب في اتجاه تفعيل هياكل الاتحاد المغاربي.

إن إعادة هيكلة إتحاد المغرب العربي قد ينعكس إيجابا على المغاربة اليوم، فيما إذا اتجهت نحو استكمال سياسة الإصلاح الهيكلي و دمقرطة الحياة السياسية و الاجتماعية المغاربية في كل قطر عربي، و العمل المؤسساتي من أجل نجاح الإصلاح في واقع اقتصادي، اجتماعي، سياسي و ثقافي مغاربي متأخر و إعادة صياغة العمل المغاربي المشترك وفقا لمنظومات مغاربية وظيفية مرنة: أمنية ، اقتصادية ، ثقافية و سياسية و التوازن في العلاقات مع الأطراف الدولية و الإقليمية المختلفة.

يتطلب الواقع المغاربي لخطوات استباقية القيام بحركة إصلاحية واسعة تؤدي إلى تعزيز الموقف المغاربي والمحافظة على الروابط الخاصة وفي مقدمتها إتحاد المغرب العربي في ظل المتغيرات الدولية

الراهنة وتراجع الفكر والدور القومي أمام تأكيد مفهوم الدولة الوطنية من خلال تقريب وجهات النظر بين منطق الدولة والأمة.

كما يتطلب الأمر ضرورة المصالحة بين الدول المغاربية وذلك بإعادة صياغة العلاقات المغاربية - المغاربية على قواعد ثابتة وواضحة ومستقرة تسمح بإعادة تشكيل أنسجة واقية للنظام المغاربي تسهم في إيقاف الانهيار والتشكيك فيه.

إن إعادة الروح لمفهوم الأمن الإقليمي المغاربي و مقوماته يعد حجر الزاوية للنظام الإقليمي المغاربي و هو خيار مصيري لا يمكن إغفاله لمواجهة التهديدات الإقليمية و الدولية الجديدة، و التجدر الإشارة هنا إلى أن جميع الأقطار المغاربية تواجه الآن قوى دولية كبرى لا يمكن التحاور معها بشكل متكافئ إلا من خلال التضامن و التكتل و الوحدة ، و كلما قطع المغاربة خطوات في اتجاه الوحدة و الإتحاد كلما كانت القوى الخارجية أكثر استعدادا للتجاوب و التعاون معهم، في حين يشكل عكس ذلك مزيدا من الإذعان و الإذلال و الانهزام.

لقد استهدفت هذه الدراسة بيان أهم المتغيرات الإقليمية و الدولية التي تواجه النظام الإقليمي المغاربي و آثارها على مسيرة هذا الأخير و مستقبله، و قد قامت الدراسة على فرضية رئيسية و هي: أن هناك آثارا سلبية لعدد من المتغيرات سواءا الإقليمية أو حتى الدولية و التي تعتبر تحديات تكاد تعصف بالنظام الإقليمي المغاربي، و تؤدي في نهاية الأمر إلى تفكيكه أو إلغاء وجوده، و للتحقق من صحة الفرضية ، تم استخدام المنهجيين التاريخي و الوصفي التحليلي، هذه المناهج تستخدم لأغراض البحث العلمي و تتفق مع أساليبه.

ومنه نستنتج صحة الفرضية التي قام عليها البحث ، و خلصت إلى عدة استنتاجات أهمها أن دول النظام الإقليمي المغاربي ممثلة بإتحاد المغرب العربي باتت غير قادرة على التعاطي مع المتغيرات الإقليمية و الدولية، و مواجهة التحديات سواء الداخلية منها أو الخارجية و التي من الممكن أن تحدق بدول النظام طمعا بأراضيها و ثرواتها، و من الاستنتاجات التي توصلت إليها أيضا: أن المواطن المغاربي قد أوصلته أنظمته إلى درجة عالية من القهر و الإحباط نظرا لتهميشه و عدم إفساح المجال له للمشاركة السياسية في

صنع القرار السياسي مما رسخ وجود أنظمة ديكتاتورية استبدادية تخدم المصالح الغربية بدلا من خدمة دولهم و إقليمهم المغاربي، و إن هذه الاستنتاجات تطلبت عدة توصيات أهمها: التوصية بإعادة هيكلة و إصلاح إتحاد المغرب العربي من الداخل على أن تلتزم جميع دول الإتحاد بقراراته و لينمو الحس القومي بعيدا عن النظرة القطرية البحتة، و يتوجب قيام الأنظمة المغاربية بعملية إصلاحات ديمقراطية مغاربية داخلية لدولهم بعيدا الفئوية و التهميش، للوصول إلى الحكم الرشيد الذي ينشده معظم شعوب دول النظام، و العمل على إحياء مفاهيم التكامل الاقتصادي المغاربي للابتعاد عن شبح التبعية الاقتصادية و الغذائية الغربية، و التي تتولد منها باقي التبعيات الأخرى السياسية و الثقافية ... و غيرها، و هذا لا يعني الانعزال عن الغرب قطعيا، بل على العكس، التفاعل مع أي جهة تخدم مصالح النظام الإقليمي المغاربي و تساهم في ترسيخه، حيث ستتعامل هذه الدول ككتلة قوية واحدة، و البحث عن المصالح المغاربية المشتركة.

قـــــائمة المصـــادر و المـــــراجع

أولا: المصادر

- القرآن الكريم.
- معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي.
- ميثاق منظمة الأمم المتحدة.
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.
- مجلس الأمن ، القرار رقم 2011/1970، بتاريخ 26-02-2011 يتعلق بالحالة في ليبيا.
- مجلس الأمن، القرار رقم 1973 /2011، بتاريخ 17-03-2011 يتعلق بالحالة في ليبيا.

ثانيا: المراجع

1- الموسوعات و القواميس و المعاجم:

3 - الجاسور ناظم عبد الواحد ، **موسوعة المصطلحات السياسية و الفلسفية و الدولية** ، ط1، لبنان: دار النهضة العربية، 2008.

4 - الجاسور ناظم عبد الواحد ،**موسوعة علم السياسة**، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، لبنان ، ط1، 2004.

5 - عطية أحمد ، **القاموس السياسي**، دار النهضة العربية، 1968.

6 - الكيالي عبد الوهاب و آخرون ، **موسوعة السياسة، ج1** ، بيروت :المؤسسة العربية للدراسات و النشر،1985 .

7 - الكيالي عبد الوهاب و آخرون ،**موسوعة السياسة** ، ج3، بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، 1993.

8 - اللمع هيثم ، **معجم علم السياسة و المؤسسات السياسية عربي-فرنسي-انجليزي** ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 2005.

2- الكتب:

- **الكتب باللغة العربية:**

9 - أبراش إبراهيم ، **تاريخ الفكر السياسي من حكم الملوك الآلهة إلى نهاية عصر النهضة**، كلية الحقوق، الرباط.

10 - ابن خلدون، **المقدمة**، بيروت: دار العودة.

11 - أبو الوفا أحمد ، **الحماية الدولية لحقوق الإنسان**، دار النهضة العربية،القاهرة، 2000.

12 -أبو غزالة حسن عقيل ، **الحركات الأصولية و الإرهاب في الشرق الأوسط**، ط 1، دار الفكر، عمان.

13 -إدريس محمد السعيد ، **تحليل النظم الإقليمية**، ط1، مصر:مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية، 2001.

14 -الإمام محمد محمود ، **الوطن العربي و مشروعات التكامل البديلة** ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.

15 -بركات نظام ، الرواف عثمان و الحلوة محمد ، **مبادئ علم السياسة**،مكتبة العبيكان، ط1، 1997.

16 -بلقزيزعبد الإله و آخرون، **الحركة الوطنية و المغربية و المسألة القومية(1947-1986)، محاولة في التأريخ**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.

17 -بن عنتر عبد النور ، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري** ، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة و النشر و التوزيع، 2005.

18 -بيرس شمعون ، **الشرق الأوسط الجديد**، دار الجليل، عمان،1994 .

19 -الجابري محمد عابد، **وحدة المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987.

20 -الجمل شوقي عطا الله ، **المغرب العربي الكبير في العصر الحديث(ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)**، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، 1977.

21 -الجميلي صدام مرير ، **الاتحاد الأوربي و دوره في النظام العالمي الجديد** ، بيروت: دار المنهل اللبناني، ط1، 2009.

22 -جويلي مفتاح علي ، **مذكرات اليوم الاول:ثورة 17 فبراير** ، بيروت :الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012 .

23 -حافظ صلاح الدين ، **حرب البوليساريو**، دار الوحدة، بيروت، 1981.

24 -حرب علي ، **ثورات القوة الناعمة في العالم العربي**، بيروت :الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011.

25 -حريز عبد الناصر ، **الإرهاب السياسي**.

26 -حسن حاج علي أحمد و آخرون، **حرب أفغانستان:التحول من الجيواستراتيجي إلى الجيوثقافي**، في أحمد بيضون و آخرون ، **العرب و العالم ما بعد 11 سبتمبر 2001**، سلسلة كتب المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

27 -حسن درويش عبد الحميد ، **الإستراتيجية الأمنية و التحديات المعاصرة** ، القاهرة: دار الكتاب المصري، 1999.

28 -خلوف ناجح ، **الإرهاب و المقاومة و حقوق الإنسان**، مجلة المنار، العدد 104، 2003.

29 -خليل إمام حسانين ، **الإرهاب بين التجريم و المشروعية**، 2001.

30 -خليل بديع ليلى ، **أضواء وملامح من الساقية الحمراء ووادي الذهب**، بيروت، 1997.

31 -راشد أحمد إسماعيل ، **تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر (ليبيا، تونس، الجزائر،المغرب،موريتانيا)** ، بيروت:دار النهضة العربية،2004.

32 -ربيع حامد عبد الله ، **الحوار العربي الأوربي و منطق التعامل الدولي الإقليمي**، بغداد: قسم البحوث و الدراسات السياسية العربية، 1983.

33 -الرشيدي أحمد ، **حقوق الإنسان دراسة مقارنة في النظرية و التطبيق** ،مكتبة الشروق الدولية،القاهرة،2003.

34 -الرشيدي أح مد و مجموعة من المؤلفين ، **المدخل إلى العلوم السياسية و الاقتصادية و الإستراتيجية**، المكتب العربي للمعارف، القاهرة،2003.

35 -زريق عبد القادر ، **النظام الدولي الجديد**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.

36 -زيادة رضوان ، **مسيرة حقوق الإنسان في العالم العربي** ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء، 2000.

37 -السروجي محمد محمود ، **العلاقات التونسية الفرنسية – من الحماية الى الاستقلال**، بنغازي: المكتبة الوطنية.

38 -سلامة أحمد سلامة، **"محرر" الشرق أوسطية: هل هي الخيار الوحيد**، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة و النشر، 1995.

39 -سيد شوبجي عبد المولى، **المتغيرات الدولية و انعكاساتها على الأمن العربي**، الرياض: دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب، 1992.

40 -شارون ويهارتا و كريسن سورد، **بعثات السلام المتعددة الأطراف، في التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي**، ترجمة حسن حسن و آخرون، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية،2006.

41 -الشامي على ، **الصحراء الغربية عقدة التجزئة في العالم العربي**، بيروت، ط1، 1980.

42 -شكري محمد عزيز ،**الإرهاب الدولي**، 1992.

43 -شهاب مفيد محمد ، القانون الدولي العام، القاهرة :دار النهضة العربية، ط 2, 1985.

44 -الطاهر عبد الرحيم، **ليبيا انتصار الامل**، السودان :بركليات للنشر، 2012 .

45 -عبد الرحيم أكرم ، **السوق الشرق أوسطية من هرتزل إلى ما بعد باراك** ، القاهرة: مركز الحضارة العربية، 2000.

46 -عرفات إبراهيم ، **الأمن في المناطق الرخوة: حالة آسيا الوسطى** ، في هدى ميتيكس و السيد صدقي عابدين، محرران، **قضايا الأمن في آسيا**، القاهرة: جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد و العلوم السياسية،مركز الدراسات الآسيوية،2004.

47 -العقاد صلاح, **المغرب العربي**, القاهرة, 1969.

48 -عمر سعد الله، **حل النزاعات الدولية**، الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية، 2005 .

49 -عودة جهاد ، **الاطار الدولي والاقليمي لمشكلة الصحراء الغربية**، القاهرة، 1987.

50 -عيد محمد فتحي ، **الإرهاب و المخدرات**، الرياض : مركز الدراسات و البحوث ، ص 117.

51 -فاروق يوسف أحمد ، **ما هو الشرق الأوسط المعاصر: مدخل إلى إجابات متعددة** ، القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، أوراق لشرق الأوسط، العدد3، 1991.

52 -الفقيه جميل حزام يحيى ، **مفهوم الإرهاب في القانون الدولي العام**، دراسات يمنية.

53 -الفيلالي مصطفى ، **المغرب العربي نداء المستقبل**، ط3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ماي 2005.

54 -الكتاب مصطفى ، **النزاع على الصحراء الغربية**، دمشق، 1998.

55 -مارتن غريفيش و غيره، **المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية** ، ترجمة: مركز الخليج، دبي، 2008.

56 -مانع جمال عبد الناصر ، **التنظيم الدولي: النظرية العامة و المنظمات العالمية و الإقليمية و المتخصصة**، الجزائر: دار العلوم للنشر و التوزيع،2006.

57 -محمد السيد سعيد، **مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج** ، الكويت: المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، 1992.

58 -محمود إسماعيل محمد، **دراسات في العلوم السياسية**، مكتبة الإمارات، العين، ط2، 1984.

59 -محمود شاكر، **التاريخ الاسلامي ج14، التاريخ المعاصر لبلاد المغرب**، المكتب الإسلامي،ط2.

60 -محمود مصطفى نادية ، **أوروبا و الوطن العربي**،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 1986.

61 -مطر جميل و هلال علي الدين ، **النظام الإقليمي العربي ، دراسة في العلاقات السياسية** ،ط7، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

62 -معراف إسماعيل ، **الوضع الإقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية :مع التركيز على قضايا الإصلاح والتحول الديمقراطي**، المؤسسة الوطنية للاتصال النشر والإشهار، الجزائر، 2009.

63 -معلوم حسين ، **المناخ العالمي الجديد و الاهتزاز في حواجز الدولة إشكاليات و تداعيات**، دار ناشري للنشر الالكتروني، 2005.

64 -الميلي محمد ، **الأبعاد الثقافية و الاجتماعية للأمن القومي العربي** ، في: الأمن العربي: التحديات الراهنة و التطلعات المستقبلية، باريس: مركز الدراسات العربي الأوربي، 1996.

65 -نافعة حسن ، **الأمم المتحدة في نصف قرن: دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945**، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، 1995.

66 -النجار أحمد السيد ، **قضية لوكربي و مستقبل النظام الدولي**، بيروت :مركز دراسات العالم الإسلامي، 1992 .

67 -النجار فريد ، **التحالفات الاستراتيجية من المنافسة إلى التعاون خيارات القرن الواحد و العشرين**، مصر: اتيراك للنشر و التوزيع.

68 -اليازجي أمل ، **الإرهاب الدولي و النظام العالمي الراهن**، دمشق، 2002.

69 -يونس عدي محمد رضا ، **التدخل الهدام و القانون الدولي العام :دراسة مقارنة**، بيروت : المؤسسة الحديثة للكتب، 2010 .

- **الكتب باللغة الأجنبية الفرنسية:**

70- Beltas Abdelkader ,**la Crise de Sub-prime et Déclenchement de la Crise Financière Internationale**,2009.

71- Benchabane Ahmed:**L'affaire de L'Ockerbie et le droit international,** Mémoire de D.E.A en droit public, faculté de droit et des sciences politiques de Tunis ,1995.

- **الكتب باللغة الأجنبية الإنجليزية:**

72- Oliver Rihmond, **Broadening concepts of security in the post-cold war:** implication for the E U and the Mediterranean region, in http//Edg ac,uk/eis/publication (26 Mars 2000)

73- Barry Buzan, **Is international security possible?** Paper presented at: New Thinking about strategy and international security (conference), edited by Ken Booth, London Harper Collins Academy, 1991.

74- John Baylis and Steve Smith, **Globalization of World Politics,** second ed.oxford university press, New York, 2001.

75- Dario Battistella, **théories des relations internationaux,** paris: presse de la fondation internationale,2003.

76- Michael Emerson and others, **Islamist radicalization the challenge for Euro-Mediterranean relations**, Brucssel, center for European policy studies, 2009.

77- Fred, H. Halliday, **"The End of the Cold War and International Relations"**, in: Ken Booth and Steve smith, International Relations Theory Today, Pennsylvania University Press, 1995.

78- Peter Magold, **Super Power International in The Middle East**,(London: CroonHelm), 1978.

3- الرسائل الجامعية :

79 - أمجد فحلة رمضان، **العوائق التي تواجه الدول العربية و طرق تجاوزها**، مذكرة ماجستير، قسم الحقوق، جامعة باتنة، 2005.

80 -أوشن سمية ، **دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي:دراسة حالة الجزائر**،مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010.

81 -برحال حواء ، **الرهانات الأمنية في المغرب العربي في ظل التنافس الأوربي الأمريكي** ، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة،2010- 2011.

82 -بلعيد سمية ، **النزاعات الإثنية في إفريقيا و تأثيرها على مسار الديمقراطية فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا**، مذكرة ماجستير،قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2010.

83 -بلقاسمي رقية ، **التكامل الإقليمي المغاربي: دراسة في التحديات و الآفاق المستقبلية** ، مذكرة ماجستير ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2010-2011.

84 -بن حصير رفيق ، **الأمازيغية و الأمن الهوياتي في شمال إفريقيا:دراسة حالة الجزائر و المغرب**، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة،2012- 2013 .

85 -بن عيسى أحمد، **النظام الإقليمي الأمني العربي في ضوء المتغيرات الدولية و الإقليمية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم الحقوق، جامعة الجلفة، 2010.

86 - بن هيبة مختار ، **استراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية -حالة البلدان المغاربية-** ، أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة ،قسنطينة،2007- 2008.

87 - بوشماخ أسامة ، **تأثير نزاع الصحراء الغربية على الوحدة المغاربية**،مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، ديسمبر 2012.

88 -بيرم فاطمة، **أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة**، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية،جامعة باتنة، 2010.

89 -تباني وهيبة، **الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة: ظاهرة الإرهاب** ، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية،جامعة تيزي وزو،2013- 2014 .

90 -تيسير ابراهيم قديح، **التدخل الدولي الإنساني "دراسة حالة ليبيا 2011 "**، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة 2013.

91 -جصاص لبنى ، **دور التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن الإقليمي دراسة حالة: رابطة دول جنوب شرق آسيا**، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2010.

92 - حسن رزق سلمان عبدو، **النظام العالمي و مستقبل سيادة الدولة في الشرق الأوسط** ،مذكرة ماجستير، قسم التاريخ و العلوم السياسية، جامعة الأزهر، غزة، 2010.

93 -حسين بومدين ، **مزايا و تكاليف الاتفاقيات الأورو- متوسطية** ،مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة تلمسان، 2003.

94 - حمايدي عز الدين ، **دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية**، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة،2005 .

95 -الدعجة حسن عبد الله ، **انعكاسات العولمة على السيادة الوطنية**، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، 2003 .

96 -رداف طارق ، **الإتحاد الأوربي-من استراتيجية الدفاع في إطار حلف شمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية المشتركة**، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2002.

97 -زردومي علاء الدين، **التدخل الأجنبي و دوره في إسقاط نظام القذافي**،مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2013.

98 -طويل نسيمة ، **الاسترتتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا: دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2009- 2010 .

99 -ظريف شاكر ، **البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل و الصحراء الإفريقية التحديات و الرهانات**، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة،2008- 2010 .

100 - العايب خير الدين ، **الأمن في حدود البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة،** مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر،1995.

101 - عباش عاشة، **إشكالية التنمية السياسية و الديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس**،مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر،2007- 2008 .

102 -العفيفي محمود حسن علي ، **مشروع الشرق الأوسط الكبير و أثره على النظام الإقليمي العربي،** مذكرة ماجستير،كلية الآداب و العلوم الانسانية، جامعة الأزهر،غزة، 2012.

103 -عمروش عبد الوهاب ، **التدخل الإنساني و مصير الدولة الوطنية في افريقية:دراسة حالة الصومال 1992-2005,** مذكرة ماجستير ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007.

104 -العمري مومن ، **شعار الوحدة و مضامينه في المغرب العربي اثناء فترة الكفاح الوطني،** أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة منتوري قسنطينة،2009 - 2010.

105 -عمورة جمال، **دراسة تحليلية و تقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو- متوسطية،** أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

106 -قريب بلال، **السياسة الأمنية للإتحاد الأوربي من منظور أقطابه-التحديات و الرهانات**،مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة،2010- 2011.

107 -الكلوب وائل محمود ، **دور الإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية نحو بلدان الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر (2001-2009)**، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب و العلوم،جامعة الشرق الأوسط، 2011.

108 -لعجال أعجال محمد الأمين، **استراتيجية الإتحاد الأوربي اتجاه دول المغرب العربي**،أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، حامعة الجزائر، 2006- 2007.

109 -المبطوش الحاج ، **الأمن الوطني القومي و نظام الأمن الجماعي** ،مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، قسم الحقوق، جامعة البليدة، 2005.

110 -المحارمة عباس محمود ، **أثر التحديات الداخلية على النظام الإقليمي العربي،** مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا،2010.

111 -محمود نعيم خلود ، **أثر العوامل الاقتصادية على الصراعات السياسية في دول المغرب العربي،** مذكرة ماجستير، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن، 2006.

112 -نابي عبد القادر، **دور جامعة الدول العربية في الحفاظ على السيادة الإقليمية للدول الأعضاء،** أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة تلمسان، 2014- 2015.

113 -نزاري صفية ، **الامن الثقافي لمنطقة المغرب العربي في ظل تنامي العولمة: دراسة مقارنة لحالات الجزائر –تونس- المغرب**،مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة باتنة،2010- 2011.

114 -نوري عزيز ، **الواقع الأمني في منطقة المتوسط دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي**،مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2011-2012.

115 -ولد الشريف ابراهيم ، **العلاقات الجزائرية المغربية**، الجامعة المستنصرية،مذكرة ماجستير، كلية التربية، بغداد، 1998.

4- الدوريات و الجرائد:

116 -أبو فرحة السيد علي ، **التدخل العسكري في مالي...تدويل تداعيات إخفاق الدولة دون مسبباتها**، مجلة قراءات إفريقية، العدد 16، إبريل 2013.

117 -الأطرش محمد ، **التطورات الأخيرة في الولايات المتحدة الأمريكية و انعكاساتها العربية** ، مجلة المستقبل العربي، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية،العدد 24، أكتوبر 2001.

118 -بلقزيز عبد الإله ، **الولايات المتحدة الأمريكية و المغرب العربي** ، مجلة المستقبل العربي، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية،العدد: 259 ،2000.

119 -توفيق عزام، **تداعيات الأزمة المالية على الدول العربية**، مجلة شؤون عربية، مصر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 138، 2009.

120 -ثابت أحمد ، **الأمن القومي العربي: أبعاده و متطلباته**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 196، جويلية 1995.

121 -حافظ زياد ، **المشهد الاقتصادي في الولايات المتحدة و تداعياته على سياستها الخارجية** ، مجلة المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

122 -حربي سليمان عبد الله ، **مفهوم الأمن مستوياته و صيغه و أبعاده: دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19.

123 -خضير ابراهيم، **العراق و دول الجوار الإقليمي: دور العراق كعامل توازن**، المجلة السياسية و الدولية، العراق: كلية العلوم السياسية، جامعة المستنصرية.

124 - رشيد خشانة، **بلدان المغرب العربي، تعزيز التعاون الاستخباري بعد اجتماع طرابلس**، تونس :**جريدة الحياة**،2007 .

125 -الرمضاني مازن ، **النظام الشرق أوسطي الرؤى الإسرائيلية والأمريكية**، مجلة آفاق عربية، العدد30 ، مارس1994 .

126 -السيد علي عبد المنعم ، **البعد الاقتصادي للنظام شرق أوسطي** ، آفاق عربية، السنة 19، يوليو 1994.

127 -الشريف،" **المؤتمرات الاقتصادية الشرق أوسطية وأخطارها على التكامل الاقتصادي العربي"**، مجلة معلومات دولية، السنة 8، العدد 64.

128 -الشكري كمال سالم ، **مشروع الشرق أوسطية و الأمن القومي العربي** ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية،المجلد 28، العدد الأول، 2012.

129 -طلبة مصطفى كمال ، **الأخطار البيئية و مسؤولية المجتمع الدولي** ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة، العدد 163، جانفي2006.

130 -عاشور محمد (و آخرون)، **التكامل الإقليمي و التنمية في إفريقيا الواقع و التحديات**، القاهرة: معهد البحوث و الدراسات الافريقية، 2005.

131 -عاصم إبراهيم ، **الإرهاب الدولي**، مجلة الحرس الوطني، السعودية ، العدد 262.

132 -عبد السلام محمد ، **ترتيبات الأمن الإقليمية في مرحلة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، سلسلة دراسات استراتيجية ، مصر: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية ، مؤسسة الأهرام،العدد 127،2003.

133 -العزي غسان ، **11 أيلول و النظام الدولي** ، مجلة شؤون الأوسط ، لبنان: مركز الدراسات الاستراتيجية و البحوث و التوثيق، العدد 105، شتاء 2002.

134 -العلكيم حسان حمدان ، **التحديات التي تواجه الوطن العربي في القرن الواحد و العشرين** ، المجلة العربية للعلوم السياسية، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد:19 ،2008.

135 -قرني بهجت ، **من النظام الدولي إلى النظام العالمي**، مجلة السياسة الدولية، العدد 161، المجلد 40، 2005.

136 - الكيلاني هيثم ، **الشراكة الأوربية المتوسطية، تحليل لنتائج مؤتمر برشلونة**، شؤون الأوسط، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية و البحوث و التوثيق، العدد 49، فيفري 1996.

137 -مجلة العلوم الاجتماعية، **عدد خاص عن المغرب**، المغرب، 1996.

138 -مجموعة الخبراء المغاربيين، **الأزمة الليبية و تداعياتها على منطقة المغرب العربي**، العدد 6، سبتمبر 2011.

139 -المشاط عبد المنعم ، **"نحو صياغة عربية لنظرية الأمن القومي "**، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 54، أوت 1983.

140 -مصطفى كامل محمد ، **الأمن الإقليمي و استقرار الشرق الأوسط: المخاطر و الفرص** ، مجلة السياسة الدولية، العدد 126، أكتوبر1996.

141 -معالي محمد ، **تقرير الإرهاب السنوي الأمريكي**، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 16.

142 -مفلح عصام ، **مفهوم الإرهاب و الموقف الدولي: إرهاب الدولة و إرهاب المنظمات**، مجلة الفكر السياسي.

143 -نافعة حسن ، **سيادة الدول في ظل تحولات موازين القوى في النظام الدولي**، مجلة أفكار الالكترونية، العدد 4، ابريل،2003.

144 -هداية عبد الله ، **مشكلة الصحراء الغربية**، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد 5، 1979.

145 -اليأس هاني ، **العراق و محيطه العربي**، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد 6، بغداد: مركز الدراسات الدولية، 1999.

5- الندوات و المحاضرات و الملتقيات:

146 -أبو طالب حسن ، **نظم التعاون الفرعية بين الدول العربية و إحياء النظام العربي**، ورقة قدمت إلى: **أعمال ندوة مستقبل الترتيبات الاقليمية في منطقة الشرق الأوسط و تأثيرها على الوطن العربي**، تحرير: سمعان بطرس فرج الله ،القاهرة: معهد البحوث و الدراسات العربية، 1998.

147 -تاج مهدي ، **تقارير: المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي و الساحل الإفريقي**،مركز الجزيرة للدراسات، 20 أكتوبر 2011.

148 -حجاج خليل ابراهيم ، المقداد محمد أحمد و السرحان صايل فلاح ، **أثر المتغيرات الدولية على مصادر تهديد الأمن القومي العربي بعد انتهاء الحرب الباردة: 1990-2010**، بحث قدم في معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية،جامعة آل البيت، الأردن،2013.

149 -حمدوش رياض، **"تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية"**. الملتقى الدولي **"الجزائر والأمن في المتوسط ، واقع وآفاق"**، جامعة منتوري– قسنطينة-، قسم العلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ، الجزائر، 2008.

150 -الراوي حميد فرحان ، **الإتحاد المغاربي و مشكلة الصحراء الغربية**، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

151 -شلبي محمد ، **الأمن الوطني في ظل التحولات الدولية الراهنة** ، عن أشغال الملتقى الدولي الأول حول: **"الدولة الوطنية و التحولات الدولية الراهنة"** ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2003.

152 -محمد بوبوش، ندوة بعنوان: **ملامح التحول الديمقراطي في النظام المغاربي الجديد**، مركز الدراسات و البحوث الإنسانية و الاجتماعية، وجدة، المغرب، 18- 19 ابريل 2012.

153 -ولد الكتاب محمد الأمين ،**التداعيات الأمنية و الإنسانية لأزمة شمال مالي على الصعيد المغاربي**، محاضرة ألقيت في: **الندوة المتعلقة بالمغرب العربي و التحولات الإقليمية الراهنة** بمركز الجزيرة للدراسات بالدوحة، 17/16 فبراير 2013.

6- المقالات الإلكترونية:

154 -لكريني إدريس ، **فرص و مخاطر التدخل الدولي في ليبيا**،نقلا عن الموقع:

http://minbaralhurriyya.org/index.php/archives/4898

155 -بازغ عبد الصمد، **معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي- منافصها و نواقصها** ، متوفرة على الموقع:

http://www.ahewar.org

156 -السرجاني راغب ،" **الصحراء الغربية ... المغرب أم البوليساريو** . "، المتوافر على الرابط التالي:

.html439243.com/55 http://forum.stop

157 -**ليبيا تشاد، ما وراء النفوذ السياسي**، موجز مجموعة الأزمات الدولية رقم 71 حول إفريقيا 23 مارس 2010:

www.crisisgroup.org

158 -سفيان سي يوسف، **تفاوض الغربيين مع القاعدة يعصف باتفاقية الجزائر**،

http://www.elaph.com/Elaphweb/politics

الفـــــــــهرس

الفهرس

المقدمة 01

.....

الفصل الأول : مفهوم الإرهاب

المبحث الأول : تعريف الإرهاب 06

.....

المطلب الأول : تعريف الإرهاب لغة و اصطلاحا .المحاولات الفقهية لتعريف الإرهاب..... 04

المطلب الثاني : الجهود الدولية و الاتفاقيات 06

لتعريف.....

المطلب الثالث : التطور التاريخي لظاهرة الإرهاب و دوافعه..... 08

الفرع الاول: مراحل تطور الإرهاب..... 08

الفرع الثاني: الدوافع الاقتصادية و الإعلامية و الاجتماعية و السياسية..... 09

المبحثالثاني : أنواع الإرهاب و تميزها عن بعض الأنواع المشابهة لها..... 12

المطلب الأول : أنواعها بحسب غايتها..... 13

الفرع الأول: أنواعها بحسب مكانتها مدى انتشارها و..... 14

الفرع الثاني: أنواعها و طريقة تنفيذها..... 15

المطلب الثاني: التميز بين الإرهاب و أعمال المشابهة لها..... 15

الفرع الأول: التطرف الإرهابي و العنف السياسي..... 16

الفرع الثاني : الإرهاب و حرب العصابات..... 18

الفرع الثالث : الإرهاب و النضال من أجل الحرية..... 19

المطلب الثالث : أركان الإرهاب..... 19

الفرع الأول : الركن المادي 20

.....

الفرع الثاني: الركن المعنوي 21

.....

الفرع الثالث : الركن الدولي 23

.....

المبحث الثالث: اليات مكافحة الارهاب..... 26

المطلب الأول: نماذج لمكافحة الإرهاب 28
الفرع الأول: مكافحة الاغتيال(أخذ الرهائن اختطاف الطائرات) 30
الفرع الثاني: التنسيق الدولي لمكافحة الإرهاب 32
الفرع الثالث: الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية في مجال مكافحة الإرهاب
المبحث الأول: مكافحة الإرهاب 33
المطلب الثاني: تنظيم مكافحة الإرهاب على الصعيد الدوليووسائل مكافحتها..... 33
الفرع الأول : الاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب 33
.....
المطلب الثالث: الإرهاب الدولي ودور المنظمات العالمية و الإقليمية لمكافحة الإرهاب 35
الفرع الأول : الأجهزة المختصة دوليا في ملاحقة الإرهابيين 36
.....
الفرع الثاني : أجهزة التحقيق في قضايا الإرهاب الدولي 41
.....
الفصل الثاني : التجربة الجزائرية لمكافحة الارهاب 41
42
44
45
45
47
50
53
54
54
المبحث الأول : المسار التاريخي للأزمة الجزائرية 56
.....
المطلب الأول : مراحل الأزمة الجزائرية 56
.....
الفرع الول : بداية الأزمة الجزائرية 56

.....
الفرع الثاني :ذروةألأزمة الجزائرية 61
المطلب الثاني : الوضعية العامة للبلاد 63
.....
الفرع الأول : الحالة الاجتماعية و 63
الاقتصادية.....
الفرع الثاني :الحالة السياسية و العسكرية 64
.....
المبحث الثاني: تدابير الأزمة الجزائرية 65
.....
المطلب الأول :تدابير الرحمة و الوئام المدني 67
.....
الفرع الأول :تدابير الرحمة 67
.....
الفرع الثاني: الوئام 70
المدني.....
المطلب الثاني : تدابير المصالحة 79
الوطنية.....
الفرع الأول : نصوص ميثاق المصالحة الوطنية 79
.....
الفرع الثاني : دخول الميثاق حيز التطبيق 81
.....
الخاتمة 88
.....
اقتراح 89
.....
قائمة المصادر و المراجع

الملـــــــــحق

بسم الله الرحمن الرحيم

إن صاحب الجلالة الحسن الثاني ملك المملكة المغربية .و فخامة السيد زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية، وفخامة السيد الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية . وقائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيم العقيد معمر القذافي، الجماهيرية العربية الليبية االشتراكية العظمى، وفخامة العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع رئيس اللجنة العسكرية للخالص الوطني، رئيس الدولة للجمهورية الإسلامية الموريتانية .انطلاقا مما يجمع شعوبنا من وحدة الدين واللغة والتاريخ ووحدة الأماني والتطلعات والمصير .واستلهاماً من أمجاد أسلافنا الذين ساهموا في إشعاع الحضارة العربية الإسلامية وإثراء نهضة ثقافية وفكرية كانت خير سند للكفاح المشترك من أجل الحرية والكرامة.

وتجسيدا لإرادتنا المشتركة التي عبرنا عنها في قمة زرالدة بالجزائر .والتي شكلت انطلاقة جديدة للبحث عن أفضل السبل والوسائل المؤدية إلى بناء صرح المغرب العربي.

ووعياً منا أن تحقيق أماني شعوبنا وتطلعاتها إلى الوحدة يستلزم تظافر الجهود وإقامة تعاون فعال بين دولنا وتكامل مضطرد في مختلف المجالات.

ونظر لأن ما يحدث من تحولات وما يتم من ترابط وتكامل على الصعيد الدولي بصفة عامة، وما تواجهه دولنا وشعوبنا من تحديات في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية بصفة خاصة، يتطلب منا المزيد من التآزر والتضامن وتكثيف الجهود من أجل الوصول إلى الهدف المنشود.

ونظراً لما نلمسه من ملح الحاجة إلى تظافر جهود دولنا في جميع المجالات وإلى توفير تنسيق كامل في سياساتنا ومواقفنا واختياراتنا الاقتصادية والاجتماعية.

ولكون تجمعنا سيجعل من منطقتنا موطن سالم ومرفأ أمن، مما سيمكنها من المزيد من الإسهام في تقوية أواصر التعاون والسلم الدوليين.

وإذ نعلن عن إرادتنا الراسخة في توطيد أسس العدل والكرامة لشعوبنا وإحقاق الحقوق الفردية والجماعية في أوطاننا، استلهاماً من أصالتنا الحضارية وقيمنا الروحية.

وسيراً على النهج الذي سارت عليه مشاريع الوحدات الجهوية عبر العالم وما تميزت به من تدرج على خطوات رصينة متأنية وما طبع تخطيطها من عقلانية.

واعتبار لأن ما تتوفر عليه بلدان المغرب العربي من إمكانات بشرية وطبيعية و إستراتيجية تؤهلها لمواجهة هذه التحديات ومواكبة التطورات المرتقبة في العقود المقبلة.

وإيماناً منا بأن قيام اتحاد المغرب العربي سيعزز كفاح الشعب العربي الفلسطيني من أجل التحرير واستعادة كافة حقوقه الوطنية الثابتة.

واقتناعاً منا بأن كياناً مغاربياً متطوراً سيمكن دولنا من دعم العمل المشترك مع باقي الدول االفريقية وازدهارها.

واعتباراً لكون اتحاد المغرب العربي هو الإطار الأمثل لتحقيق إرادة شعوبنا في توثيق الروابط مع كافة الشعوب الصديقة ودعم المنظمات والتجمعات الدولية التي تنتمي إليها دولنا.

وألن بناء التعاون الدولي ودعم السالم العالمي يفرضان قيام وحدات جهوية يرتكز عليها لتمتين صرحها وتحصينه.

واستجابة لتطلعات شعوبنا وإدراكاً لدقة المرحلة الحاضرة ووعياً منا بالمسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقنا.

وإذ نؤكد تشبثنا بمقوماتنا الروحية وأصالتنا التاريخية، والانفتاح على الغير وتعلقنا بمبادئ الفضيلة الدولية.

نعلن بمعونة اهلل وباسم شعوبنا عن قيام اتحاد المغرب العربي مجموعة متكاملة متظافرة الإرادات، متعاونة مع مثيلاتها الجهوية، وكتلة متراصة للمساهمة في إثراء الحوار الدولي، مصممة على مناصرة المبادئ الخيرة، ومعبئة شعوبها بما لها من إمكانات لتعزيز استقلال أقطار اتحاد المغرب العربي وصيانة مكتسباتها، وللعمل مع المجموعة الدولية لإقامة نظام عالمي تسود فيه العدالة والكرامة والحرية وحقوق الإنسان ويطبع التعاون الصادق والاحترام المتبادل علاقاته.

وتحقيقاً لهذه الأهداف أبرمنا المعاهدة التي تحدد مبادئ الاتحاد وأهدافه وتضع هياكله وأجهزته.

حرر بمدينة مراكش يوم الجمعة الأبرك عاشر رجب الفرد 1409 ه الموافق ل 17 فبراير1989 م.

عن الجمهورية التونسية

زين العابدين بن علي

عن المملكة المغربية

الحسن الثاني

عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الشاذلي بن جديد

عن الجمهورية الإسلامية الموريتانية

معاوية ولد سيدي أحمد الطايع

عن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

معمر القذافي

معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي

بسم الله الرحمن الرحيم

معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي

إن صاحب الجلالة الحسن الثاني ملك المملكة المغربية

وفخامة السيد زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية،

وفخامة السيد الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،

وقائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيم العقيد معمر القذافي، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى.

وفخامة العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع رئيس اللجنة العسكرية للخالص الوطني، رئيس الدولة للجمهورية الإسلامية الموريتانية، إيماناً منهم بما يجمع شعوب المغرب العربي من أواصر متينة قوامها الاشتراك في التاريخ والدين واللغة .و استجابة لما لهذه الشعوب وقادتها من تطلع عميق ثابت إلى إقامة اتحاد بينها يعزز ما يربطها من علاقات، ويتيح لها السبل الملائمة لتسير تدريجياً نحو تحقيق اندماج أشمل فيما بينها.

ووعياً منهم بما سيترتب على هذا الاندماج من آثار تتيح لاتحاد المغرب العربي أن يكتسب وزنا نوعيا يسمح له بالمساهمة الفعالة في التوازن العالمي وتثبيت العالقات السلمية داخل المجتمع الدولي واستتباب الأمن والاستقرار في العالم.

وإدراكاً منهم أن إقامة اتحاد المغرب العربي تتطلب تحقيق انجازات ملموسة ووضع قواعد مشتركة تجسم التضامن الفعلي بين أقطاره وتؤمن تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

وتعبيراً عن عزمهم الصادق على العمل من أجل أن يكون اتحاد المغرب العربي سبيلا لبناء الوحدة العربية الشاملة ومنطلقاً نحو اتحاد أوسع يشمل دوالً أخرى عربية وأفريقية.

اتفقوا على ما يلي:

المادة الأولى: ينشأ بمقتضى هذه المعاهدة اتحاد يسمى اتحاد المغرب العربي.

المادة الثانية: يهدف الاتحاد إلى:

تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض.

تحقيق تقدم رفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.

المساهمة في صيانة السالم القائم على العدل والإنصاف

نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.

العمل تدريجياً على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها.

المادة الثالثة

تهدف السياسة المشتركة المشار إليها في المادة السابقة إلى تحقيق الأغراض التالية:

في الميدان الدولي : تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها على أساس الحوار.

في ميدان الدفاع : صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء.

في الميدان الاقتصادي : تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية، خصوصاً بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.

في الميدان الثقافي : إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على اختلاف مستوياته وإلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحة وصيانة الهوية القومية العربية واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، خصوصاً بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.

المادة الرابعة

يكون للاتحاد مجلس رئاسة يتألف من رؤساء الدول الأعضاء، وهو أعلى جهاز فيه .تكون رئاسة المجلس لمدة ستة أشهر بالتناوب بين رؤساء الدول الأعضاء.

المادة الخامسة

يعقد مجلس رئاسة الاتحاد دوراته العادية كل ستة أشهر وله أن يعقد دورات استثنائية كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

المادة السادسة

لمجلس الرئاسة وحده سلطة اتخاذ القرار، وتصدر قراراته بإجماع أعضائه.

المادة السابعة

للوزراء الأول للدول الأعضاء أو من يقوم مقامهم أن يجتمعوا كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

المادة الثامنة

يكون للاتحاد مجلس لوزراء الخارجية يحضر دورات مجلس الرئاسة وينظر فيما تعرضه عليه لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة من أعمال.

المادة التاسعة

تعين كل دولة عضواً في مجلس وزرائها أو لجنتها الشعبية العامة يختص بشؤون الاتحاد، تتكون منهم لجنة لمتابعة قضايا الاتحاد تقدم نتائج أعمالها إلى مجلس وزراء الخارجية.

المادة العاشرة

يكون للاتحاد لجان وزارية متخصصة ينشئها مجلس الرئاسة ويحدد مهامها.

المادة الحادية عشر

يكون للاتحاد أمانة عامة تتركب من ممثل عن كل دولة عضو، وتمارس الأمانة العامة مهامها في الدولة التي تتولى رئاسة دورة مجلس الرؤساء وتحت إشراف رئيس الدورة الذي تتكفل دولته بتغطيته نفقاتها.

المادة الثانية عشر

يكون للاتحاد مجلس شورى يتألف من عشرة أعضاء عن كل دولة يقع اختيارهم من قبل الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقاً للنظم الداخلية لكل دولة.

يعقد مجلس الشورى دورة عادية كل سنة كما يعقد دورات استثنائية بطلب من مجلس الرئاسة.

يبدي مجلس الشورى رأيه فيما يحيله عليه مجلس الرئاسة من مشاريع قرارات كما له أن يرفع لمجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الاتحاد وتحقيق أهدافه .يعد مجلس الشورى نظامه الداخلي ويعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة.

المادة الثالثة عشر

تكون للاتحاد هيئة قضائية تتألف من قاضيين اثنين عن كل دولة تعينهما الدولة المعنية لمدة ست سنوات وتجدد بالنصف كل ثالث سنوات، وتنتخب الهيئة القضائية رئيساً لها من بين أعضائها لمدة سنة واحدة.

تختص الهيئة بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدة والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد والتي يحيلها إليها مجلس الرئاسة أو إحدى الدول الأطراف في النزاع أو وفقاً لما يحدده النظام الأساسي للهيئة وتكون أحكام الهيئة ملزمة ونهائية.

كما تقوم الهيئة بتقديم الآراء الاستشارية في المسائل القانونية التي يعرضها عليها مجلس الرئاسة.

تعد الهيئة نظامها الأساسي وتعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة، ويكون النظام الأساسي جزءاً لا يتجزأ من المعاهدة.

يحدد مجلس الرئاسة مقر الهيئة القضائية وميزانيتها.

المادة الرابعة عشر

كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى.

المادة الخامسة عشر

تتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس أمن أو حرمة تراب أي منها أو نظامها السياسي. كما تتعهد بالامتناع عن الانضمام إلى أي حلف أو تكتل عسكري أو سياسي يكون موجهاً ضد الاستقلال السياسي أو الوحدة الترابية للدول الأعضاء الأخرى.

المادة السادسة عشر

للدول الأعضاء حرية إبرام أية اتفاقات فيما بينها أو مع دول أو مجموعات أخرى ما لم تتناقض مع أحكام هذه المعاهدة.

المادة السابعة عشر

للدول الأخرى المنتمية إلى الأمة العربية أو المجموعة الإفريقية أن تنضم إلى هذه المعاهدة إذا قبلت الدول الأعضاء ذلك .

المادة الثامنة عشر

يتم تعديل أحكام هذه المعاهدة بناء على اقتراح من إحدى الدول الأعضاء ويصبح هذا التعديل نافذ المفعول بعد المصادقة عليه من طرف كافة الدول الأعضاء.

المادة التاسعة عشر

تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من قبل الدول الأعضاء وفقاً للإجراءات المعمول بها في كل دولة عضو.

وتتعهد الدول الأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة لهذا الغرض في اجل أقصاه ستة أشهر من تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة.

حرر بمدينة مراكش يوم الجمعة الأبرك عاشر رجب الفرد 1409 ه الموافق ل 17 فبراير1989 م.

عن الجمهورية التونسية

زين العابدين بن علي

عن المملكة المغربية

الحسن الثاني

عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الشاذلي بن جديد

عن الجمهورية الإسلامية الموريتانية

معاوية ولد سيدي أحمد الطايع

عن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

معمر القذافي